www.kassiounpaper.com

861

الاثنين 07 ايار 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

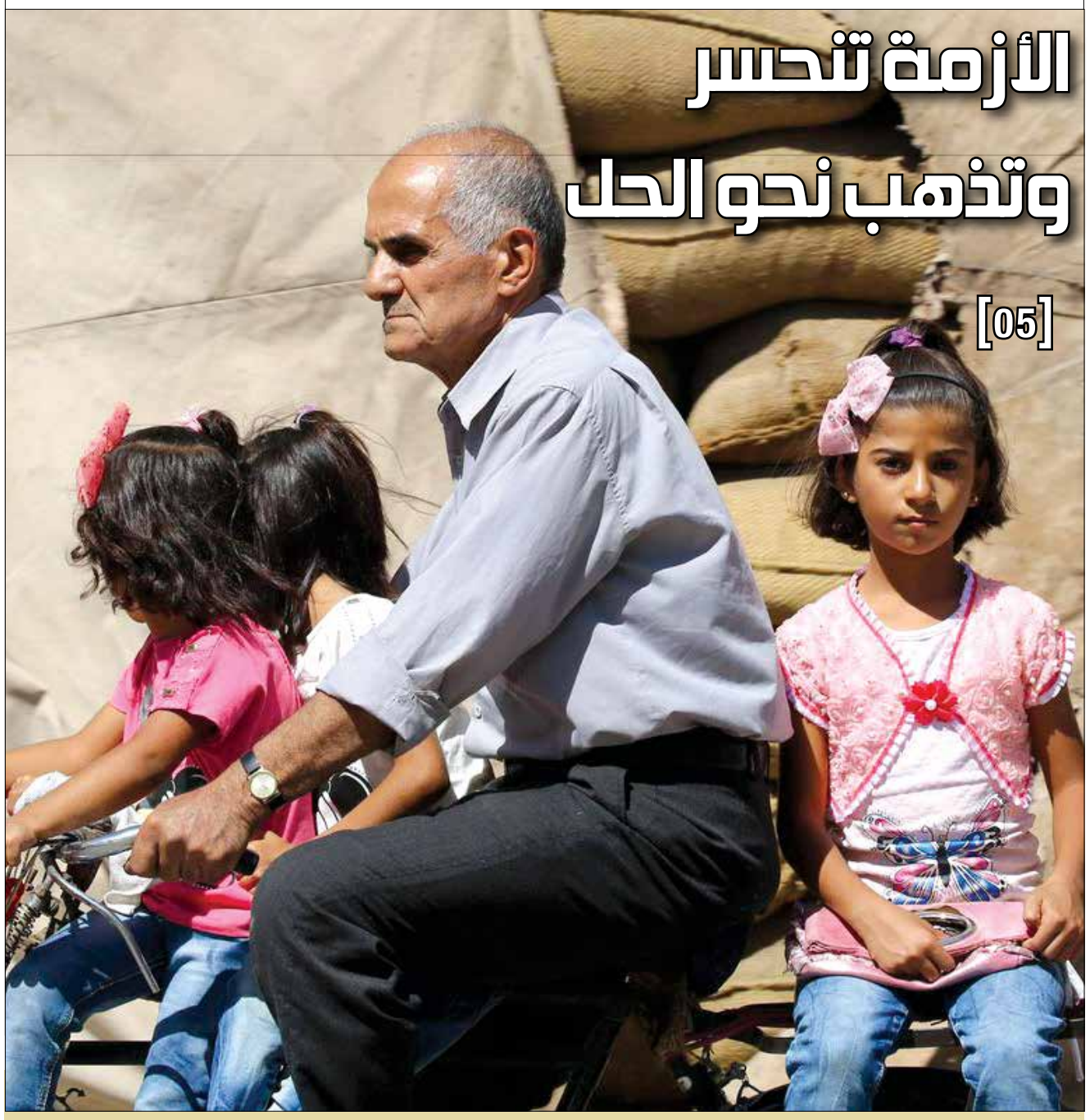

الأزمة تنحسر وتذهب نحو الحل [05]

الافتتاحية

استحقاقات التراجع

تتضح يوماً بعد يوم، عملية الاستقطاب الدولي الجديدة بين القوى الصاعدة، والقوى المتراجعة، وتتعمق أكثر فأكثر مسألة التراجع الامريكي، بدءاً من الازمة الكورية، إلى بحر الصين، إلى التخبط في موضوع الملف النووي الايراني..

لا تكمن أهمية التراجع الأمريكي، فقط في الخسائر المتلاحقة التي منيت بها الاستراتيجية الأمريكية، بل تتجسد أيضاً في أن هذا التراجع يفتح الطريق على الخيارات البديلة، حسب خصائص وظروف كل بلد من بلدان العالم.

إن فشل العدوان الثلاثي في تحقيق أهدافه، وتراجع دور العمل المسلح، بعد عمليات الغوطة الشرقية، وعموم محيط العاصمة، وشمالي حمص، لا يعني تغييراً في الأولويات التي يجب التصدي لها، ولا العناوين الأساسية في الوضع السوري، فالتغيير الوطني الديمقراطي، كان وما زال ضرورة تاريخية يفرضها الوضع السوري نفسه، وهو حاجة داخلية سورية موضوعية، وليس مجرد رغبة لهذا التيار السياسي أو ذاك، ولا يتعلق بظرف آني، بل عملية تاريخية قائمة منذ ما قبل 2011 وتفجر الأزمة بالطريقة التي كانت، ومستمرة حتى تحقيق هذه الضرورة، وهو من جهة حق مشروع للشعب السوري، ومن جهة أخرى، ضرورة وطنية تتعلق بتأمين أدوات استعادة سيادة الدولة السورية، والحفاظ على وحدتها، حيث تأكد بالملموس خلال سنوات الأزمة، استحالة إدارة شؤون البلاد بالطريقة السابقة، لا من ناحية بنية النظام السياسي، وهيكليته، ولا من جهة طرائق وآليات توزيع الثروة، أي أنه ضرورة سياسية واقتصادية اجتماعية في آن واحد، وهو ليس مسألة شكلية، يمكن ان تحل ببعض الإجراءات، بل عملية عميقة، وجذرية، جوهرها أن يقرر الشعب السوري، مصيره بنفسه، دون أي شكل من أشكال الوصاية عليه.

ولا يلغي هذه الحقيقة، وجود قوى الإرهاب، ودورها، ولا ينفيها مستوى التدخل الخارجي، المباشر وغير المباشر، ولا ينفيها وجود قوات احتلال أجنبية قديمة وجديدة على الأراضي السوري، لابل إن كل ذلك يفرض الإقدام على هذه العملية وبالسرعة القصوى.

ومن بدهيات القول، أن المدخل إلى التغيير المنشود في ظروف اليوم، وضمن تعقيدات الأزمة السورية، وتشابكاتها، ومقدماتها، وعواملها الداخلية والخارجية، والمآل الذي وصلت إليه، يمر حصراً عبر تنفيذ القرار 2254، أي عبر الحل السياسي التوافقي.

إن الشروع بهذا الحل، يتوافق مع اتجاه التطور العالمي، ومع ميزان القوى الدولي الجديد، ويعني فرض المزيد من التراجع على قوى الحرب والعدوان على النطاق العالمي، ويقطع الطريق على محاولات القوى المتراجعة، باختلاق الذرائع، واقتناص الفرص، لاستعادة مواقعها المفقودة، مما يعني تقديم المزيد من الاثمان، لاسيما، وأن قوى الحرب في الإدارة الامريكية، تحاول توتير الأوضاع مجدداً من خلال الملف النووي الإيراني، وإن كان نصيب هذه المحاولة لن يكون أفضل من سابقاتها، من ناحية التأثير على الاتجاه العام.

شؤون عمالية

بين الحكومة والعمال

03

ملف «سورية 2018»

عن «التغيير الديمغرافي»

06

شؤون محلية

خرائط السكن العشوائي مُنجزة وتُعيد

10

شؤون اقتصادية

هل الدعم أكبر من الموازنة؟!

13

لقاء آخر.. بين الحكومة والعمال

عقد الاتحاد العام لنقابات العمال مجلسه العام الدوري الذي جمع - كما جرت العادة_ بين ممثلي العمال والحكومة، وجرى فيه طرح عشرات المطالب العمالية، وفي مقدمتها: ما يتعلق بتحسين الوضع المعيشي ورفع الأجور، في حين واصلت الحكومة التغني بإنجازاتها، إلى جانب إغراق الطبقة العاملة بالوعود، ويمكن تلخيص أبرز النقاط التي أثارها ممثلو العمال على النحو الآتي:

ثنائية الأجور والغلاء

في كل ملتقى عمالي ينادي ممثلو العمال بضرورة رفع الأجور وزيادة التعويضات الممنوحة للعمال، بما فيها التعويض المعيشي والتعويض العائلي، الذي بات عديم القيمة في الوقت الحالي، مع التأكيد على أهمية اعتبار التعويضات من أصل الراتب، أضف إلى ذلك المطالبة الدائمة والمستمرة بفتح سقف الأجور ليتسنى للعمال الاستفادة من الترفيعات الدورية، ورفع قيمة الحوافز، وأجرة العمل الإضافي، كما قدم ممثلو العمال بعض المطالب التي ترتبط بفئة معينة على وجه الخصوص، مثل: منح تعويض طبيعة العمل لعمال المطابع، ورفع قيمته بالنسبة لعمال الخدمات العامة، ومنح الترفيعة الاستثنائية للعاملين في قطاع الإسمنت.

تعديل القوانين ومكافحة الاحتكار

كما تعالت الأصوات المطالبة بإصدار تعديلات قانون العاملين الأساسي، والتي طال انتظارها منذ سنوات، وكذلك تعديل القانون رقم 17 المتعلق بعمال القطاع الخاص، والمعروف بمحاباته لأرباب العمل على حساب العمال.

ودعا ممثلو العمال إلى تفعيل مؤسسات التجارة الخارجية، ووضع حد لظاهرة الاحتكار التي يمارسها حيتان السوق، وتلقي بظلالها على أسعار السلع الأساسية، مع الإشارة إلى ضرورة تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي، وأن تمارس واجباتها في تأمين المنتجات بأسعار تناسب ذوي الدخل المحدود، باعتبارها مؤسسات تنافسية لا ربحية، كما شددوا على أهمية ضبط الأسعار خصوصاً في شهر رمضان الكريم.

دعم الزراعة والصناعة

قدم ممثلو العمال معطيات تشير إلى تراجع القطاع الزراعي بفعل التساهل مع امتداد البناء على حساب المساحات المزروعة، وإهمال الثروة الحيوانية، في حين طالب ممثلو عمال المناطق الشرقية بإعفاء الفلاحين من الفوائد التي تراكمت على المبالغ التي اقترضوها في فترة الأزمة.

وفي مجال الصناعة، طالب العمال بضرورة تقديم التسهيلات الكفيلة بإعادة دوران العملية الإنتاجية في منشآت القطاع الحكومي، مثل: دعم قطاع البناء بالآليات الحديثة، وخصوصاً الثقيلة منها، وإصلاح الصرافات المتعطلة ورفد المصارف كافة بالمعدات الحديثة، إلى جانب معالجة وضع شركة ألبان دمشق_ وهو مطلب يتكرر منذ ثلاث سنوات_ وإيجاد منتجات بديلة لشركة تجفيف البصل في السلمية، إضافة إلى توفير جبهات عمل للمؤسسة العامة للجيولوجيا، ودعم معمل أحذية مصياف الذي يعاني من تقادم الآلات، وإعادة تأهيل محلج دير الزور، وتأمين منافذ لتسويق منتجات القطاع العام.

واقع العمال!

كرر ممثلو العمال المطالبة بالتثبيت، واستبدال العقود الموسمية ذات الطبيعة الدائمة بعقود سنوية، إضافة إلى رفض التسريح التعسفي وتحقيق الأمن الصناعي، وتسوية أوضاع العمال الملتحقين بالخدمة العسكرية، إلى جانب ترميم الشواغر في المنشآت التي تشكو من نقص في العمالة، وعدم حرمان العمال الذين وضعوا أنفسهم تحت التصرف من حقوقهم المكتسبة وفي طليعتها الطبابة.

قضايا مطلبية

أشار العمال إلى عشرات المطالب المهنية التي لم تلق آذاناً مُصغية، رغم أنها طرحت من قبل على مسامع الحكومة، مثل: منح بدل اللباس للمهندسين الزراعيين العاملين بصفة مراقبين بيطريين، وتقديم حسومات لأبناء العمال في التعليم الموازي والمفتوح أسوة بأبناء المعلمين، وعدم اتخاذ الموافقة الأمنية شماعة لحرمان بعض العمال من حقوقهم، وعبر العمال أيضاً عن رفضهم لفكرة دمج الشركات العامة والتي سبق أن أثبتت فشلها.

الصحة والخدمات

استنكر العمال فلتان الأسعار الذي تشهده المشافي الخاصة، والارتفاع المستمر في أسعار الأدوية، وفقدان بعضها من السوق، وأكدوا على مراجعة واقع التأمين الصحي، وإعادة النظر في تسعيرة وزارة الصحة، وضرورة معالجة الوضع الخدمي في دير الزور، التي ما تزال تشكو عدم ترحيل الأنقاض وقلة الإنفاق الاستثماري وإهمال الحكومة.

ردود الحكومة

جاءت إجابات الحكومة ضمن ثلاث مسارات، أولها: الإشادة بالسياسات الاقتصادية الحكومية، وما بذلته الحكومة لتحسين معيشة المواطن، وهو الجانب الأكثر اتساعاً، والذي غطى أكثر من نصف الردود الحكومية، مثل: الحديث عن ارتفاع مخزون القمح، وانخفاض أسعار بعض السلع مقارنة بالعام الماضي، كالسكّر والبطاطا، وأنها إنجازات تستحق التقدير وترفع لها القبعة، والثاني: التأكيد على أن هذا الموضوع أو ذاك ما يزال قيد الدراسة، وأنه يجري العمل على تحسينه، وليس على العمال سوى الانتظار بصبر، حتى تنهي الحكومة مهماتها، ومن ذلك: تعديل قانون العاملين الأساسي والقانون رقم 17 وقانون التنظيم النقابي وقانون التأمينات الاجتماعية، والعمل على تثبيت العمال بعقود سنوية، وإيجاد حلول للشركات العامة المتعثرة ورفع قيمة التعويض العائلي.. أما الاتجاه الثالث في إجابات الحكومة: يقع ضمن إطار الحديث عن الظروف الصعبة التي تواجهها الحكومة والتي تزيد من المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وتحد من إمكانية قيامها بتعديلات حقيقية للواقع المعيشي، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة الأجور.

وباختصار يمكن القول: إن الردود الحكومية لم تكن سوى عبارات جاهزة وأعذارٍ منمقة ألفتها آذاننا في كل مؤتمر أو ملتقى عماليٍ، وسلةً ملأى بالإنجازات والمآثر الحكومية، التي نسمع عنها دون أن نرى منها شيئاً على أرض الواقع.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

سين التسويف الحكومية

اجتماعات المجلس العام التي تعقد كل ستة أشهر، تُطرح فيها المداخلات من قبل أعضاء المجلس، ليصار الرد عليها من قبل الحكومة، والردود دائماً تكون مرفقة ب «سوف نعمل، وسنقوم بالدراسة، والمواضيع محط اهتمامنا» وهذه الكلمات التي باتت جزءاً أساسياً من قاموس الردود الحكومية كلما حضرت اجتماعاً للعمال، أو مؤتمراً، وهي تعني بمجملها: أن لا حلول تقدمها الحكومة للعمال، للقضايا التي يطرحها المداخلون من أعضاء المجلس، ويكون التسويف والمماطلة سيد الموقف على الرغم من الإشادة المستمرة ببطولات العمال، وتضحياتهم في كل مرحلة من مراحل الأزمة، وأن العمال يعملون بوطنيتهم وليس بأجرهم.

جاء في أحد الردود الوزارية كمثال لما قلناه: إن «الواقع المعيشي للعمال هو جزء من همومنا، وكان التفكير والسعي دائماً لإعادة عملية الإنتاج».

أحد القياديين النقابيين من الصف الأول طرح سؤالاً مهماً في معرض حديثه عن الوضع المعيشي للعمال، والسؤال هو: «من هو المسؤول عن إفقار العمال» وقدم إجابته عن السؤال «المسؤول هم قطعان الإرهاب الأسود الذين سرقوا موارد الاقتصاد السوري النفط والحبوب» !!

لاشك إن هذا السبب لعب دوراً ما، ولكن السبب الاهم والاسبق هو، السياسات الاقتصادية التي لعبت الدور الأساسي في إفقار الطبقة العاملة، وعموم الشعب السوري، ليس الآن فقط بل هذا الواقع حدث قبل الأزمة، وأثناءها، وسيستمر طالما أن هذه السياسات تقوم بفعلها الإفقاري، عبر تعظيم حصة الأرباح والانتقاص من حصة الأجور في الدخل الوطني، الذي عبرت عنه الدراسات الاقتصادية، بأن حصة الأجور هي 11% وحصة الأرباح 89% وبأن الأسرة المكونة من خمسة أفراد تحتاج وسطياً ل300 ألف ليرة سورية، ووسطي الأجور يقارب ال37 ألف ليرة، وفي هذه الحالة من هو المسؤول المباشر عن إفقار العمال؟ الإجابة الصحيحة يعرفها العمال، ويعرفها الفقراء حتى لو لم يطلعوا على الدراسات الاقتصادية، وما تعلنه من أرقام مخيفة، عن الفرق بين مستوى معيشتهم من خلال أجورهم، وما يحققه الرأسمال وقوى النهب والفساد الكبرى، حيث توجد لديها الموارد الكبرى التي نهبتها من منتوج العمال والفلاحين وكل العاملين بأجر، بالإضافة إلى ما تنهبه من أموال الدولة عبر أشكال وأنواع مختلفة.

الطبقة العاملة السورية، وكل المتضررين من السياسات الاقتصادية الليبرالية، يعيشون في حالة عالية من السخط والتذمر، وهذا سيجعل المواجهة مع تلك السياسات قادمة، دفاعاً عن لقمتهم وكلمتهم، وكما يقولون: «إن غداً لناظره قريبٌ».

بانوراما عيد العمال العالمي

تحتفل الطبقة العاملة كل عام بعيدها العالمي الذي اكتسبته عبر نضالاتها الطويلة، ودفعت ثمنه الدماء والأرواح لتجدد روحها النضالية أمام الهجمات الواسعة التي يشنها الرأسمال المالي العالمي على مكاسب وحقوق الطبقة العاملة، خاصة مع تعمق الأزمة الرأسمالية التي مركزت عمليات نهبها ووسعت من دائرة الفقر والحرمان، هذا الأمر الذي يدفع الجماهير حول العالم للعودة إلى الشارع، للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها المسلوبة من قبل القلة القليلة من الناهبين، وهذا بحد ذاته تعبير سياسي عن تغير في موازين القوى، والذي سيتعمق أكثر، مع تصاعد المواجهة التي نرى مقدماتها في الإضرابات والمظاهرات العمالية الواسعة وبشكل دائم في الأول من أيار بشكل خاص.

الولايات المتحدة

قاد ناشطون من نقابات العمال مسيرات في عدة مدن أمريكية بمناسبة عيد العمال، انتقدوا فيها سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إزاء الهجرة، وندد المتظاهرون بالإجراءات المشددة التي ينتهجها ترامب بشأن الهجرة، ووصفوها بأنها هجوم على العمال المستضعفين في بعض الوظائف المتدنية الأجور في الولايات المتحدة، وكان أكبر تجمع في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا، حيث سار عدة مئات وسط المدينة حاملين لافتات مؤيدة للنقابات والهجرة، وهم يهتفون «الاتحاد قوة» و«هذا ما تبدو عليه الديمقراطية»، وكانت المظاهرة صاخبة لكنها اتسمت بالسلمية، وفي مدينة نيويورك سار مئات الناشطين بشارع برودواي إلى وول ستريت، واعتقلت الشرطة في سياتل رجلاً للاشتباه بأنه قذف مسيرة هناك بالحجارة.

لندن

نظمت النقابات العمالية في بريطانيا تظاهرات احتجاجية بمناسبة عيد العمال رفضاً لأسس النظام الرأسمالي، وما تسبب به من مظالم يعاني منها مواطنون في بريطانيا ودول أخرى، وطالب، المحتجون بتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع انتهاك حقوق العمال.

كوريا الجنوبية

خرج العمال بمسيرة في شوارع سول للمطالبة بتحسين ظروف العمل، وتجمع نحو عشرة آلاف في ميدان في العاصمة الجنوبية، ورددوا هتافات ورفعوا لافتات حملت رسائل من بينها: «أوقفوا تدهور الحد الأدنى للأجور»، واشتبك المتظاهرون مع الشرطة أمام القنصلية اليابانية عندما حاولوا نصب تمثال أمام القنصلية يمثل العمال الذين تم تجنيدهم في الجيش خلال الاحتلال الياباني.

الفلبين

نظم حوالي 5000 عامل وناشط نقابي، احتفالاً بيوم العمال العالمي بالقرب من قصر مالاكانانج، وطالب العمال بإنهاء جميع التعاقدات، وهي الممارسة الواسعة الانتشار للعمالة قصيرة الأجل، كما طالب المتظاهرون الحكومة بمعالجة قضايا العمل بما في ذلك الأجور المنخفضة والبطالة والقمع النقابي.

فرنسا

شهدت باريس اشتباكات عنيفة في مسيرات ومظاهرات الاحتفال بعيد العمال، وأوقفت على إثرها الشرطة 109 أشخاص، ومن المقرر خروج مظاهرات أخرى في وقت لاحق من الأسبوع الجاري، للاحتجاج على خطط الرئيس ماكرون للإصلاح الاقتصادي، وقال وزير الداخلية الفرنسي: إن وزارته ستزيد عدد أفراد الشرطة، لمواجهة الجولة الثانية من الاحتجاجات المناهضة لإصلاحات الرئيس إيمانويل ماكرون الاقتصادية.

فنزويلا

خرج الآلاف في العاصمة الفنزويلية كراكاس في مسيرة احتفالاً بعيد العمال العالمي، وأكد العمال على تضامنهم مع الرئيس مادورو رئيسهم في ظل الأزمة السياسية الحادة التي تشهدها الدولة الغنية بالنفط، والجدير ذكره أن الرئيس مادورو شارك في هذه المسيرة.

الصين

خرجت مسيرات عمالية في الشوارع احتفالاً بعيد العمال، طالبوا خلالها بتحسين حقوقهم والمكتسبات التي يحصلون عليها، ورفع المشاركون لافتات حملت شعارات، « تطالب بساعات عمل ثابتة، وبمراجعة سنوية للحد الأدنى للأجور».

إنه تعبير سياسي عن تغير في موازين القوى والذي سيتعمق أكثر مع تصاعد المواجهة التي نرى مقدماتها في الإضرابات والمظاهرات العمالية الواسعة

تايوان

تظاهر عشرة آلاف عامل، وطالب المتظاهرون بإجراء استفتاء لإلغاء إصلاحات أجرتها الحكومة، والتي تمثل تدهوراً كبيراً لحقوق العمال.

إندونيسيا

لم يختلف الوضع كثيراً، إذ فضل العمال هناك أيضاً الاحتجاج بالقرب من قصر بوكور، مطلقين شعارات تطالب بتحسين مستوى حياة العمال في الدولة، وطالب العمال الحكومة بتخفيض أسعار المواد الاستهلاكية، والمحروقات، ورفع معدل الأجور في البلاد والتي وصفوها بالظالمة.

روسيا

شارك أكثر من 100 ألف شخص في موسكو بمسيرة عيد العمال الموافق للأول من أيار، وانطلق المشاركون من الساحة الحمراء متجهين إلى الشوارع الرئيسة للعاصمة الروسية، ونظم الحزب الشيوعي الروسي الحدث ودعمته مجموعات يسارية أخرى، وحمل المشاركون الأعلام الشيوعية وصور لينين وستالين وهتفوا بالشعار التقليدي «السلام والعمل وأيار».

ألمانيا

نظم المئات من اليساريين في ألمانيا، في العاصمة برلين، وقفة احتجاجية للمطالبة بحقوق العمال في بلادهم، حاملين لافتات تطالب بحقوق العمال، وشددت قوات الأمن إجراءاتها لمنع اندلاع اشتباكات مع المتظاهرين.

تركيا

في اسطنبول أغلقت الشرطة التركية الطرق الرئيسة المؤدية إلى ميدان تقسيم، في إجراء اقترن بغلق طرق رئيسة أخرى، كجزء من التدابير الأمنية، ووضعت الحواجز حول الميدان الذي شهد مقتل عشرات الأشخاص خلال مظاهرة في عيد العمال عام1977، كما شهدت الاحتفالات مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين، اعتقل على إثرها أكثر من 50 شخصاً وفرضت إجراءات أمنية على المدينة.

لبنان

تظاهر مئات الشيوعيين والنقابيين، بمناسبة عيد العمال العالمي، حيث جابوا شوارع بيروت، رافعين الأعلام الحمراء والشعارات المطالبة بالتغيير، وانطلقت التظاهرة من ساحة جورج حاوي، التي تحمل اسم الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني، الذي اغتيل في العام 2005، ورفع المشاركون العلم الأحمر، وجابت شوارع بيروت، وسط أناشيد وطنية وثورية، كما حملوا شعارات تدعو إلى وحدة العمال وحماية حقوقهم.

العراق

تظاهر مئات المواطنين احتفالاً بعيد العمل، منطلقين من أمام جدارية الزعيم عبد الكريم قاسم، ورفع المتظاهرون العلم العراقي والأحمر، ورددوا شعارات عدة، منها: «عمالنا إيد بإيد. هيجي فاسد ما نريد»، «عمال الوطن ثورة ضد الفساد»، بالإضافة إلى الشعارات المنددة بالطائفية والمفسدين.

فلسطين المحتلة

تظاهر العمال في قطاع غزة المحاصر أمام مجلس الوزراء في القطاع، للمطالبة بتحسين أوضاعهم وللمطالبة بتشغيلهم، رافعين لافتات تندد بالحصار «الإسرائيلي» المفروض عليهم منذ 11 عاماً، وشارك في الفعاليات الاحتجاجية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ورؤساء النقابات العمالية إلى جانب عشرات العمال.

المغرب

طالب مشاركون في مظاهرة عمالية برفع أجورهم، وانطلقت مسيرة من وسط المدينة إلى مقر البرلمان المغربي، شاركت فيها نقابات عمالية، ووعدت الحكومة المغربية بالشروع في تفعيل قانون يتضمن تعويضات للعائلات عن كل طفل فيها، وهو ما سينطبق على نصف مليون موظف تقريباً عامل في البلاد.

إيران

اندلعت تظاهرات في عدة مدن إيرانية على رأسها العاصمة طهران، حيث خرجت مسيرة حاشدة من أمام نقابة العمال الحكومية، وصولاً إلى تجمعات أمام البرلمان الإيراني، احتجاجاً على أوضاع العمال السيئة واستمرار أزمات تأخر الرواتب وتدهور الأوضاع المعيشية للعمال.

حرفيو دير الزور كحال مدينتهم!

إن حجم الدمار والتخريب والنهب الذي طال الممتلكات العامة والخاصة في دير الزور، كبير جداً، قياساً بإمكانات المحافظة، ويتراوح بين 80 و90% بخلاف ما يصرح به بعض الوزراء، وبعض المسؤولين الكبار والصغار، بأنه لا يتجاوز 5% للتعمية عما جرى.

■ زهير مشعان

إذا كان التخريب والتدمير قد طال الممتلكات العامة، لكن بقي العاملون في المعامل يتقاضون على الأقل جزءاً من رواتبهم، فإن حرفيي دير الزور، فقدوا منشآتهم التي يعتمدون عليها في حياتهم ومعيشتهم، هم وعمالهم، وباتوا بلا مأوى وبلا عمل، وتهجروا وتشردوا.

أرقام وحقائق

يبلغ عدد الحرفيين في دير الزور حوالي تسعة آلاف حرفي، وكل حرفي يعمل لديه في الحد الأدنى عاملان، وفي الأقصى تسعة عمال، وإذا اعتبرنا رقماً وسطياً 5 عمال، يكون عدد الحرفيين وعمالهم حوالي 45 ألفاً، وإذا كان كل واحدٍ منهم يعيل أسرة من 5 أفراد يكون عدد الذين يعيشون على العمل الحرفي حوالي 225 ألفاً، عند هذا يمكننا تصور حجم المأساة التي يعاني منها هؤلاء!

يبلغ عدد الجمعيات 12جمعية حرفية، وواحدة تعاونية إسمنتية في مدينة البوكمال ونسبة الضرر في المنطقة الصناعية 85 % ونسبة السرقات فيها كاملة100%

ويبلغ العدد التقريبي للمحلات في المنطقة الصناعية 2500محل، ومحلات الحرفيين ومنشاتهم داخل المدينة 1500 محل، والضرر أكثر من90 بالمائة

خلاصة القول كما بينها أحد الحرفيين: أصابت الحرفيين كارثة إنسانية اقتصادية، لن يعودوا إلى ما كانوا عليه إلاّ بعد 50 عام، وهي الفترة ذاتها التي استغرقت على الأقل الإنشاء من الأجداد إلى الآباء، إلاّ إذا تلقوا إعانات ودعماً وقروضاً ميسرة، وبحسب الأسعار الحالية للبناء والمعدات، تقدر الخسائر بمليارات الليرات السورية!

كما يوجد حرفيون في مدن: البوكمال والميادين وهجين والعشارة، وهناك منطقة صناعية للمواد الإسمنتية غرب المطار، مساحتها 1500 دونم، ومنطقة صناعية في البوكمال، وأخرى في الميادين، وبمساحات كبيرة نسبة الإنجاز فيها 80 بالمائة، ناهيك عن الحرفيين في المدينة الصناعية على طريق الحسكة.

وهناك آلاف من العاملين في مهن البناء، ممن يقومون بالعمل بمفردهم، وهؤلاء فقدوا عملهم ومصدر دخلهم وعيشهم.. باتوا مشردين مقهورين.

أهم الجمعيات الحرفية

هناك منشآت حرفية فيها معدات بمئات الملايين، مثل: محل حسين البنكي للخراطة الذي وفر على الدولة ملايين الليرات من خلال عمله في تصنيع قطع غيار للطائرات، أو للمنشآت النفطية بدل استيرادها من الخارج تكلفةً وزمناً، كما يقوم بتصنيع آلات حرفية دقيقة للصاغة وغيرهم، وهو خسارة اقتصادية وطنية كبيرة للبلد، وأمثاله آخرون. وكذلك الجمعية التعاونية الإسمنتية في البوكمال تقوم بتصنيع البلوك والقساطل والأعمدة الخرسانية، وهي من أهم التعاونيات في سورية وفيها حوالي 2000 عامل، وعدد المكابس في المحافظة يفوق 5000 مكبس!

بلا تعويضات!

لم يعوض أي حرفي في دير الزور، ويسعى الاتحاد العام للحرفيين، جاهداً لتفعيل ما هو متوفر، واستعادة مقر الاتحاد في دير الزور، الذي هو بحوزة الدفاع الوطني، والمطالبة بتأمين جزءٍ من الكهرباء، وتشكيل لجان لحصر الخسائر والأضرار، لأن الحرفيين عافوا الجمل بما حمل، وقسم كبيرٌ منهم هاجر خارج المدينة، وخارج القطر. وخاصةً أن عموم الحرفيين يجهلون قوانين التأمينات، ولم يؤمنوا على محلاتهم، كما أن أغلب الحرفيين يشغل ثمانية عمال، ويسجل واحداً فقط في التأمينات الاجتماعية، وحتى المطاعم والفعاليات الأخرى على الشاكلة نفسها، باستثناء الجمعية الإسمنتية التي يجبر الحرفي فيها على تسجيل عاملٍ أو عاملين، وكلهم سجلوا عمالهم.

قاسيون تابعت أوضاع حرفي دير الزور المهجرين في المحافظات الأخرى والتقت بالبعض منهم، وهي تنقل حجم مأساتهم، وتقف إلى جانبهم في مطالبهم، حيث لا دخل آخر لهم، بعد أن فقدوا منشآتهم الحرفية ومنازلهم، وغالبيتهم باتوا بلا عملٍ، وبعضهم، وكما قال أحدهم:

تصور بعد أن كنت معلماً كبيراً، أصبحت أجيراً!

وأنهم يطالبون أن تقوم الدولة بتعويضهم عمّا خسروه، وأن توفر لهم محلات لعملهم وحرفهم، وأن تقدم لهم التسهيلات كافة من قروض ميسرة لشراء الآلات والمواد اللازمة.. لَعل وعسى أن يتمكنوا من العيش بكرامة، ويساهموا في إعادة إعمار الوطن!

الوجه الحقيقي لليبرالية!؟

يزعم مؤيدو الليبرالية الاقتصادية: أن الليبرالية بما تعنيه من انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترك السوق تنظم نفسها، لا بد وأن يؤدي إلى ليبرالية سياسية، وانفتاح سياسي، وإيجاد أنظمة حكم منتخبة تعبر عن المصالح الحقيقية للشعوب.

■ ميلاد شوقي

تقوم الليبرالية حسب وصفهم على الإيمان بالنزعة الفردية القائمة على حرية الفكر والتسامح واحترام كرامة الإنسان، وضمان حقه بالحياة وحرية الاعتقاد والضمير وحرية التعبير والمساواة أمام القانون، ولا يكون هناك دور للدولة في العلاقات الاجتماعية، فالدولة الليبرالية تقف على الحياد أمام جميع أطياف الشعب، ولا تتدخل فيها، أو في الأنشطة الاقتصادية.

الوجه الحقيقي لليبرالية

مع انفجار الأزمة الرأسمالية العالمية عام 2008 وفشل الليبرالية الاقتصادية في تحقيق أي ازدهار اقتصادي حقيقي لشعوب العالم، كشّرت الليبرالية عن وجهها الحقيقي، وأنتجت عكس ما بشرت به تماماً، حيث ترافقت الليبرالية دوماً وفي جميع البلدان باضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، وانتهجت الطبقات الحاكمة سياسات قمعية ضد أصحاب الأجور للمحافظة على نسبة الربح التي يستحوذ عليها أصحاب الربح، وهو ما يتجلى اليوم في الغرب، عبر السياسات التقشفية وما حملته من تعديل لقوانين العمل، وتخفيض الأجور، ورفع سن التقاعد، وزيادة دور الدولة البوليسي تحت حجج مكافحة الإرهاب، إضافة إلى قمع التظاهرات والتحركات العمالية.

نتائج الليبرالية في منطقتنا

في منطقتنا أدت الليبرالية الاقتصادية التي اتبعت في أغلب دول المنطقة إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية، تحولت فيما بعد إلى انفجارات سياسية وأمنية بشكل هدد وجود هذه الدول، وجعلها ساحة للتنظيمات الإرهابية التي غذتها الليبراليات الغربية كنوعٍ من تفريغ أزماتها الاقتصادية، وكانت الليبرالية قد طبقت بدعم من صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عبارة عن حصان طروادة لتدمير المجتمعات العربية، بحيث مهدت الطريق للإرهاب للإجهاز على هذه الدول، بعدما استكمل تدمير اقتصادياتها تحت شعار الليبرالية الاقتصادية من خلال تحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات استهلاكية غير منتجة، مما أدى إلى زيادة في معدلات البطالة، وانخفاض نسب النمو، وتراجع مستوى المعيشة وإفقار غالبية الشعب، وانسحاب دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه السياسات إلى اضطرابات اجتماعية، فكان لا بد أن تترافق هذه السياسات مع تقييد أكثر للحريات وتكميم للأفواه، وإنتاج دولة بوليسية للمحافظة على نسب توزيع الثروة لصالح قوى رأسمال.

الخصخصة اعلى مراحل الفساد

ليس صحيحا كما يروج البعض، أن الليبرالية الاقتصادية وانسحاب دور الدولة من الحياة الاقتصادية وخصخصة القطاع العام سيؤدي إلى انخفاض معدلات الفساد، بل على العكس تماماً، فقد ترافقت الليبرالية مع مستويات فساد أعلى من خلال تخسير القطاع العام وصفقات بيعه المشبوهة.

كما أنتجت الليبرالية الاقتصادية بيئة قانونية تناسب قوى رأس المال، وتؤمن لها المحافظة على مستوى عالٍ من الربح عبر قوانين استثمار وتشاركية لتزيد من أرباحهم، وتؤمن لها نسب نهبٍ مرتفعة، إضافة إلى قوانين عمل تهدر حقوق العمال، عبر تبني مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في عقود العمل، وترك العامل الضعيف وحيداً في مواجهة ربّ العمل صاحب السلطة والنفوذ، ومن خلال تجريم الإضراب وتقييد حرية العمال لمنعهم من المطالبة بحقوقهم، وتحسين شروط وظروف عملهم، إضافة إلى السماح لرب العمل بالتسريح التعسفي، وتعطيل عمل المحاكم العمالية، وجعلها منصة قانونية لرب العمل، ليطرد عماله مع تهميش كامل لمنظمات العمل، ومنعها من الدفاع عن مصالح منتسبيها، مما أفقدها ثقة الطبقة العاملة، وهذا كله عكس ما بشر به الليبراليون على أن الليبرالية تعني احترام كرامة الإنسان وضمان حقه في حرية التعبير والمساواة أمام القانون.

عرفات لـ ميلودي إف إم: الأزمة تنحسر وتذهب نحو الحل

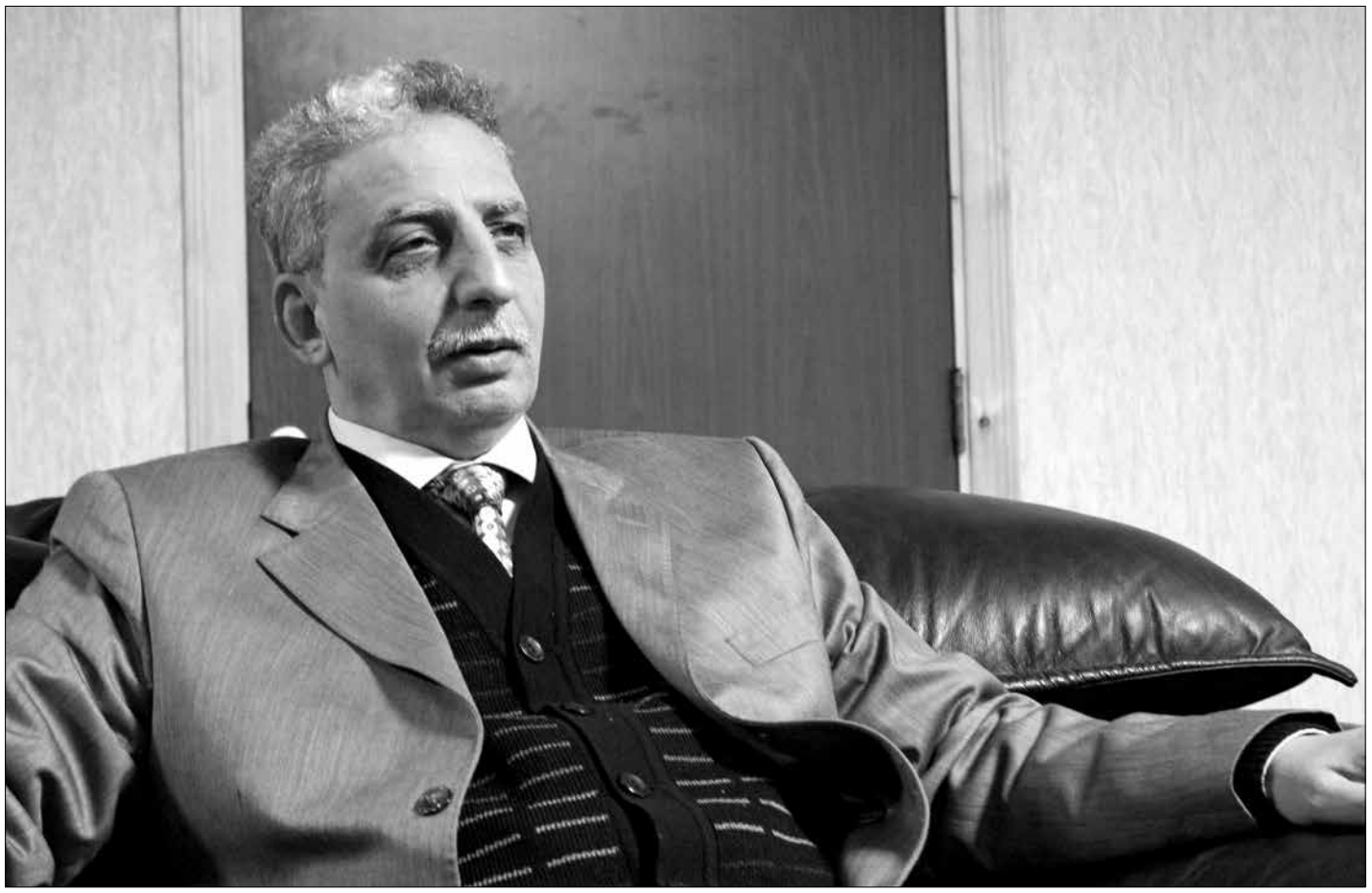

أجرت إذاعة ميلودي حواراً مع الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، بتاريخ 2018/4/30 تطرق من خلاله إلى الموقف من آخر تطورات الوضع السياسي..

انحسار العمل العسكري

إن تغيّر ميزان القوى على النطاق الدولي، الذي يتبعه ويتلازم معه تغيّر ميزان القوى على النطاق الإقليمي، وبالتالي يتبعه تغير بميزان القوى على النطاق الداخلي السوري، ماذا تعني ضربات عسكرية تأتي على مواقع سورية؟ على حسب معلوماتي ليس هنالك تأكيد أن الضربات الأخيرة هي «إسرائيلية» ولكن بكل الأحوال غرض هذه الضربات يعني: أن هناك من هو متأزم ومتأثر بتطورات الوضع في سورية، واتجاهات تطور الوضع في سورية، وهي: انحسار أكبر لما يسمى العمل العسكري، وأقصد العمل العسكري الذي يتعلق بالفصائل المسلحة وجودها بدأ يتقلص، وهذا الوضع يعني أننا ذاهبون إلى تقلص عموماً بالصدام العسكري على الأرض، ففي الغوطة لم يعد هناك فصائل مسلحة، وعلى الأرجح جنوب دمشق والقلمون الشرقي أيضاً انتهى، وأرجح أيضاً أن يكون شمال ريف حمص وجنوب حماة ملتحقاً بهذه العملية، معنى هذا الكلام: أن العمل المسلح من حيث انتشاره وتداوله ووجوده على الأرض انتهى، وهو في حالة انحسار شديد، أما الأطراف المتضررة من انحسار هذا العمل العسكري، فستحاول بأشكال مختلفة من أجل الحفاظ على مستوى عال من الحرارة بالمعنى العسكري أن توجه بعض الضربات، لعل وعسى أن تؤدي إلى نوع من تسخين الوضع، فمن المعروف، أنه على الأرض السورية إضافة إلى الصراع الداخلي الموجود، كان هناك وما زال صراع إقليمي دولي، وبالتالي الأطراف الإقليمية التي هُزمت عملياً بالموضوع الداخلي، بمعنى الصراع الداخلي، تحاول اللجوء للدخول مباشرةً على هذا الصراع، وموضوع الضربة الأمريكية أو الضربة الثلاثية التي حصلت لا يمكن قراءتها إلا ضمن هذه الإحداثيات، إضافة إلى الإحداثيات الأعلى، التي هي الإحداثيات الدولية، وأن ما يجري في سورية وتوجه الأحداث وتطوراتها، تذهب باتجاه أن الأزمة السورية تنحسر وتذهب باتجاه الحل، الأطراف الضالعة في هذه الأزمة، لم تستطع أن تحقق ما تريده، فذهاب الأزمة السورية عملياً يخدم مسألة هامة كنا بانتظارها دائماً، هي: أن تستمر عملية التغيير في موازين القوى، الآن موازين القوى مختلة ضد مصلحة الولايات المتحدة قولاً واحداً، ولكن تظهير هذه العملية يأخذ بعض الوقت وذهاب الأزمة السورية إلى الحل، يعني: تظهير ميزان القوى بشكل واضح، وهذا ليس في مصلحة الأمريكان، لا أحد يصدق بكل تأكيد أن الأمريكان والإنكليز والفرنسيين ضربوا من أجل الموضوع الكيماوي، وأنا واثق من ذلك، فلماذا ضربوا؟ لديهم أكثر من هدف، منها: أن هذه الضربة تعني أننا موجودون، ونحن لنا يد عليا، وأيضاً السعي من أجل إرهاب الأطراف الداعمة لسورية، وإرهاب السوريين. هم يعرفون أنه ليس هنالك كيماوي، هم يعرفون بشكل حقيقي ومؤكد أنه لا يوجد كيماوي ولكن استغلوا هذه الذريعة، وساروا بها، والدخول على خط الأزمة السورية يلزمه ذريعة، وهي ذريعة الكيماوي، وتمت الضربة على أساسها، كما ضربوا في السنة الماضية، بمطار الشعيرات، وبالتالي هي محاولة دخول جديدة لبعض الأطراف لأنهم خرجوا.

تأجير القوات الأمريكية

وفي سياق الإجابة عن سؤال ورد على لسان ترامب: إذا أرادت الدول الخليجية بقاء والأمريكان فعليهم أن يدفعوا.

هذا الكلام الذي يقوله ما معناه؟ معناه أن ترامب يؤجر القوات الأمريكية، أي: القوات الأمريكية برسم التأجير لأحد ما، هذا المنطق هو منطق متداعٍ وسنرى تداعيه، الأمريكان قلقون من تواجدهم في المنطقة، لم يشفوا بعد من ضربات العراق، الوضع في سورية، إذا كان الأمريكان لم يتعرضوا لضربات فهو لسبب بسيط، أن هناك قصة داعش و... إلخ، مع انحسار داعش سيوضع التواجد الأمريكي على الطاولة، وكسوريين وطنيين، ولا نريد أية قوات أجنبية على أرض سورية، يصبح موضوع إخراج القوات الأجنبية واجباً وطنياً، ممكن الآن غير مطروحة القضية لأن هناك صراعاً دولياً وهناك استحقاقات ما، وبعد قليل الأمريكان سيصبحون هدفاً للأطراف المختلفة الموجودة في سورية، وغير السوريين، أي أحد له ثأر مع الأمريكان سيأتي ويخلّصه في سورية، الأمريكان يفهمون ويعرفون أنهم عاجلاً أم آجلاً سيكونون هدفاً لضربات، لذلك محاولة الانسحاب والخروج هي محاولة حقيقية، أقول لك ولن يطول الوقت ليخرج الأمريكان من الأرض السورية، ميزان القوى العالمي يقول ذلك، ومنذ عدة أيام ترامب يقول: أنه لديهم 32 ألف عسكري في كوريا الجنوبية، وليس لدينا ثلاثة عساكر على الحدود المكسيكية ليحموا الحدود.

التراجع الأمريكي والآفاق

أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الدولار، وعبر النظام النقدي العالمي، وعبر السيطرة السياسية والعسكرية، نظاماً عالمياً بالمعنى السياسي والاقتصادي ليخدّمها، هذا النمط الذي أوجدته وصل لآخره، ولم يعد يفيد، وتمكن خصومها من الاستفادة من هذا الوضع، وحققوا تواجداً جدياً لهم، وبالتالي الاتجاه العام يسير لمصلحة خصوم الولايات المتحدة الأمريكية، والأمريكان لن يتمكنوا من فعل شيء بهذا الموضوع إلّا أن يتكيفوا معه، هم بلد عاش على النهب سنوات طويلة، وهذا النهب الذي كان، ليس من الممكن أن يستمر بعد، وهم أصبحت عندهم عادات سيئة، مثل: الطفل المدلل الذي تعطيه كثيراً وتخرب أخلاقه، وبعدها تقطع عنه، ولا يستطيع التكيف مع ذلك، الأمريكان وخاصةً الشركات والدولة الأمريكية، هم طفل مدلل فسد على مدى ما يقارب القرن، وهذه الفترة انتهت، يجب أن يتعلموا شيئاً آخر ويوجدوا طريقة أخرى كي يعيشوا، لم يعودوا يستطيعون العيش على حساب الناس

الاتجاه العام يسير لمصلحة خصوم الولايات المتحدة الأمريكية والأمريكان لن يتمكنوا من فعل شيء بهذا الموضوع

● ورداً على سؤال المذيع: هل تقصد أن النظام الرأسمالي الموجود سيتغير؟

أنا كشيوعي سأقول لك: إن المستقبل القريب نسبياً هو سيكون اشتراكياً أما ما يتعلق بأزمة الولايات المتحدة الأمريكية ليس بالضرورة أن تذهب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاشتراكية الآن، ولكن هذا النمط من النهب عند الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد بالإمكان استمراره.

● المذيع: لكن لا نرى أية إرهاصات لأي نوع من الاشتراكية بأية دولة أو بأي محور سواء اقتصادي أو سياسي؟

ما يتعلق بالإرهاصات، أنا لم أقل لك أن هذا الشيء سيحصل غداً، بل استخدمت تعبير «القريب نسبياً» ثانياً: الذي سيرى هذه يجب أن يكون ممسكاً بالتطورات الاقتصادية ويراها إلى أين ذاهبة.

● المذيع: أو يجب أن يكون شيوعياً؟

ليس بالضرورة، من الممكن أن يراها غير الشيوعي أيضاً، لأن الموضوع موضوع علمي، وليس إيديولوجي، واحد زائد واحد يساوي اثنين، سأضرب مثالاً: هل هناك بضاعة يمكن أن تبقى تربح 2500 ضعف قيمتها؟ بالتأكيد لا، وليس هناك منطق اقتصادي يقول هذا الكلام، الأمريكان كانوا يعملون على هذه المعادلة، وكانوا يفرضونها على الناس بقوتهم العسكرية وهيمنتهم، ولم يعودوا قادرين على فرض قوتهم العسكرية، ماذا سيحصل؟ البضاعة هذه التي يصدرونها وهي الدولار، لم تعد قابلة لأن يكون لها الريع السابق، وبالتالي عندهم مشكلة ومأزق، وهم معتادون على هذا المستوى من النهب، ومستوى النهب سينخفض، لن أقول أنه سيتوقف، وهم نتيجة هذا المستوى من النهب بناؤهم الاقتصادي تأثر، ولم يعودوا يعملون، ويستوردون كل شيء تقريباً، وهم يعملون ببعض التكنولوجيات العالية والسلاح والطيران وغيره، ولكن لم يعودوا يعملون بالمهن العادية بكل قطاعات الحياة الضرورية لتأمين الاستهلاك، والآن لم يعد كما السابق، ماذا سيفعلون؟ يفكرون باستعادة الصناعات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا مخالف للقوانين الاقتصادية الموضوعية، ولم تعد تفلح، وهذا مشروع ترامب الذي لن يحصل لسبب بسيط: لأن القوانين الاقتصادية للرأسمالية تقول: إن رأس المال يتوجه إلى حيث معدل الربح الأعلى، في الولايات المتحدة الأمريكية كلف إنتاج البضائع أعلى من غير مكان، وبالتالي معدل الربح أقل، وبالتالي لن تنمو هذه الصناعات، وبالتالي الصين ودول أخرى، خاصةً الدول النامية ليس هناك دول اشتراكية الآن، هي تسير بإطار محدد بمعنى خارج عمليات النهب، أو خارج إطار النظام الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجري حالياً من تغير نظام اقتصادي ومالي موضوع حرب العملات التي نراها واضحة.

عن «التغيير الديمغرافي»

دخل مصطلح «التغيير الديمغرافي» قاموس التداول السياسي السوري منذ أواخر العام 2012، وتحديداً مع معركة القصير، ولم ينقطع استخدامه منذ تلك اللحظة وحتى وقتنا الراهن... وقد استُخدم المصطلح أيضاً أيام حلب، ثم الغوطة، فالقلمون الشرقي، والآن في ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي.

■ عماد صائب الخالد

المعنى المباشر الذي يرمي إليه أصحاب هذا المصطلح، ويشفّرونه بكلمتي التغيير الديمغرافي، هو التغيير الطائفي؛ حيث تقوم طائفة بطرد طائفة أخرى من أرضها لتحل محلها. بين تفسيرات هذا الالتفاف والتحايل يبرز أمران، الأول: أنّ الرأي العام السوري، ورغم حجم الكارثة وهولها، إلّا أنه لا يزال يتأذى سمعه من الكلام الطائفي المباشر، بل ويغص به وبقائله مشتبهاً به كل الشبهات. الأمر الثاني: أن المسألة في حقيقتها ليست كذلك؛ فعمليات «إحلال» طوائف محل أخرى، لو كانت منهجاً ثابتاً على الأرض، إذاً لكنا رأينا نتائج ذلك الإحلال بازدياد مساحات المناطق «الصافية طائفياً»، والتي بالكاد كانت موجودة في سورية قبل الأزمة. على العكس من ذلك، فواقع الحال هو أنّ حجم الاختلاط الحاصل نتيجة اللجوء الداخلي باتجاه المناطق الأقل توتراً، قد ارتفع لدرجات غير مسبوقة طوال التاريخ السوري.

المسألة إذاً، ليست مسألة طائفية، رغم أنّ الإيحاء المستمر الذي يجري تقديمه هو بهذا الاتجاه، ويجري تقديمه بشكل مقصود من متشددين في الطرفين؛ يمكن استخراج مئات وآلاف المواد الفيلمية من مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك يمكن استخراج إيحاءات عديدة من «سياسيين»، و«أشباه سياسيين» في الطرفين.

إذاً، لم تكن المسألة طائفية، فما هي إذاً؟ يمكن أنْ نقارب المسألة ضمن النقاط الأساسية التالية:

أولاً: استخدام هذا الاصطلاح يفيد في تعزيز الصراع الإقليمي «الإيراني_ الخليجي»، على الأرض السورية، ولكن هذا أقل استخداماته أهمية...

ثانياً: الممارسة العملية بالارتباط بما جرى في الغوطة والقلمون الشرقي، وما يجري الآن في ريفي حمص حماة، تشير إلى أنّ ما يريده المتشددون من الطرفين، وما يتوافقون عليه توافقاً تاماً هو الوصول إلى أحد خيارين «انتشرت رسالة صوتية للمحيسني منذ فترة قصيرة بخصوص ريفي حمص حماة تتفق مع هذين الخيارين»: أ- أن تبقى الأمور على حالها، أي: أن يبقى السلاح بيد المسلحين، وأن يبقوا ضمن المناطق السكنية، وأن يتم وقف القتال مؤقتاً على شكل هدنة أياً يكن وصفها، على أن يكون القتال قابلاً للاستئناف في أية لحظة تالية، بما يسمح بمنع الحل السياسي وتأجيله وعرقلته مرة بعد مرة. «هذا هو الخيار الأمثل لمتشددي الطرفين». ب- في حال أصر الروس على إنهاء الوضع القتالي لهذه المناطق، ينبغي العمل على تفريغها من السكان، عبر تهجيرهم باتجاه إدلب وأرياف حلب، وهو ما بات معروفاً من شهادات مدنيين من الـ70 ألفاً الذين تم إخراجهم من الغوطة، «وأخرجهم متشددو الطرفين بالتكافل والتضامن فيما بينهما عبر الترهيب والترغيب».

استخدام هذا الاصطلاح يفيد في تعزيز الصراع الإقليمي «الإيراني_ الخليجي» على الأرض السورية ولكن هذا أقل استخداماته أهمية...

من بين الأدوات المستخدمة في الترهيب، الحديث عن الاستباحة والاغتصاب «والتهديد بها» وغيرها، وهي ظواهر حدثت دون أدنى شك ضمن عمر الأزمة وفي أماكن متعددة، ولكن ليس في الأماكن التي جرت فيها الأمور بضمانة روسية وبوجود الشرطة العسكرية الروسية. الطريف في الأمر أنّ المهرب من هذه الاستباحة المفترضة، هو إدلب حيث الصراع الدموي بين جبهة النصرة وفصائل لا تختلف إلا قليلاً... والناس تعرف ذلك جيداً، ولذا رأينا أن عدد المدنيين الذين خرجوا من الغوطة الشرقية باتجاه إدلب كانوا أقل بكثير من الذين بقوا فيها.

ولكن لماذا تفريغ المناطق؟ أو بكلام آخر: «لماذا يسعى أولئك الذين يولولون ضد التغيير الديمغرافي، ويلقون المساندة بشكل غير مباشر من متشددي الطرف الآخر، إلى إنجاز التغيير الديمغرافي؟»

إنّ استمرار المعركة، واستمرار الاستنزاف، أي: عدم الوصول إلى الحل السياسي، هو الطريقة الوحيدة التي تضمن لفاسدي الطرفين الحفاظ على تجارتهم ومواقعهم، والحفاظ على المعركة يتطلب الحفاظ على انقسام المدنيين السوريين بين جبهتين متحاربتين عسكرياً، وهذا يتطلب توزع ملايين من السوريين على كل من الضفتين، دروعاً بشرية «بطريقة أو بأخرى»، من أجل استمرار المعركة. فإذا كان كل المدنيين، أو معظمهم، ضمن سلطة الحكومة السورية، فهذا يعني أن الحل قاب قوسين، والعكس بالعكس.

كما أنّ عمليات «التفريغ» و«التهجير»، تتضمن حساباً آخر أبعد مدىً من استمرار الحرب؛ ففي حال انتهت الحرب ومضت الأمور باتجاه حل يتضمن انتخابات، فإنّ السيطرة على أكبر عدد من السوريين، يضمن من وجهة نظر القوى المتشددة من الطرفين، السيطرة على أكبر عدد من الأصوات، وذلك بالأساليب التقليدية المعروفة في التأثير على نتائج أية انتخابات عبر الأدوات الأمنية والمالية، بما في ذلك إمكانات التزوير.

مشكلة هذا الحساب الأخير، أنّه يستند إلى أنّ الأمور ضمن الحل السياسي لن تختلف كثيراً عما كانت عليه خلال الأزمة وقبلها، في سورية، وفي العالم بأسره آنذاك...

يضاف إلى كل ذلك التعقيدات ذات الطابع الإقليمي؛ فمن مصلحة الأتراك مثلاً، أن يوجد ضمن مناطق النفوذ التي يهيمنون عليها، أكبر عدد ممكن من السوريين، لأن هؤلاء بالنسبة لهم أوراق كلما زادت زادت حصتها من الحل «يتضمن ذلك حسبة الانتخابات»...

جوهر المسألة برمتها، أنّ الأمور بالمعنى الواقعي الملموس تسير لغير مصلحة المتشددين؛ فالعمل المسلح ينحسر أكثر فأكثر، والمدنيون يخرجون بأعداد متزايدة من ساحات القتال، التي يمكن تسميتها بساحات «التشبيح الديمغرافي»، لأنّ المدني فيها ضحية يجري قتلها واستخلاص أكبر ربح ممكن منها، بدءاً بالنهب الاقتصادي والترهيب بالوضع الأمني بأنواعه المختلفة، ومن ثم إذا قتل فإنّه يتحول إلى صورة وخبر إعلامي وقصيدة شعرية... وإلخ الهدف منها: هدر مزيد من الدم، وتغذية المعركة بوقود إضافي كي لا تنطفئ...

معارضة ضد التغيير!

الأصل في أي عمل معارض جدي ومسؤول، هو طرح البرنامج البديل لسياسة النظام الحاكم، والعمل على تغيير العلاقات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية السائدة، والشرط الموضوعي الذي يجب أن يلازم أية معارضة في التاريخ، هو: أن تلعب دوراً تقدمياً، بالنسبة إلى ما هو كائن، أما ما عدا ذلك، فلا يتجاوز عتبة الصراع على السلطة ضمن البنية ذاتها، كما كان حال قسم واسع من المعارضة التقليدية السورية، بغض النظر عن نوايا هذا وذاك، ودون أن ننفي وجود الاستثناءات التي تم الحجر عليها لألف سبب وسبب، وبألف طريقة وطريقة خلال سنوات الأزمة، وفي ظل الصراع على السلطة، في المشهد السياسي السوري الحالي

تجاهلت المعارضة السورية التقليدية المسألة الوطنية والاقتصادية الاجتماعية واقتصر نشاطها على الديمقراطية التي تم اختزالها بـ «تداول السلطة».

■ كفاح سعيد

غياب الشرط المعرفي

الإشكالية الأساسية والمزمنة التي ظلت تلازم رؤية وخطاب بعض المعارضة السورية، في الجانب المعرفي، هي القراءة الأحادية الجانب لجملة تلك المشكلات التي يطرحها الواقع الموضوعي أمام سورية، كدولة وشعب، حيث تجاهلت المعارضة السورية التقليدية قضيتين أساسيتين، وهما: المسألة الوطنية، والمسألة الاقتصادية الاجتماعية، واقتصر نشاطها وخطابها على المسألة الديمقراطية، التي تم اختزالها بموضوعة «تداول السلطة». رغم أن القضية الاقتصادية الاجتماعية والوطنية، تطرحان نفسيهما بشكل واقعي على جدول الأعمال، ومن غير المنطقي تجاوزهما، أو تجاهلهما، بغض النظر عن الموقف من النظام، وذلك بسبب ما تفرضه الجغرافيا السياسية، حيث التماس مع الكيان الصهيوني، ووجود أراض سورية محتلة من جهة، وبسبب الانقسام الطبقي الحاد في المجتمع السوري والآليات السائدة في توزيع الثروة، خصوصاً بعد تبني سياسات الليبرالية الاقتصادية، من جهة أخرى.

بررت بعض النخب المعارضة هذه القراءة العرجاء، في مرحلة ما قبل تفجر الأزمة، بأن النظام يقف عائقاً أما تنفيذ هذه المهام، مما يمنع التصدي لها.

ربما كانت هذه الذريعة تبدو مقنعة ما قبل 2011، وربما كان لمثل هذا الخطاب حظاً في التداول، والترويج، لاسيما، وأن النظام حاول على الدوام احتكار المسألة الوطنية في نفسه، وضمن فهم خاص به، وراح يوظفها باستمرار لتبرير مشروعيته التاريخية، ولكن مواقف هذه النخب المعارضة، في سنوات الأزمة أكدت بالملموس بأن ذاك الرأي كان مجرد ذريعة من قبلها، للتهرب من الاستحقاقات الوطنية، حيث كشفت الأزمة بالملموس، بأن التدخل الخارجي في الشأن السوري، بالنسبة لهؤلاء ليس أمراً مقبولاً، ومسكوتاً عنه فحسب، بل حاولت بعض أقسام المعارضة أن تصبح عراب هذه المسألة، وراح بعض المعارضين السوريين، يدعون إلى ذلك علناً، بما فيها الدعوة إلى التدخل العسكري المباشر، ووجدوا فيه طريق «الخلاص» الوحيد، رغم أن النتيجة الحتمية لأي تدخل من هذا النوع، هي تهديد وجودي للدولة السورية، على الأقل استناداً إلى التجارب السابقة في يوغسلافيا والعراق وليبيا، مما يعني عبثية أي صراع على شكل النظام السياسي.

إشكالية التخادم

تحكمت هذه الرؤية بوعي وممارسات قطاع واسع من نخب المعارضة السورية، وأصبحت قاسماً مشتركاً بين أغلب الهياكل التي تشكلت في ظروف الأزمة السورية، « المجلس الوطني، الائتلاف..» وإن كان بمستويات متفاوته، وبعد صدور القرار 2254 واعتماد «الائتلاف» كطرف مفاوض بموجب قرار دولي، وفي ظل توازنات دولية وإقليمية محددة، حاول الائتلاف العتيد أن يفرض هذه الرؤية، على سائر قوى المعارضة الأخرى، بعد أن بات عاجزاً عن احتكار العمل المعارض في نفسه، والحال هذه، أفرزت تلك المشكلة المعرفية المزمنة في المعارضة، جملة مشكلات أخرى، ومنها: مشكلة التخادم مع النظام، فجاء هذا الموقف في المسألة الوطنية، بمثابة توكيد لبروباغندا الإعلام الرسمي، الذي ربط وجود الدولة والوطن السوري بوجود النظام، فالدولة هي النظام، والنظام هو الدولة؟! وأصبح هاجس استلام السلطة المستمد من موضوعة «تداول السلطة» إياها، هو المتحكم بكل مواقف وسلوك هذا القسم من المعارضة السورية، مما أدى بهم إلى تفسير حتى القرارات الدولية وفق هذا الفهم، وطرح شروطاً مسبقة على عملية التفاوض، رغم أنها بالأصل عملية توافقية، وراح يذكّر بها، أمام كل احتمال لتقدم العملية السياسية إلى الأمام، ولتصبح ذريعة جاهزة ودائمة للنظام، لعدم الانخراط في العملية السياسية، وليصبح قانون الفعل ورد الفعل هو السائد، مما أدى إلى عملية تخادم فريدة من نوعها، ومنع في الوقت نفسه، عمليات الفرز الضرورية، ورسخ شكل الانقسامات اللاواقعية في البلاد.

لم يَعُد لديهم سوى الاعتياش على توتير قوى الحرب في الإدارة الأمريكية للوضع الدولي وأن يصبحوا جزءاً من أدوات الحملة الدعائية ضد القوى الدولية الصاعدة

معارضة ضد التغيير.

أصبح هذا النموذج من المعارضة السورية، قوة عطالة، وأحد أدوات عرقلة التغيير، أي: أنها باتت في موقع بالضد من وظيفتها المفترضة، ومبرر وجودها، ومن هنا، فإن مهمة كسر هذه الحلقة المفرغة في العمل المعارض باتت تفرض نفسها كمهمة ملحة، أمام قوى المعارضة الوطنية السورية، لاسيما، وأن ميزان القوى الدولي يمضي بتسارع عكس اتجاه أولئك الذين أعادوا إنتاج هذه المعارضة المشوهة في ظروف الأزمة، وأرادها «وجه السحارة»، وخصوصاً بعد فشل العدوان الغربي الأخير على سورية، وعجزه عن تحقيق الأهداف المعلنة، مما يتطلب من تلك القوى المترددة في «هيئة التفاوض» أن تحسم موقفها بالقطع مع متشددي المنصة، الذين فقدوا أوراقهم السياسية والأخلاقية كلها، بسبب سلسلة المآزق المتلاحقة التي ساهموا بصنعها، ولم يَعُد لديهم سوى الاعتياش على توتير قوى الحرب في الإدارة الأمريكية للوضع الدولي، وأن يصبحوا جزءاً من أدوات الحملة الدعائية ضد القوى الدولية الصاعدة، وشهود زور في الصراع الدولي الجاري في سورية وما حولها، لصالح أجندات قوى تتخبط وتتراجع بشكل يومي، من أنقرة إلى الرياض إلى واشنطن.

إن هذا النموذج المعارض، يفقد يوماً بعد يوم مبررات وجوده كلها، حتى بالنسبة لرعاته الدوليين والإقليميين، فالعمل المسلح ينكفئ، وتتقدم خيارات قوى الحل السياسي الدولية والسورية، والهوامش تضيق أمام قوى الإعاقة، وتتعاظم حالة الكمون والتراكم، باتجاه تحول نوعي في مسار الأزمة، باتجاه تطبيق 2254.

القضية الكردية والتوازن الجديد

بدأ الجدل يدور في الوسط السياسي والإعلامي الكردي حول تحليل الوضع الكردي الراهن، وآفاقه، بعد سلسلة الإخفاقات المتتالية في المشروع القومي الكردي، منذ نهاية 2017 «نتائج الاستفتاء في إقليم كردستان العراق_ تراجع فعالية حزب الشعوب الديمقراطي في كردستان تركيا_ الاحتلال التركي لعفرين» وغيرها من الوقائع التي تشكل بمجموعها مؤشراً ملموساً على انخفاض الوزن النوعي للقضية الكردية، على عكس ما كان عليه الأمر خلال العقدين السابقين.

■ عصام حوج

بادئ ذي بدء، لابد من التأكيد بأن ما يتراجع، ليست القضية الكردية بحد ذاتها، كظاهرة جغرافية سياسية تاريخية، بل هي السياسات الخاطئة التي وصلت إلى طريق مسدود، فالقضية الكردية كقضية تحرر قومي، كانت وما زالت وستبقى قضية شعب، لا يلغي وجودها لا سياسات الإنكار، والإقصاء من طرف الأنظمة الحاكمة، ولا الأخطاء الاستراتيجية للقيادات الكردية، لا بل نعتقد بأن الآفاق مفتوحة تماماً لإيجاد حل ديمقراطي عادل، في حال توفر الشرط الذاتي، مع التنويه، بأن طرح سؤال الانكسار بحد ذاته، هو ظاهرة حميدة، ويكشف في جانب منه، عن حيوية ما، في العقل القومي الكردي، وإن كان لم يعالج ظاهرة الانكسار بعمقها وأبعادها الحقيقية، ولم يتجاوز حتى الآن عتبة التخندق الحزبي، حيث يتم تحميل مسؤولية الانكسار والتراجع، لهذا الحزب أو ذاك، أو هذا التيار أو ذاك «البرزانية_ الطالبانية_ الأوجلانية» فكل تيار يحمل المسؤولية للطرف الآخر، وكفاها المولى! أو في أفضل الأحوال، تلمس الخطر دون الوقوف على مقدماته، وما ينبغي فعله.

الطاقة الجبارة الكامنة في الديموغرافيا الكردية المتراكمة عبر التاريخ بكل آلامه وتعرجاته يمكن أن تَتَفعّل باتجاه يخدم الحقوق المشروعة للشعب الكردي

في مقدمات الانكسار؟

يعود جذر التراجع الراهن إلى تلك الرؤية التي سادت لدى قطاع من الحركة القومية الكردية، منذ بداية تسعينات القرن الماضي، حيث أيقنت بسيادة النموذج الأمريكي «عصر الديمقراطية_ وحقوق الإنسان» وبنت سياساتها وخطابها على هذا الأساس، وحاولت الاستفادة منه لتحقيق اختراق تاريخي باتجاه «حل» القصية الكردية، ومع التطورات التي حدثت في دول المنطقة، تعزز هذا الفهم لدى قطاع واسع من النخبة الكردية، ومع الدور الذي لعبه الكرد ضد داعش، والحديث المتكرر عن خرائط جديدة في المنطقة، وصل الأمر إلى القيام بخطوات من جانب واحد طالت الجغرافيا السياسية، ليظهر بشكل ملموس، بأن الدعم الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً، هو مجرد «ورطة» وليظهر بأن المسألة الكردية بالنسبة إلى الغرب ليست إلا ورقة ضغط، تستخدم عند اللزوم.

إشكالات الخطاب القومي

تم التعبير عن هذه الرؤية، من خلال خطاب دعائي اتسم على العموم بضيق الأفق القومي، والانطلاق من الخاص إلى العام، على مبدأ «شعبي مظلوم، والباقي لا يهمني» خطاب جمع بين الشعبوية القومية، والبداوة السياسية، اختلف مع الكل، إلا من باعه الأوهام، كان ليبرالياً تارة، ومتعصباً قومياً تارة أخرى، مرة كنت تراه جامحاً، وأخرى غارقاً في الإحباط والاكتئاب السياسي، انعزالياً، في عالم من أهم خصائصه وسماته في هذه المرحلة التاريخية، التشابك والاندماج؛ أحادياً، في ساحة إقليمية جميع قضاياها مترابطة موضوعياً. وهي أشبه بحقل ألغام لأسباب تاريخية أسست لها السياسات الاستعمارية، وسياسات الأنظمة الحاكمة ما بعد مرحلة الاستقلال السياسي، أي: أنه كان امتداداً كاريكاتورياً لخطاب أنظمة الحكم القومية السائدة، باختصار افتقد هذا النموذج من الخطاب القومي الكردي كل أبجديات علم الاجتماع السياسي. حتى بات دون لون وطعم.

وحدة الصف الكردي ليست مسألة وجدانية وعاطفية بل مسألة سياسية بامتياز

أثبتت الوقائع الأخيرة والتجربة الملموسة، واتجاه تطور الأحداث في القضية الكردية، عقم هذه الخيارات، لا بل أن الوضع بعد الاحتلال التركي لعفرين، وضع مجمل الوضع الكردي في مأزق تاريخي.. فتحول الخطاب السابق إلى خطاب ذرائعي، تبريري يقتصر على اتهام الدول الكبرى بخذلان الكرد، مشوباً بالتحسر وندب الحظ، حاملاً في ثناياه الاستعداد لتكرار الخطأ نفسه.

المخرج الحقيقي

إن الطاقة الجبارة الكامنة، في الديموغرافيا الكردية التي تراكمت عبر التاريخ، بكل آلامه، وتعرجاته، بسلبياته وايجابياته، يمكن أن تَتَفعّل باتجاه يخدم الحقوق المشروعة للشعب الكردي، وتمنع أي تطور دراماتيكي، رغم الموقف الحرج الذي تمر به القضية الكردية، وهذا ما يفترض صياغة رؤيا تقوم على:

ـ الانطلاق من حقيقة وجود توازن دولي جديد يتشكل، وإن قوى دولية يزداد وزنها، وقوى أخرى تتراجع.

ـ إن هذا التغير في ميزان القوى الدولي عملية تاريخية موضوعية، ومستمرة، مآله الحتمي انتهاء الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي.

ـ فهم طبيعة القوى الصاعدة وخياراتها، القائمة على تبريد البؤر الساخنة، والتوجه إلى الحلول السياسية، والتعاطي مع كل ما يتعلق بالقضية الكردية وفق ذلك.

ـ إن فهماً من هذا النوع يفرض على القوى الكردية العاقلة، تحويل الزخم الكفاحي لدى الشعب الكردي، إلى قوة باتجاه الحل السياسي، فكما كان هذا الزخم عاملاً في زيادة الوزن النوعي للقضية الكردية بعد الدور الذي لعبه الكرد ضد داعش، يمكن أن يصبح هذا الزخم عاملاً في زيادة وزن القضية الكردية من خلال الانخراط في الحلول السياسية.

إن رؤية كهذه، ستؤدي بالضرورة إلى توحيد الصف الكردي، أو على الأقل الى إحداث فرز حقيقي، بين القوى القومية الديمقراطية الكردية الجادة، وبين قوى بيزنس النضال القومي، فوحدة الصف التي يكثر الحديث عنها هذه الأيام، ليست مسألة وجدانية وأخلاقية، بل هي قبل ذلك مسألة سياسية، تتعلق بصوابية الخيارات أو خطئها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الرؤية ستؤدي إلى حشر القوى الشوفينية في الدول الأربع، سواء كانت في الأنظمة أو المعارضات، وسيؤدي ذلك إلى المزيد من التعاطف الشعبي في هذه الدول مع الشعب الكردي، مما يعني: مساهمة الكرد في شرف بلورة تيار شعبي وطني ديمقراطي عريض، يتجاوز الانتماءات التقليدية، وفي الوقت نفسه يراعي الخصائص الثقافية للجميع، وحقوق الكل، وسيؤدي إلى قطع الطريق على أية معارك هامشية يدفع الجميع ثمنها.

لا بديل عن 2254 بالضبط لأنه «تصور عام»!

في العدد السابق من «قاسيون»، وتحت عنوان «2254: وصفة إطلاق المارد»، كتبت مقالاً أناقش فيه الطروحات التي بدأت تخرج بعد الغوطة ناعية جنيف والقرار 2254، وفي خلفية التفكير كانت مادة للدكتور المحترم الأستاذ فؤاد شربجي بعنوان: «سورية «ما بعد خلوة السويد»: الدولة–الغرب–المعارضة!». وبعد نشر مادتي المذكورة، نشر الأستاذ فؤاد مادةً جديدة يتفاعل فيها مع مقالي في موقع التجدد الإلكتروني بتاريخ 6 أيار بعنوان: «نقاش مع قطب معارض حول جنيف».

■ مهند دليقان

هنا، أتابع التفاعل مع أفكار الدكتور شربجي، وأبدأ بتسجيل اتفاقي التام معه في أنّ صيغة جنيف هي الآن «تصور عام» حول الحل. وأختلف معه حين يقول إنها ««تحولت» إلى تصور عام»؛ فالقرار 2254، ومنذ البداية، لم يكن إلا تصوراً عاماً عن الحل يتضمن خريطة طريق بملامح عامة تتضمن دستوراً وانتخابات وغيرها من الأمور. لأنّ الجوهري في القرار 2254، كان ولا يزال، أنّ على السوريين أن يجدوا الحل بأنفسهم، وأن يتفقوا عليه عبر الحوار فيما بينهم. وذلك على العكس تماماً من «لا ورقة تيلرسون» أو لا ورقة مجموعة الخمسة، التي دخلت في تفاصيل التفاصيل ضمن المنطق الاستعماري التقليدي الوصائي الذي يسلب الشعوب حقها في تقرير مصيرها ويفرض عليها ما يراه مناسباً لمصالحه.

إنّ عمومية القرار 2254، وإصراره على أن الحل سوري– سوري، هو ما يحفظه ضد التقادم، فالقرار الذي صدر نهاية 2015 لا يزال جديداً كل الجدة بهذا المعنى.

المتشددون من الموالاة، يريدون نسف 2254، لأنهم لا يريدون حواراً حقيقياً وجدياً يقود إلى تغيير حقيقي ومستحق، بل يريدون تغييرات شكلية تجميلية تضمن استمرار وضعهم على ما هو عليه، ولذا تراهم يتشبثون بقراءتهم الخاصة لمخرجات سوتشي، محاولين وضعه في تعارض وتناقض مع جنيف و2254، والحق أنّ مخرجات سوتشي تدعم جنيف فعلياً، ولذا تواجه صعوبات وتعقيدات ولم تجد طريقها للتذليل حتى اللحظة!

متشددو المعارضة، أيضاً يريدون نسف 2254، لأنهم أيضاً لا يريدون حواراً، بل يفكرون بعقلية انقلابية لا دور للسوريين ولا رأي لهم فيها، لأنهم يعرفون مسبقاً رأي السوريين بهم... المسألة بالنسبة لهم هي استلام وتسليم السلطة، على دبابة المحتل أو بغيرها، المهم هو السلطة.

وإصرار المتشددين من الجهتين على معاداة 2254، والذي «ومرة أخرى»، ليس إلا الخارطة الشديدة العمومية المتروكة تفاصيلها الكبيرة والصغيرة للسوريين ليقرروها بأنفسهم وعبر الحوار، إنّ هذا الإصرار لن يخرج متشددي المعارضة فقط من الخارطة السياسية السورية المستقبلية، بل وسيخرج متشددي الموالاة أيضاً، ليجلس المتشددون جنباً إلى جنب على مقاعد المتفرجين على التاريخ السوري الذي سيبدأ بداية جديدة مع تنفيذ 2254.

إلى ذلك، ينبغي طرح بعض الأسئلة التي من شأنها أن تزيد الأمور وضوحاً، ربما يكفي طرحها:

لماذا يضع البيت الأبيض شرطاً تعجيزياً على استئناف محادثات جنيف، هو «تصريح الحكومة السورية بمخزونها من الأسلحة الكيمائية»، والذي إنْ افترضنا وجوده، فإنّ التصريح به يعني الاعتراف بالمسؤولية عن الهجومات الكيميائية المزعومة، ويعني تالياً نسف إمكانية جنيف نفسه قانونياً، لأنّ «مجرمي الحرب» ومرتكبي «الجرائم ضد الإنسانية»، وجرائم «الإبادة الجماعية»، وجرائم «استخدام الأسلحة المحرمة دولياً» ممنوع عليهم أن يكونوا جزءاً من حل تعترف به الأمم المتحدة... أي أنّ البيت الأبيض يقول بشكل غير مباشر: «نعم سنذهب لجنيف لتطبيق 2254 ولكن سننسف إمكانية تطبيقه قبل ذلك»!

لماذا يسعى الغربيون لتقديم مشروع قرار جديد «شامل» بما يتعلق بسورية، أي قرار بديل عن 2254، وجرى العمل على ذلك في خلوة السويد التي أشار لها د. شربجي؟

لماذا قدمت مجموعة الخمسة ورقة مناقضة لـ2254 باعتبارها وصفة الحل؟

لجنة محافظة حلب.. ندوة حوارية بمناسبة عيد العمال

أقامت لجنة محافظة حلب لحزب الإرادة الشعبية ندوة حوارية بمناسبة عيد العمال بعنوان: «الإشكالية بين فقدان الدور واستعادته للحركة العمالية والنقابية» وذلك بتاريخ 2018/5/4.

■ مراسل قاسيون

وقد حضر الندوة مجموعة من الأخوة العمال والنقابيين، بالإضافة إلى بعض الممثلين عن القوى السياسية السورية والفلسطينية.

وقد عُرضت خلال الندوة محاضرة حول مضمون عنوانها، مقدمة باسم لجنة المحافظة، حيّت من خلالها الطبقة العاملة بعيدها، كما تناولت مجموعة من المحاور، وفقاً للعناوين التالية:

ـ واقع الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية في المراحل التاريخية.

ـ التغيرات البنيوية في العلاقات الاقتصادية، وتجلياتها في الحركة العمالية والنقابية.

ـ تجلي التراجع العام العالمي على الحركة العمالية والنقابية السورية.

حيث تطرقت المحاضرة إلى جملة من القضايا التفصيلية، وفقاً لتبويبات العناوين أعلاه، اعتباراً من النضالات العمالية الأولى زمن الاحتلال الفرنسي، وتأسيس النقابات الأولى، ودور الشيوعيين السوريين الطبقي والوطني خلال هذه الفترة، مروراً بالمكتسبات المحققة للطبقة العاملة نتيجة هذه النضالات، وتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال، وصولاً إلى مرحلة التراجع منذ بداية ستينيات القرن الماضي، وبدء تآكل المكتسبات العمالية وتراجعها، تتويجاً بتعميم وتكريس النهج الليبرالي المتوحش مطلع القرن الحالي، الذي أفقر الكادحين عموماً، ووسع من طبقة المهمشين، والتي شكلت بمجملها الأرضية الخصبة للأزمة الكارثية التي يعيشها السوريون منذ أعوام.

وقد خلصت المحاضرة إلى أن الأزمة الوطنية الكارثية التي تعصف بالبلاد والعباد لا يمكن أن تنتهي إلا عبر بوابة الحل السياسي، وضمناً تطبيق القرار الدولي /2254/، مع المعارك المستحقة التي ستفتح على جملة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمطلبية، والتي تتطلب وزناً نوعياً للطبقة العاملة، لا يمكن تأمينه إلا من خلال وحدة الحركة النقابية واستقلاليتها، واستعادة دورها الوظيفي المطلوب.

وقد جرت خلال الندوة نقاشات موسعة حول عنوانها ومضمونها، حيث قدم بعض الحضور مداخلات أثروا من خلالها النقاش وعمقوه.

دير الزور.. الفساد والتباطؤ المتعمد؟

حوالي ثمانية أشهرٍ مرت على استعادة سيطرة الدولة على المدينة، والريفين الغربي والشرقي جنوب نهر الفرات، إلاّ أنّ التحسن ما زال بطيئاً وتتباطأ وتيرته أكثر فأكثر.

■ مراسل قاسيون

الموضوع ليس مرتبطاً بواقع الخدمات، كالكهرباء والماء والطرق والصحة والتعليم فقط، لكن الأهـم: أن ذلك مرتبط بعودة الأهالي إلى مناطقهم ومنازلهم، حيث ما زالوا تحت سيطرة استغلال الفاسدين والمتنفذين!

الطرق المغلقة فرصة للاستغلال!

رغم إزالة الأنقاض من بعض الطرقات الرئيسة وفتحها، كشارع بور سعيد الذي يمتد من دوار الدلّة غرب المدينة، إلى دوار هرابش شرقها بطول حوالي 3 كم، وكذلك الشارع العام الممتد من دوار السبع بحرات إلى الساحة العامة وسط المدينة بطول 1 كم، إلاّ أن ذلك توقف وكان مقرراً أن يستمر إلى دوار الشهيد الطيار غسان عبود، وكذلك الشارع الممتد من دوار المدلجي وسوق الجبيلة إلى دوار التموين وسط المدينة، إلاّ انه لم يستمر خلال شارع ستة إلاّ ربع، ومن ثمّ إلى شارع التكايا وصولاً إلى دوار غسان عبود أيضاً.

كما بقيت الشوارع الوسطية والفرعية في أحياء الجبيلة والموظفين والعمال والحميدية وشيخ ياسين وعلي بك والعثمانية والحويقة الغربية والشرقية والمطار القديم والصناعة مغلقة بالأنقاض والسواتر الترابية، ولا يسمح للأهالي بالعودة إليها سوى لرؤيتها فقط بعد تسليم هوياتهم للحواجز واستلامها بعد خروجهم، مع بعض أوجه الاستغلال ومنعهم من إخراج ما تبقّى من أثاثهم بعد نهب المعفشين العلني.

ويكرر الأهالي مطالبهم بإزالة الأنقاض والسواتر والمفخخات والألغام والقذائف التي لم تنفجر، وهم على استعداد لتنظيفها والسكن فيها كما هي بما بقي من منازل وغرف.

وقد قال أحد المواطنين: هل أصبحت مدينة دير الزور حيي الجورة والقصور فقط.؟ وهما الحيّان اللذان ضاقا بأهلهما، ولم يعودا يستوعبان الأهالي الذين عادوا برغبتهم، بالإضافة إلى العاملين في الدولة اللذين أجبروا على العودة.

الفساد يدعم بعض المتعهدين!

يتسابق المتعهدون، المدعومون من قوى الفساد وبعض الأجهزة المتنفذة، للحصول على المشاريع وانتزاعها من الشركات والجهات العامة، وخاصةً الشركة العامة للطرق، سواء بفتح الطرقات أو استجرار ونقل المواد اللازمة كالإسفلت، حيث يقتصر ذلك على ذات الوجوه الانتهازية والمستقوية بقوى الفساد والمتنفذين، بينما بقية المتعهدين من أبناء المدينة، والذين يريدون العمل حقيقة من أجل مدينتهم يحرمون من هذه التعهدات، وذلك بحسب حديث أبناء المدينة.

وتستعد شركة الطرق لتزفيت بعض الشوارع، بعد أن قامت بقشطها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تمت تهيئة هذه الطرق بالبنية التحتية من صرف صحي وهاتف وكهرباء وشبكة المياه وغيرها.. حتى لا يُعاد حفرها مرةً أخرى كالعادة، وتكليف الدولة مبالغ كبيرة وزيادة معاناة الأهالي؟

الخدمات جعجعةً دون طحن!

رغم الوعود الكثيرة من المسؤولين، والمطالب المتكررة من الأهالي، إلاّ أن وضع الخدمات كالكهرباء والماء الأساسية وغيرها لم يتغير، سوى أنه تمت إنارة شارع الوادي الذي يصل حي الجورة بحي القصور بالطاقة الشمسية، إلاّ أن بقية الشوارع ما زالت تغرق في الظلام، وبقي المواطنون تحت رحمة تجار الأمبيرات.

أمّا المياه فما تزال قليلة كل ثلاثة أيام يجري ضخها، ولا تصل إلى الطوابق العلّيا، كما أنّ معالجتها غير كافية، فالعكر واضح فيها، ناهيك عن مدى معالجتها صحياً، والاكتفاء بالكلور المعقم، حيث يضطر الأهالي إلى استئجار مضخات لرفع المياه إلى الخزانات.

أمّا الوضع الصحيّ فما زال في أسوا حالاته، سواء في المشافي العامة، أو المستوصفات، من حيث توفر الأجهزة الطبية والكادر الطبي، وخاصةً أطباء الاختصاص، أو الأدوية اللازمة والضرورية كأدوية القلب والضغط والتهاب الكبد الوبائي بدرجاته، ومواد غسيل الفشل الكلوي وغيرها..

كما ما زالت الفوضى تضرب أطنابها في مديرتي التربية والزراعة اللتين تضمان أكبر عددٍ من العاملين في الدولة في المحافظة، في المعاملة وفي محاولة الحصول على الوثائق اللازمة وغيرها..

لا يسمح للأهالي سوى برؤية منازلهم فقط بعد تسليم هوياتهم للحواجز واستلامها بعد خروجهم مع منعهم من إخراج ما تبقّى من أثاثهم

التراجع عن إلغاء الموافقات الأمنية!

لم يمض أسبوعان فقط على فرحة العاملين في الدولة بإلغاء الموافقات الأمنية من أجل العودة إلى العمل، أو الاستقالة وغيرها، حتى أعيد تنغيصها بقرارٍ آخر يعيد الأمور إلى العرقلة بتقييد صلاحية الوزير المختص، بأن تكون عودة العامل محدودة بأن تكون تحت سن الخمسين، وأن تُحال الموافقات إلى المكتب المختص في رئاسة مجلس الوزراء، وهذا لا يعني التأخير فقط.. بل يفتح الباب واسعاً، لاستغلال الفاسدين والسماسرة والوساطات والمتنفذين، وحرمان الكثيرين من حقوقهم بعد أن أمضوا سنوات عمرهم في العمل، ويمنعهم من استمرار خدمتهم وحصولهم على التقاعد والتعويضات التي يستحقونها..

السويداء.. كرة القدم ليست بعيدة عن الهموم

بدأت في محافظة السويداء بطولة كأس الشهيد العمالية في كرة القدم للفرق السداسية على أرض ملعب النادي العمالي الرياضي.

■ وائل منذر

وقد اجتمعت اللجنة المنظمة للبطولة، وتم تثبيت الفرق المشاركة، ونظام البطولة الذي تضمن: أن المباراة من شوطين مدة الشوط 25 دقيقة لعب فعلي، مع بعض الضوابط الفنية الأخرى.

14 فريقاً متنافساً

لقد شارك في البطولة أربعة عشر فريقاً هي: «الزراعة_ مجلس المدينة_ المحافظة_ البناء والأخشاب_ الخدمات_ الصحة_ ريان بلاست_ المياه_ سادكوب_ الكهرباء_ الاتصالات_ المصارف_ الطباعة_ الأحذية» وقد أجريت القرعة، وبموجبها وزعت الفرق المشاركة على ثلاث مجموعات، لعبت كل مجموعة فيما بينها بطريقة الدوري من مرحلة واحدة، وتأهل للدور الثاني أول وثاني كل مجموعة، بالإضافة إلى أفضل فريقين احتلا المركز الثالث.

وبناءً عليه تأهل أول وثاني الفرق من كل مجموعة وهم:

المجموعة الأولى: الزراعة ومجلس المدينة.

المجموعة الثانية: الخدمات والصحة.

المجموعة الثالثة: الكهرباء والاتصالات.

وتأهل أفضل فريقين من المركز الثالث وهما: المحافظة من المجموعة الأولى بـ 4 نقاط_ ريان بلاست من المجموعة الثانية بـ 4 نقاط.

إلى النهائيات

اجتمعت اللجنة المنظمة مع ممثلي الفرق المتأهلة للدور الثاني في اتحاد عمال السويداء_ مكتب الثقافة، الساعة العاشرة من يوم الخميس 3\5\2018 وأجريت قرعة الدور الثاني وتوزيع الفرق المتأهلة على مجموعتين تلعب كل مجموعة فيما بينها بطريقة الدوري من مرحلة واحدة، يتأهل الأول والثاني من كل مجموعة لمرحلة النصف النهائية، حيث ستكون مباراة نصف النهائي بتاريخ يوم الخميس 5/17، بينما ستكون المباراة النهائية بتاريخ يوم الثلاثاء 5/22 الساعة السادسة مساءً.

لقاءات وهموم

«قاسيون»، التي غطت جميع مباريات الدور الأول، وتستعد لتغطية جميع المباريات المتبقية ضمن البطولة، كانت قد التقت عدداً من اللاعبين والفنيين الذين تحدثوا عن النادي العمالي الرياضي، والصعوبات المالية التي يمر بها في ظل ارتفاع أسعار الألبسة والأدوات والأجهزة الرياضية، وشح الإمكانات المادية التي لا تستطيع تأمين وشراء المستلزمات الأساسية للنادي.

أحد المدربين تحدث لـ قاسيون قائلاً: «شوفت عينك لدينا ملعب مجهز بعشب صناعي وهذا ممتاز، ولكن يفتقر الملعب لمدرج للمتفرجين، وأماكن وكراسي للاعبين والجهاز الفني، لدينا لاعبون مميزون موزعون على الفرق المشاركة في البطولة، ولا يوجد لدينا كرات وشباك للمرمى، والله يعلم بالحال».

مدرب آخر قال: «إن النادي، برغم امكاناته المادية المتواضعة، استطاع إيصال ورفد المنتخب الوطني للناشئات لكرة القدم بست لاعبات من أعضاء النادي الذي يشرف على تدريبهم، وقريباً سيشارك هذا المنتخب في بطولة غرب آسيا، فكم من الإنجازات والنتائج الهامة يستطيع النادي العمالي الرياضي تحقيقها، لو توفر الدعم المالي المطلوب في ظل وجود لاعبين موهوبين ومميزين».

ومن المطالب العمالية الملحة على مستوى اللعبة:

_ تأمين الدعم المالي للنادي العمالي الرياضي، ليتمكن من شراء المستلزمات الضرورية من كرات وشباك وألبسة إلخ..

_ بناء مدرج للمتفرجين ودورات مياه وحمامات للاعبين، أسوة بالأندية الرياضية.

أرباح التصدير تُغلفها السورية للتجارة

إيجاد آلية لتسويق المحاصيل الزراعية، داخلاً وخارجاً، بما يحقق تأمين كفاية الحاجة المحلية بالسعر المناسب وتصدير الفائض منها، وبما يؤمن للفلاح تغطية تكاليف العملية الإنتاجية، ويضمن له مستوى معيشياً مناسباً يكفل إمكانية الاستمرار بالإنتاج، كانت وما زالت تعتبر من المطالب الملحة والمكررة بكل موسم زراعي.

■ عاصي اسماعيل

وعلى الرغم من ذلك ما زالت هذه المشكلة قائمة، كما مازال الفلاح والمستهلك ضحية آليات العمل القائمة على عمليات التسويق المعمول بها، في ظل استمرار هيمنة أشكال الاستغلال المختلفة على هذه العملية، سواء من قبل المسوِّقين داخلاً المتمثلين بسماسرة أسواق الهال، أو من قبل التجار القائمين على عمليات التصدير.

التصدير باسم السورية للتجارة

الأخبار الرسمية الأخيرة، تقول: إن السورية للتجارة دخلت على خط التسويق الخارجي تصديراً لبعض المنتجات والمحاصيل الزراعية، وذلك عبر عقد بعض الاتفاقات مع بعض المصدرين للأسواق المجاورة، عن طريق وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

فقد اجتمع وزير التجارة الداخلية مع عدد من كبار التجار ومصدري الخضار والفواكه، الذين يعملون في مصر والكويت، وتم الاتفاق على إنشاء شركة مشتركة بين السورية للتجارة وهؤلاء التجار لتصدير الفائض من المنتجات إلى خارج سورية، كما ستقدم الوزارة التسهيلات كافة اللازمة لهم، ومنها: إقامة خط فرز وتوضيب ومركز لاستلام العينات وتسليم الشهادات المخبرية للمنتجات التي تحتاج إلى شهادة مخبرية لتصديرها في سوق الهال بالزبلطاني لتسهيل عمليات التصدير.

كما اجتمع الوزير مع فعاليات اقتصادية إيرانية لمناقشة تسويق المنتجات الزراعية السورية، وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، وتم الاتفاق على المباشرة بتصدير محصول البطاطا السوري خلال عشرة أيام من تاريخه كمرحلة أولى ريثما تتم دراسة تشكيل شركة مشتركة بين السورية للتجارة ومجموعة العمل الإيرانية، لتصدير الفائض من المنتجات الزراعية السورية إلى دول مختلفة بمساعدة إيرانية، على أن تقوم المؤسسة السورية للتجارة بعمليات الفرز والتوضيب والتعبئة والتخزين في وحدات التبريد التابعة لها، بينما يقوم الجانب الإيراني بنقلها إلى الوجهة التصديرية.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة تأمين عبارة بحرية تعمل بطريقة RO-RO «شحن البرادات كما هي» واستئجار طائرة شحن بحمولة /40/ طن لنقل المنتجات الزراعية إلى خارج سورية بشكل مستمر.

مصلحة المصدرين أولاً

الخبر أعلاه، يبدو من خلاله أن السورية للتجارة قد دخلت على خطوط عمليات التصدير لحل مشكلة فائض الإنتاج الزراعي المزمنة، التي يعاني منها الفلاح، إلا أن حيثيات الاتفاقات تشير إلى أن هذا التدخل هو في مصلحة المصدرين، الشركاء للسورية للتجارة بهذه العملية، مع الكثير من التسهيلات بما يضمن الأرباح التصديرية التشاركية أولاً وآخراً.

أما الملفت، فهو: توقيت هذه الاتفاقات، ومواعيد تنفيذها، بالتزامن مع قرب حلول شهر رمضان، ما يعني أن المستهلك على موعد مع ارتفاع جديد بأسعار المنتجات الزراعية المتفق على تصديرها خلال هذا الشهر بالنتيجة، وخاصة البطاطا، ناهيك عن أن هذا الشهر أصلاً يعتبر فرصة أمام تجار أسواق الهال لفرض أسعارهم، سواء على الفلاحين أو على المستهلكين.

لنتساءل كما غيرنا، عن دور السورية للتجارة التدخلي بهذه العملية، ولمصلحة من يصب بالنتيجة؟

دعاية حاجة الاستهلاك المحلي

لعله بات من المفروغ منه، أن جزءاً هاماً من المنتجات الزراعية التي كانت تستهلك محلياً قد أصابها التقلص والتراجع، وذلك بسبب أساسي: هو:

الحديث احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية، وتصدير الفائض، وفقاً لما هو سائد، ليس إلا ذراً للرماد في العيون، في ظل تراجع معدلات الاستهلاك

ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، ما أدى إلى تراجع الاستهلاك بشكل عام واقتصاره على الضرورات وبالحدود الدنيا.

فقد خرجت اللحوم الحمراء، وخاصة غنم العواس، بالإضافة إلى الفواكه، من قائمة الاستهلاك اليومي لدى المواطنين تباعاً وبشكل نهائي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، كما تراجعت معدلات الاستهلاك على المنتجات والسلع الأخرى، مما فاقم من مشكلة فائض الإنتاج لدى الفلاحين، وفسح المجال واسعاً للمزيد من الاستغلال على حسابهم، كما على حساب الإنتاج الزراعي بالنتيجة، وصولاً لترك بعض المحاصيل دون قطاف، أو لقطع الأشجار المثمرة، وهجرة الأرض والعمل الزراعي.

على ذلك، فإن الحديث الرسمي عن تأمين احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية، وتصدير الفائض منها، وفقاً لما هو سائد وقائم، ليس إلا ذراً للرماد في العيون، في ظل استمرار تراجع معدلات الاستهلاك، بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، بالمقارنة مع الأسعار المتحكم بها في الأسواق، وفي ظل الاستمرار بسياسة تجميد الأجور الرسمية، التي أوصلت المواطنين لحال الفقر والعوز والجوع.

تراجع الإنتاج الزراعي

على ما يبدو ستبقى هذه المشكلة قائمة، كما سيستمر تراجع الإنتاج الزراعي، وذلك بسبب غياب الخطط الزراعية المتكاملة، نوعاً وكماً وإنتاجاً وتسويقاً وسعراً، أو لنقل عشوائيتها، وصولاً لما بات يروج الآن من تشجيع على استبدال الزراعات القائمة، بغيرها من الزراعات ذات الطبيعة التصديرية، بذريعة تحقيق الجدوى الاقتصادية للفلاحين، بغض النظر عن الاحتياجات المحلية، وربما بغض النظر عن المحاصيل الاستراتيجية أيضاً، والتي تعتبر جزءاً من مكونات الأمن الغذائي الوطني، وكل ذلك بغاية تحقيق المزيد من الأرباح في جيوب كبار المصدرين والمستوردين، والمزيد من التحكم والاحتكار من قبل تجار أسواق الهال، وأيضاً بسبب استمرار تراجع الدعم عن الإنتاج الزراعي وحمايته، وخاصة على مستوى تأمين مستلزماته، بما يفسح المجال لاستمرار العملية الإنتاجية ولإعادة الإنتاج، بدلاً من توقفها عجزاً بسبب الخسائر المستمرة التي يتكبدها الفلاحون كل موسم وكل عام.

أخيراً، ربما يسعنا القول للحكومة عبر السورية للتجارة ودورها التشاركي بعمليات التصدير التربحية المزمعة: ما هكذا تورد الإبل!

«لا حسد ولا ديقة عين بس حاج تنتفوا ريشنا»

ما في أكتر من الحكي، وما في أكتر من الأرقام والمشاريع اللي بتحكي عنها الحكومة والوزرا، واللي ع أساس ح تنعكس ع حياتنا لتحسنها، بس المشكلة أنو وقت الجد منلاقي حالنا دائماً من تحت الدلف لتحت المزراب، ومن سيئ لأسوأ ع مستوى الخدمات والأسعار والرواتب و...

رئيس الحكومة بمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال من كم يوم ما خلى رقم وما عمل عليه مقارنة.. من عدد المنشآت اللي رجعت للإنتاج.. للمشاريع التنموية بالمحافظات وشو قيمتها.. لإجازات الاستيراد والإعفاءات عليها.. للأبقار اللي عم يتم استيرادها.. للدعم الحكومي للفلاح.. للمليارات المخصصة سنوياً بالموازنة ونسب تنفيذها.. حتى لكيلو البندورة كيف كان وكيف صار!

الشغلة الوحيدة اللي ما عمل عليها مقارنة كيف كانت وكيف صارت.. ولا ذكر عنها ولا رقم هي الرواتب والأجور.. اللي مر عليها مرور الكرام وربطها مع كل الأرقام اللي حكى عنها.. وقال: أنها بالدراسة!!! مع أنو المفروض هالشغلة هي الأهم بالنسبة للعاملين اللي عم يحكي من منبرهم وبحضور مجلسهم! خاصة أنو قصة الفقر والحاجة اللي وصلولها العاملين من ورا تثبيت الرواتب ما عاد في حدا يخبيها وصارت متل العين المقلوعة وع كل لسان..

مع أنو رئيس الحكومة وقت اجتمع مع غرف التجارة أو مع غرف الصناعة الشهر الماضي مو بس وعدهم بتنفيذ مطالبهم اللي قدموها.. لأ في كتير قرارات اتاخدت بنفس هَيْ الاجتماعات مباشرة.. غير كتير من القرارات والقوانين المحسوبة للكبار اللي ع راسهم ريشة مشان تزيد أرباحهم ع حسابنا وما كانوا يشبعوا..

هلأ القصة لا حسد ولا ديقة عين.. بس المشكلة أنو لسا عم ينتفوا فينا ليزيدوا الريش اللي ع روس هالكبار.. واللي بيخطر ع البال مباشرة هو إذا الحكي بمقر الاتحاد العام لنقابات العمال وع لسان رئيس الحكومة نفسو وهيك كانت النتيجة.. تسويف وتأجيل ع قصة صارت أكتر من الضرورة.. فشو متوقعين بالنسبة لبقية القصص والمطالب.. ووقت بيكون الحكي بعيد عن العمال وممثليهم؟!!

ظهرت في الفترة الماضية تصريحات إعلامية حول استهلاك السوريين الوسطي من الخبز ليتبين أن الاستهلاك السنوي يقارب 1.18 مليون طن من الخبز تقريباً، كما أشار وزير المالية إلى أن تكلفة إنتاج الربطة تقارب 200 ليرة وهي مدعومة بمقدار 150 ليرة للربطة. فبماذا تعلمنا أرقام الخبز السابقة؟

الخبز 70 مليار ليرة

بين التصريحات والتقديرات...

لا يزال سعر ربطة الخبز السوري، ذات الـ 1 كغ وسبعة أرغفة، ثابتاً نظرياً منذ عام 2016 عند سعر 50 ليرة، بينما تم تخفيض وزنها من 1300 غرام إلى 1000 غرام، وفق ما وضحه وزير التجارة الداخلية، ما يعني رفع سعر الكغ بنسبة 30%. ورغم أن بعضاً من التغيرات الاقتصادية التي دفعت إلى رفع أسعارها وتخفيض عبء دعمها قد تغيرت، إلا أن هذا لم يغير من سعر الربطة أو يزيد من وزنها.

■ عشتار محمود

وزير المالية يقول: إن تكلفة الربطة تقارب 200 ليرة، ما يعني أنه وفق إنتاج 3،23 مليون ربطة يومياً، وحوالي 1،18 مليون طن سنوياً، فإن الدعم السنوي يقارب 177 مليار ليرة، واليومي: 485 مليون ليرة.

فما مكونات هذه التكلفة تقديرياً؟

القمح 92 ليرة من كلفة الربطة

إذا ما بدأنا من القمح حيث كل كغ من الخبز يحتاج إلى حوالي 0،8 كغ من القمح، فإن إنتاج الخبز السوري حالياً يتطلب أقل من مليون طن قمح، وقرابة 944 ألف طن. فما هي تكلفة القمح ضمن الربطة؟

التكلفة التقريبية للقمح ضمن الربطة تقارب 92 ليرة تقريباً. وقد قدرناها بأخذ سعر للقمح من وسطي بين السعر العالمي في منتصف العام الماضي والمقارب لحوالي 90 ليرة للكغ، والسعر المحلي المقارب لـ 140 ليرة للكغ. أي: حوالي: 115 ليرة للكغ من القمح.

أما على مستوى المكونات الأخرى فهي عديدة، وتدخل ضمن عمليات الطحن، والخبز المحلية، وما تطلبه من وقود. وسنعتمد على معلومات تفصيلية حصلنا عليها في عام 2013 حول تكاليف دعم الخبز، ونجري عليها تغييرات بناء على تغيرات مستويات الأسعار، لنقدر التكلفة الحالية.

الطحن 20 ليرة والخَبْز 29

قد تقارب اليوم تكاليف الطحن للكغ من القمح في المطاحن العامة حوالي 26 ليرة. ما يعني أن تكاليفه في كغ الخبز قرابة 20 ليرة. «بناء على أن كغ الخبز يتطلب 0،8 كغ قمح وسنعتبر أن كل القمح يدخل في الطحين وليس فقط 90% استخراج». وهي تفوق عمولة الطحن في مصر التي تعطيها الحكومة المصرية للمطاحن بعد تحرير سعر الدقيق، والبالغة 14 ليرة للكغ بعد تحويلها للعملة السورية، كما أن موازنة عام 2016 وضحت أن تكلفة إنتاج طن الطحين المحلي 107 آلاف ليرة، أي: كلفة طحن للكيلو بعد اختصار تكلفة القمح: 15 ليرة تقريباً.

حيث كانت تصريحات من المطاحن في 2013 تشير إلى أن تكلفة عمليات الطحن تقارب 10 ليرة سورية، وارتفعت كلفها بنسبة 260% بناء على تغيرات الأسعار بين 2013 ونهاية 2017.

أما المرحلة الثالثة، أي: في المخابز، فالتكلفة التقديرية للكغ تبلغ 29 ليرة، وذلك لعمليات الخَبْز فقط، دون احتساب سعر الدقيق. حيث كانت في عام 2013 حوالي 11 ليرة للكغ الواحد. ما يعني أن التكلفة المتضمنة كلفة القمح الوسطية، وكلفة عمليات إنتاج الخبز: سواء في المطاحن، أو في المخابز قد تبلغ للكغ من الخبز 142 ليرة. يدفع منها السوريون 50 ليرة، ويكون الدعم حوالي 92 ليرة للكغ.

ضمن كل العمليات الحكومية التي تدخل فيها المحروقات فإن المفارقة تبقى موجودة... فالمحروقات المنتجة محلياً تسعر كالمحروقات المستوردة عالمياً

هل تَحسب المحروقات؟

وحتى لو عزلنا تكاليف المحروقات، وهي التي من المفترض أن تدخل ضمن تكاليف الطحن والخبز، وأضفناها لتكلفة كغ الخبز، فإنها عملياً تقارب 12 ليرة في الكغ. على اعتبار أن صناعة طن من الخبز تحتاج إلى 567، لتر، بسعر 180 ليرة للتر. أي في هذه الحالة ترتفع التكلفة إلى 154 ليرة للكغ. ما يعني أن دعم الخبز يصل في هذه الحالة إلى 104 ليرة للكغ، وحوالي 122 مليار ليرة سنوياً.

وضمن كل العمليات الحكومية التي تدخل فيها المحروقات، فإن المفارقة تبقى موجودة... فالمحروقات المنتجة محلياً تسعر كالمحروقات المستوردة عالمياً، ورغم تضاعف الإنتاج المحلي من 2000 برميل في 2016 إلى 20 ألف برميل في 2017، إلا أن هذا لم يؤثر على تكاليف إنتاج الخبز وعلى عداد التصريحات الحكومية لتكاليف الدعم. فبينما الدعم السنوي للخبز قد لا يتعدى 100–122 مليار ليرة، فإن التصريحات الحكومية توصله إلى 177 مليار ليرة.

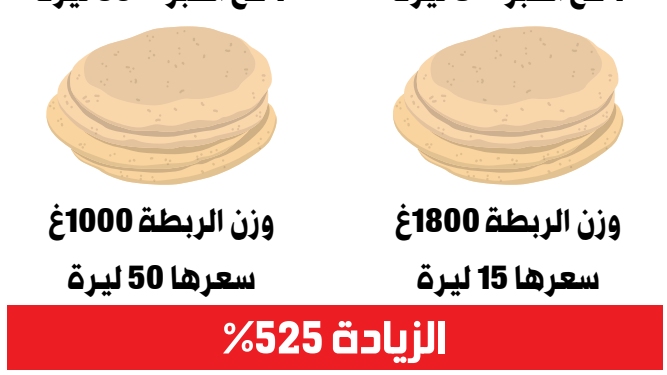

هل فعلاً يقول الوزير:

إن الدعم أكبر من الموازنة؟!

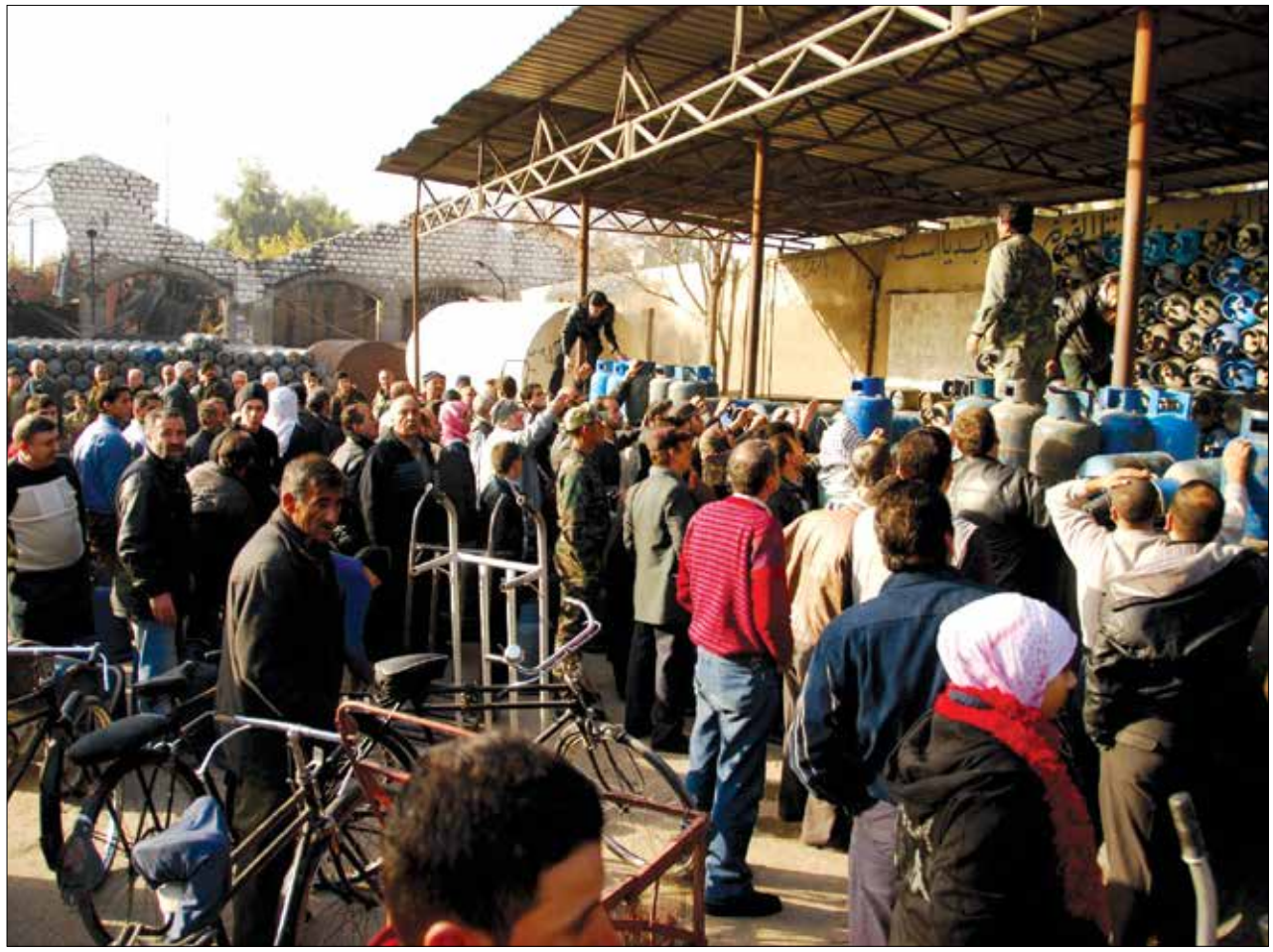

أوصل وزير المالية الدعم الحكومي اليومي إلى رقم قياسي جديد بلغ 4 مليار ليرة يومياً، في واحدة من تصريحاته الأخيرة، والمتكررة بهذا الشأن، بينما كان هذا الرقم ذاته يبلغ 3 مليار ليرة في شهر 11 من العام الماضي، أيضاً وفق التصريحات الوزارية.

■ قاسيون

الوزير المذكور يتحدث عن 4 مليارات يومياً، وبالتالي عن حوالي 1460 مليار خلال السنة، أي: أنه يقول: إن الدعم الحكومي أعلى من الموازنة الحكومية!

ما لا يمكن فهمه هو الإصرار الحكومي على تذكيرنا بأرقام الدعم، والتباري في رفع تقديراتها، وكأن أحدنا يعتب أو يتساءل... ألا تعلم الحكومة أن الوضع أصبح خارج دائرة العتب والمساءلة؟! وأن الأمور أصبحت جلية. فتقديرات الدعم السوري خارج كل الحسابات المنطقية. وعلى العالمين فعلاً بحجم الدعم وحركة الأموال العامة، أن يجمعوا الحكومة ويوحّدوا مفهوم الدعم ورقمه المزمع لدى مسؤوليها. فبعض الوزراء يحسب أن التكاليف الإجمالية هي الدعم، على ما يبدو... بينما الدعم يجب أن يكون مقدار الفرق بين التكلفة الفعلية، وبين سعر المبيع الذي يفترض أن يكون أقل من التكلفة.

فإذا كانت الحكومة تدعم المحروقات والكهرباء والخبز والمياه كما يقول الوزير بمبلغ 4 مليار ليرة يومياً، فما هي الكلفة الإجمالية التي يفترض أن تكون أكبر من الدعم؟!

الموازنات «تبهّر» أيضاً

لا تنحصر مسألة «تبهير» الأرقام على التصريحات الحكومية، بل أيضاً على مشاريع الموازنات العامة. والأمثلة كثيرة وتظهر مع كل موازنة حكومية. ففي عام 2016 وضعت الموازنة الحكومية رقماً تاريخياً لدعم المحروقات، بلغ في حينها 445 مليار، ليرة ليتبين لاحقاً أن شركة محروقات تقول: إن دعم المحروقات لم يتجاوز 70 مليار ليرة. ثم لم تعدل الموازنة اللاحقة الرقم كثيراً، بل رفعته إلى 730 مليار ليرة كخسائر لشركة محروقات، بين ما هو داخل الموازنة وما يمكن أن ينفق من خارجها!

ولكن السؤال، هو: حول وجود دعم فعلي، وحول حجم هذه النفقات المزعومة على تخفيض الأسعار؟ فإن كانت بالفعل تكاليف الخبز قد تفوق سعره، فإن المسألة في كل ما يخص قطاع المحروقات مختلفة.

المحروقات بين السعر المحلي والعالمي

المحروقات السورية مسعّرة بسعر قريب من الأسعار العالمية، وإنتاجها المحلي قد ازداد بين عامي 2016 و2017، ما يعني أن نسبة الإنتاج المحلي من الاستهلاك الإجمالي قد ازدادت زيادة كبيرة.

فبالنسبة للنفط ازداد من 2000 برميل يومياً، إلى 20 ألف برميل. وبالنسبة للغاز ارتفع من 7 مليون متر مكعب إلى 16 مليون. فإذا ما كان الدعم في 2016 وبمستويات الإنتاج المحلي المنخفضة قد بلغ قرابة 70 مليار ليرة تقريباً، فإن هذا يعني أن ارتفاع مستويات الإنتاج المحلي بهذه النسب يفترض أن تعدّل على موازنة المحروقات. وأن تجعلها رابحة لا مدعومة! وتحديداً أن أسعار البيع المحلية لا تبتعد كثيراً عن أسعار البيع العالمية، أي: عن كلف الاستيراد.

يفترض أن ينعكس هذا الإنتاج انخفاضاً في أسعار المحروقات، لأنه إنتاج محلي ينبغي ألا يسعّر بالسعر العالمي. وتحديداً في الظرف الحالي فنحن لا نستعين بشركات أجنبية تأخذ نصف الإنتاج تقريباً 48%. وتكاليف الإنتاج المحلية ليست 50 دولاراً للبرميل، بل كانت 3 دولارات للبرميل قبل الأزمة. وقد تكون ازدادت بنسبة ما بناء على ارتفاع مستويات الكلف والأسعار في سورية، إلا أن جزءاً أساسياً من التكلفة، وهي تكلفة أجور عمال استخراج النفط السوريين، لم ترتفع إلا بنسب قليلة جداً. وإن كان القائمون على قطاع النفط، يسعّرون النفط المحلي بالسعر العالمي لا بسعر التكلفة، ليوزعوا حصصاً لأطراف ووسطاء «يحمون» النفط، أو ينقلونه أو يقومون بمهمات اعتبر البعض أن ظروف الأزمة يمكن أن تغطي عليها، فإن هذه المرحلة قد انتهت، والتغيرات الأمنية والسياسية يفترض أن تنهي حصة هؤلاء، وسمسرتهم على الظروف الصعبة! وتجعل تسعير النفط وإنتاج المحروقات بسعر تكلفة مع هامش منطقي لدخل الشركات العامة، أمراً ضرورياً.

ينبغي أن تتذكر الحكومات السورية: أن هذا الدعم الذي تزعم وجوده، وتتسابق التصريحات في تضخيمه، وخلطه بالإنفاق العام، ما هو إلا من ثروات السوريين، ومن نتاج عملهم. وما القائمون عليه إلا بقائمين عليه فقط... وليسوا مالكيه. فإن كانت الحكومات لا تستطيع أن تعلن الحقائق الفعلية في قطاع النفط، ولا تستطيع أن توضح حجم الربح الممكن فيما لو تقلصت حصص الوسطاء... فإن عليها عملياً ألاّ تغالي في تقدير أرقام «الخسائر والمدفوعات الحكومية على دعم الشعب»!

زائد ناقص

564 ألف شركة تعمل في سورية

في تقرير حول عدد الشركات السورية المسجلة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تبين أن عدد الشركات العاملة في سورية اليوم، والمرخصة كشركة يبلغ 564 ألف شركة تقريباً. من بينها 471 ألف شركة أفراد، وحوالي 92 ألف شركة قطاع خاص، و23 شركة قطاع مشترك، بالإضافة إلى 202 شركة عامة.

أما الشركات المصدق على تأسيسها خلال الربع الأول من العام الحالي فقد بلغ عددها: 216 شركة، الحد الأدنى لرأس مال كل منها يقارب 5 مليون ليرة.

أما السجلات التجارية الممنوحة فقد بلغت 3662، من بينها 466 سجلاً لشركة لم يصادق على تأسيسها جميعاً بعد.

خلاف سوري على السعر العالمي للغاز

تجري دراسات ومقترحات من أجل تخفيض سعر مبيع الغاز المحلي المباع للشركة العامة للأسمدة، عله يخفض من أسعار الأسمدة الحكومية، حتى اليوم لم يتم حسم المسألة. والاختلاف هو على طريقة تسعير الغاز، وبأي سعر من بين الأسعار العالمية.

وقد أشار مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، إلى «أنه لا توجد طريقة واحدة لاحتساب السعر، ولا توجد سوق واحدة، بل توجد أسواق متعددة وذلك بحسب موقع البلد، والتي غالباً ما يتم ربط أسعار الغاز بمعادلات سعرية على أساس أسعار النفط العالمية، موضحاً أنه ليس من الحكمة أن تربط أية دولة تسعيرها للغاز بأسعار دولة أخرى لأن لكل دولة ظروفها الداخلية والسياسية التي لا تشبه أحداً» المقترحات الثلاثة لسعر الغاز تغير من سعر السماد. ولكن السعر الحقيقي للغاز المحلي، والقائم على التكلفة مع هامش ربح محدد محلياً لحصة الشركات القائمة على هذه الثروة النفطية، خارج طرق الحساب!

هل يمكن سداد الدين العالمي؟

صدر تقرير جديد للرصد المالي لصندوق النقد الدولي بتاريخ نيسان 2018، وتركز اهتمامه على الدين العالمي المتوسع. ليشير إلى وصوله إلى مستويات غير مسبوقة، حيث 12% من الناتج العالمي أصبح غارقاً في الدين بمستويات أعلى من مستويات أزمة عام 2009.

■ ليلى نصر

ارتفع الدين العالمي خلال عقد تقريباً من 116 ترليون دولار، وصولاً إلى 164 في نهاية عام 2016، بينما وصل في عام 2017 وخلال الأشهر الثلاثة الأولى منه إلى 217 تريليون دولار، وهي نسبة 327% من الناتج الإجمالي العالمي.

الصين ساهمت بـ 43% من زيادة الدين

ورغم أن دين الولايات المتحدة الأمريكية هو الأكبر عالمياً، إلا أن الدين الصيني هو الأكثر توسعاً خلال هذه الفترة. حيث ازداد من حدود 5 ترليون دولار، وصولاً إلى 26 في عام 2016. مساهماً بحسب الصندوق بنسبة 43% من الزيادة في الدين العالمي خلال هذه الفترة.

وتتركز الديون الصينية في القطاع الخاص الصيني، حيث ساهمت ديونه بحوالي ثلاثة أرباع الزيادة في الدين الخاص العالمي.

أما عن ديون «الدول المتقدمة» فلا تزال الأكبر حجماً، حيث يشكل دين الولايات المتحدة واليابان مجتمعاً حوالي نصف الدين العالمي، ومن بين هذه الدول فإن الصندوق يرشح أن تكون الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي ستستمر ديونه بالارتفاع. وأكثر من ثلث الدول المتقدمة تجاوز دينه سقف الديون البالغ 85% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان عددها في عام 2000 أقل بثلاث مرات. ويضاف إلى ذلك أخيراً أن أكثر من 19 دولة إضافية عبر العالم قد تجاوزت في عام 2017 سقوف الدين المقدرة وفق النسبة المذكورة سابقاً 85% من الناتج الإجمالي.

دين غير قابل للسداد!

السؤال المنطقي والبسيط في اللحظة الحالية هو: كيف سيتم سداد هذا الدين؟ ولمن سيتم سداده؟

نستطيع القول، وبافتراضات أولية للإجابة، إن سداد الدين العالمي يعني أن ينتج العالم أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج العالمي الحالي، مضافاً إليها الفوائد التي تتجه للارتفاع. ويعني أن يسدد هذا الناتج لأكبر الدائنين عبر العالم، وهو الفيدرالي الأمريكي: فنسبة 70% من الدين العالمي بالدولار الأمريكي.

إن هذا الدين يفوق قدرات الاقتصاد العالمي على السداد، وهو قنبلة موقوتة في وجه كل اقتصاديات العالم. وما توسعه الهائل إلا نتيجة لعملية ضخ المال الهائلة بعد الأزمة المالية العالمية من المصارف المركزية الغربية، وتحديداً من مركزها في الفيدرالي الأمريكي.

بدأ البنك الاحتياطي الفيدرالي بإيقاف توسيع الدين، «والمال الرخيص» منذ عام 2016، وذلك برفع أسعار الفائدة من 0,37% وصولاً إلى 1,75% حالياً، وتشير التوقعات إلى أن أسعار الفائدة قد تصل في نهاية عام 2019 إلى 2,9%، وإلى 3,75 في نهاية عام 2020.

وهو ما يعني: أن الديون التي كانت كلفة فوائدها 100 في عام 2016 وصلت تكاليف فوائدها اليوم إلى 372، وستصل في نهاية عام 2020 إلى أكثر من 900!

المفارقة، بأن رفع أسعار الفائدة عالمياً، سيجعل النمو الاقتصادي الهش والمتباطئ عبر العالم، أكثر تباطؤاً. وسيعني بدء فشل سداد الدين العالمي، وبدء عملية واسعة من عمليات الاستحواذ عالمياً. فالدائن إن لم تسدد له دينك، يستطيع أن يصادر أموالك وثرواتك. وتحديداً في اللحظة الحالية حيث تستطيع المنظومة الغربية أن تضيق على المقترضين عالمياً وتحاصرهم، عبر منظومة التبادل العالمية التي يحكمها الدولار ومؤسساته الكبرى.

رفع أسعار الفائدة عالمياً سيجعل النمو الاقتصادي الهش والمتباطئ عبر العالم أكثر تباطؤاً

لماذا انتشر الدين في الدول الصاعدة؟

لقد كان توسع الدين العالمي في الدول الصاعدة اتجاهاً موضوعياً بعد الأزمة المالية العالمية، مدفوعاً بمصلحة الطرفين أي: المركز المالي في الغرب، ومراكز القوى الصاعدة.

فالطرف الأول يريد نشر «أمواله المسمومة» صفرية التكلفة، ويريد أن يتحول إلى ممول أساسي للإنتاج القادر على التوسع نسبياً في الدول الصاعدة، بالقياس إلى صعوبات التمويل الحقيقي في المركز المشبع برأس المال، والذي ينخفض معدل الربح فيه بشكل مستمر تقريباً منذ السبعينيات.

أما الطرف الثاني من المنتجين الكبار في الدول الصاعدة، فقد سعوا إلى توسيع الاستفادة من التمويل الغربي منخفض التكلفة في المرحلة التي أعقبت الأزمة المالية، ووسعوا النمو والإنتاج الاقتصادي، حيث حدثت نقلات نوعية تحديداً في الصين، والهند، الدولتان الأكثر نمواً ووزناً.

أما الآن، فقد اقتربت لحظة حاسمة، عندما توقفت قدرات الدين عن التوسع، وأصبح إنتاج القوى الصاعدة في وجه تراجع الطلب العالمي، وفي وجه المسعى الغربي لحصد الغنائم، عبر رفع أسعار الفائدة.

على الرغم من التعقيد الواسع في ظاهرة الدين العالمي، إلا أن تبسيطها يمكن أن يوضح الصورة، فالمركز المالي العالمي يريد برفعه لأسعار الفائدة عالمياً، أن يستعيد الدين. أي أن يستعيد المال الغربي المتحول إلى ثروات وشركات في الدول الصاعدة وعبر العالم. ويحول بهذا الدولارات المطبوعة بتكلفة صفرية إلى ثروات حقيقية من الاستحواذ على الإفلاسات العالمية. وهذه الفوضى تتيح له تجميع الثروات، وموقعاً أقوى في الضغط على القوى الصاعدة لمنع التحولات في النظام النقدي والمالي العالمي التي تحاول القوى الصاعدة أن تنشئها.

ولكن هذه الفوضى ستجعل الخيارات قليلة، وجذرية لدى أطراف العالم التي وسعت إنتاجها، وسيكون على الصين وغيرها، أن تشتري ديون شركاتها، وتمنع انتقالاً كبيراً في الثروة... وأن تبدأ عمليات تفاوض عالمية واسعة على هذا الدين الهائل. تفاوض قائم على تمتين أدوات عدم السداد، وفي مقدمتها: تشكيل منظومة تمويل وتبادل بديلة تزيح هيمنة الغرب. الدين ليس موضع صراع وفوضى اقتصادية فقط، بل هو أداة في صراع الغرب للإبقاء على هيمنته ومنظومته أطول وقت ممكن، وقد يتحول إلى موضع الرد الجذري للقوى الصاعدة، وتسريع نموذج عالمي بديل.

المنطقة الساحلية بين العطش وهدر للمياه!

ما زالت مشكلة تأمين مياه الشرب في المنطقة الساحلية قائمة، وخاصة في القرى والبلدات الكثيرة فيها، على الرغم من كل الوعود الرسمية، وعلى الرغم من كل المشاريع المعلن عن تنفيذها، من أجل حلها.

■ سمير علي

فالكثير من القرى والبلدات في المنطقة لا تصلها مياه الشرب عبر الشبكة الرسمية إلا كل 5 أيام، ولمدة ساعتين فقط، بمقابل استمرار هدر مياه نبع السن التي تصب في البحر، والتي تفقأ أعين المواطنين من أبناء المنطقة حسرة على المياه المهدورة وهم بأمس الحاجة إليها.

المشكلة قديمة والحلول ما زالت قيد التنفيذ

مشكلة تأمين مياه الشرب في المنطقة ليست جديدة، بل هي قديمة جداً، وقد تفاقمت الحاجة للمزيد من المياه في ظل تزايد الطلب عليها، والمقترن بزيادة أعداد المواطنين المستهلكين، وخاصة خلال السنوات الأخيرة بسبب استقطاب المنطقة للمزيد من الوافدين من المناطق الأخرى، نزوحاً بسبب الحرب والأزمة.

مدير عام مؤسسة مياه اللاذقية تحدث عبر إحدى وسائل الإعلام، في شهر شباط 2018، قائلاً: «تقوم المؤسسة بتأمين مياه الشرب النظيفة للأخوة المواطنين في المدينة وريف المحافظة، من خلال متابعة تنفيذ مشاريع جديدة لتأمين وتحسين الواقع المائي، وزيادة حصة الفرد، وتذليل الصعوبات لتأمين المياه النظيفة»، وأضاف: «يعتبر انقطاع التيار الكهربائي في مقدمة الأسباب المؤدية إلى العجز في تأمين مياه الشرب، وخاصة في المناطق المرتفعة التي تعتمد في تغذيتها على الضخ ولعدة مراحل».

وحول الاستفادة من المياه الفائضة في نبع السن، قال: «تقوم وزارة الموارد المائية ـ الهيئة العامة للموارد المائية بتنفيذ أحواض تخزينية إضافية يبلغ حجمها التخزيني الإجمالي بحدود751 ألف م3 في منطقة نبع السن، للاستفادة من المياه الفائضة، واستخدامها لأغراض الري، أمّا فيما يتعلّق بمياه الشرب فقد تمت المباشرة بتنفيذ خزان في منطقة قرفيص، وحجم التخزين6000م3 يتم تغذيته من نبع السن ويقع أعلى خزانات قرفيص/ فرق منسوب عن خزانات قرفيص الحالية بحدود 60م/ وسوف يؤمن هذا الخزان ضاغطاً إضافياً بحيث يتم تأمين المياه إلى نهايات الشبكات والخطوط في المدينة والمناطق التي تتغذى من نبع السن بشكل جيد نتيجة زيادة الضاغط».

نبع السن

من الموقع الرسمي لمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في اللاذقية، نورد التالي عن نبع السن:

ـ يقع نبع السن في الجزء المركزي من الساحل السوري شمال مدينة بانياس بحوالي 9 كم وعلى منسوب من «12–20»م.

ـ يعتبر نبع السن من أهم وأكبر الينابيع في حوض البحر المتوسط إذ يزيد متوسط تصريفه عن 13000 ل/ثا وقد يصل شتاء إلى ما يزيد عن 24000 ل/ثا وقد ينخفض صيفاً إلى ما دون 6000 ل/ثا.

ـ يتصف جريان نهر السن بالانتظام خلال العام، حيث تبلغ النسبة بين أكبر وأصغر متوسط تصريف شهري 2500 ل/ثا.

ـ نظراً لأهمية الطاقة المائية الهامة لنبع السن فقد بوشر بإقامة المشاريع المائية عليه منذ أوائل الخمسينيات، حيث بني سد لرفع منسوب المياه وبهذا تشكلت بحيرة صغيرة بمساحة 73000 م2 وحجم 350 مليون لتر على المنسوب «+12» فوق سطح البحر، وأنشئت محطة لتوليد الطاقة وهي خارج الخدمة حالياً.

أما الملفت فيما ورد على موقع المؤسسة، فهو: أن المشاريع القائمة على نبع السن بدأت بقناة سوكاس للري بعام 1952 لتروي مساحة 45 هكتاراً، وانتهت بمشروع إمداد مصفاة بانياس، الذي وضع في الاستثمار بعام 1979، بينما مشروع إرواء مدينة اللاذقية بوشر به بعام 1971.

الكثير من القرى والبلدات في المنطقة لا تصلها مياه الشرب عبر الشبكة الرسمية إلا كل 5 أيام ولمدة ساعتين فقط

مصدر أساس غير مستثمر

نشرت إحدى الصحف الرسمية سابقاً، مقالاً بعنوان «الفاقد المائي في اللاذقية 49%.. ومعاناة أهالي الأرياف تتفاقم!»، وقد ورد في المتن: «يشكل نبع السن نسبة 85% من مصادر مياه الشرب في محافظة اللاذقية، في حين تشكل مجموعة من الآبار والينابيع المستثمرة على مساحة المحافظة ما نسبته 15%».

كل ما سبق أعلاه، يؤكد بأن مياه نبع السن وعلى الرغم من كونها تؤمن 85% من مياه الشرب في المحافظة، لم يتم استثمارها بالشكل الأمثل، بدليل توقف المشاريع الحيوية لحسن استثمار هذه المياه منذ عقود، واستمرار هدرها لتصب في البحر، بينما المواطنون بأمس الحاجة إليها، وما زالت مياه الشرب مقننة بمعدل ساعتين أسبوعياً فقط.

والسؤال الملح بعد ذلك كله على ألسنة الأهالي، يقول: أين هي المشاريع الموعودة من أجل حل مشكلتهم الحياتية المتمثلة بمياه الشرب، خاصة بعد أن سمعوا عن الكثير منها تمويلاً من قبل بعض المنظمات الدولية خلال السنوات الأخيرة؟

أمّا الخشية بالنسبة لهم، فهي تتمثل بأوجه الفساد التي قد تطال مثل هذه المشاريع على المستوى التنفيذي لتحول دونه، وليبقوا على حالهم من العوز المائي بالنتيجة!

دمشق الشام القابضة عجز أم التفاف؟

خبر مستجد مر مرور الكرام عبر وسائل الإعلام مؤخراً مفاده أن هناك «مباحثات تجريها إدارة شركة دمشق الشام القابضة مع مجموعة من أكبر الشركات الروسية والصينية لدخولها وباستثمارات ضخمة في مدينيتي «ماروتا سيتي وباسيليا ستي» وستقوم بتوقيع عقود مع بعض الشركات قريباً سواء في مجال الإنشاءات أو الاستثمار».

■ مالك احمد

الخبر أعلاه ملفت كون شركة دمشق الشام القابضة الخاصة تم تبرير إحداثها من قبل محافظة دمشق في حينها، على أساس قيامها بتمويل وإدارة مشروع خلف الرازي بموجب المرسوم 66 لعام 2012، المسمى لاحقاً «ماروتا سيتي»، وتنفيذه، وذلك تحت عناوين سرعة الإنجاز والمرونة والتمويل وغيرها من العناوين الترويجية الأخرى.

توثيق للتذكير

بتاريخ 2016/12/17، أطلقت محافظة دمشق شركة دمشق الشام القابضة المساهمة المغفلة الخاصة التي ستتولى إدارة وبناء واستثمار المنطقة التنظيمية الأولى الواقعة في المزة خلف مشفى الرازي، برأسمال 60 مليار ليرة.

وتخضع الشركة للمرسوم التشريعي رقم 19 للعام 2015 ولقانون الشركات الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 للعام 2011 وللنظام الأساسي للشركة، وبموجب ذلك تم نقل ملكية العقارات التي تعود للمحافظة في هذا التنظيم العمراني للشركة، ليتسنى لها الاستثمار فيها بدلاً من بيع عقاراتها بالمزاد العلني بما يسهم في توفير السيولة النقدية لتنمية المنطقة التنظيمية سواء من قبل الشركة مباشرة، أو عبر الاشتراك مع شركات تؤسسها.

وفي تصريح لمحافظ دمشق في حينها، حسب وكالة سانا، قال: «المحافظة تتطلع لتكون الشركة رائدة وأنموذجاً في مجال تطوير المناطق التنظيمية والأحياء السكنية.. آملا أن يكون للمصارف الحكومية دور في عملية التمويل، وبعد مضي عامين للخطة الاستثمارية ستتمكن الشركة من تمويل نفسها بنفسها، علماً أن مديرية تنفيذ المشروع حصلت على قرض مبدئي بقيمة 20 مليار ليرة لبدء تنفيذ البنى التحتية».

أسئلة تفرض نفسها

بغض النظر عما يجيزه القانون للشركات القابضة، والاستثناءات والامتيازات الكبيرة التي تحصل عليها مقابل ذلك، لا بدَّ من طرح بعض الأسئلة:

أين التنفيذ المسؤولة عنه شركة دمشق الشام القابضة، بعد أن أصبحت هي المالكة والمسؤولة والمتنفذة بالمشروع؟.

أين التمويل الذاتي للشركة بعد أن قاربت مدة العامين على إحداثها، والذي تم الحديث عنه؟.

هل توقيع عقود في مجال الإنشاءات أو الاستثمار مع كبريات الشركات الصينية والروسية هو اعتراف بعجز الشركة عن التنفيذ؟.

وهل الخبر أعلاه هو تبرير إضافي للتأخر بإنجاز ما تم التعهد به لتنفيذ مشروع خلف الرازي؟

والسؤال الأهم بعد كل ذلك: ما مبرر إحداث الشركة ونقل الملكية إليها ومنحها كل تلك الامتيازات، بحال عجزها عن التنفيذ حتى الآن؟.

وأخيراً، هل كانت الشركة «رائدة وأنموذجاً في مجال تطوير المناطق التنظيمية والأحياء السكنية» بناء عل كل ما سبق؟

وجدتها

■ د. عروب المصري

الصدع الاستقلابي صورة لأزمة المناخ

إذا كنت قد تساءلت يوماً عن الشكل الذي قد يبدو عليه التمثيل العلمي للصدع الاستقلابي، فما عليك إلا النظر إلى الشكل البياني الصاعد على الدوام منذ ستين عاماً. الذي نتذكره مع اقتراب عيد الميلاد الستين من منحنى «كيلنج»، والذي يعتبر الأساس لفهم دورة الكربون العالمية والاحترار العالمي.

كما هو الحال في الدفيئة، يدخل ضوء الشمس ويسخن الأشياء، ولكن الحرارة لا يمكن أن تخرج. فكلما زاد ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، كلما كان المناخ أكثر دفئًا.

تعتبر زيادة بنسبة 33% خلال 60 عاماً مصدر قلق خطير، ولكنها أسوأ بكثير مما تبدو عليه. في تسعينات القرن الماضي، قام العلماء بحفر ثقوب عميقة في الجليد القديم في القطب الجنوبي، حيث توفر النوى التي أزالوها سجلًا يبلغ 800 ألف سنة من مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. خلال كل هذا الوقت، من خلال العصور الجليدية والتوترات الدافئة، لم يكن مستوى ثاني أكسيد الكربون أعلى من 300 جزء في المليون. كانت تركيزات غازات الاحتباس الحراري أعلى من ذلك بالفعل عندما بدأ كيلنج العمل، وما زالت ترتفع.

ولكن هناك شيء آخر يلاحظ في منحنى كيلنج. قبل أن يكون الاتجاه الصعودي الثابت واضحاً، ترتفع مستويات ثاني أكسيد الكربون من تشرين الأول إلى أيار وتهبط من أيار إلى تشرين الأول، مما يؤدي إلى ظهور نموذج كالإسنان، كان أول شخص يرى الأرض تتنفس.

منذ عام 1958، ازداد اتساع التعرج بنسبة تصل إلى 50 %. يتم امتصاص ثاني أكسيد الكربون من قبل الغابات والنباتات في فصلي الربيع والصيف، ويتم إطلاق المزيد منه في الخريف والشتاء، ولكن هذا التغيير غير متوازن- فالأعلى يرتفع بشكل أسرع من المستويات المنخفضة. يبدو أن النباتات تكافح لتستغله قدر الإمكان. وتشير دراسات أخرى إلى أن زيادة تناول ثاني أكسيد الكربون يساعد على نمو النباتات بشكل أسرع، ولكنه يقلل من القيمة الغذائية للمحصول.

ما يظهره منحنى كيلينغ، إذاً، هما انشقاقان منفصلان ولكنهما متصلان في عملية التمثيل الغذائي للأرض. أولاً: زيادة في إجمالي ثاني أكسيد الكربون المتراكم خلال 800000 سنة على الأقل من التاريخ. ثانياً: تؤدي زيادة ثاني أكسيد الكربون إلى تغيير الطريقة التي تمتص بها النباتات، وينبعث منها ثاني أكسيد الكربون، وهذا بدوره يغير دورة موسمية لم تتغير على الأرجح لمئات الملايين من السنين.

يوضح منحنى كيلنج أن الأرض لا تتنفس فقط، بل إنها تهتز. لا أحد يعرف ما هي النتائج على المدى الطويل؟!

aroub@kassioun.org

الهروب والتسليم أم المواجهة

إلى أي حد تشكل المواقف في حياتنا مصدراً للقلق؟ وإلى أي حدٍ قد تكون المواقف مصدراً للتفكير الدائم في كونها الموقف الصحيح أم الخاطئ؟ وهل جميع المواقف التي نتخذها هي مواقف بالمعنى التي تقرر مصير حياتنا، ومصير علاقتنا بالمحيطين بنا؟

■ مروى صعب

يخلص الباحث في العلوم العصبية Moran Cerf إلى أنه، أهم موقف ممكن أن نتخذه هو: حول من يجب أن نحيط أنفسنا بهم، وبالتالي تقليص المواقف التي نتخذها في يومياتنا إلى الوجود مع أشخاص، تساعدنا على عدم اتخاذ الموقف بشكل فردي والتفكير به «كموقف» بل على التماثل بمن يأخذ الموقف، هذا لكون- وبحسب الكاتب- إن المواقف اليومية وتلك السهلة والصعبة منها، هي مصدر أساسي للقلق وتستنفذ الكثير من الطاقة لكي تتخذ. وبحسب المقال الذي نشر في مجلة business insider إن علاقاتنا الاجتماعية تؤثر على طريقة تفكيرنا التي تحولها إلى طريقة تفكير مشابهة مع من نتعاطى معهم بشكل يومي، وهذا قد يقلل الطاقة التي نصرفها على اتخاذ المواقف، لذلك إذا أردنا التقليل من هذه الطاقة، علينا أن نتخذ إجراءات تضعنا بين أشخاص نتجانس معهم في الأمور اليومية، وتسمح لنا بتوفير هذه الطاقة للمواقف الأصعب في الحياة.

تغليف العقل البشري في أطر ضيقة

المواقف التي يتحدث عنها الكاتب، لا تتعدى تلك التي تصبح تلقائية في حياتنا اليومية، ماذا سنأكل اليوم، إلى أين سنخرج، ما الذي سنفعله في وقت فراغنا، ومواقف تشبه هذه في بساطتها، ويعتبر أن هذه المواقف تشكل قلقاً وتستنفذ طاقةً من جسدنا لكي نأخذها. ولا يتحدث الكاتب هنا عن كوننا لا يمكننا العيش خارج الإطار الاجتماعي، وخارج علاقاتنا مع غيرنا، وحاجتنا إلى تبادل المواقف والآراء مع غيرنا، لكونه مرتبطاً بتطور وعينا وإدراكنا. ولا يعتبر أنه من الطبيعي والبدهي، أننا يجب أن نحيطَ أنفسنا بمن يؤمن لنا راحة «بناءً على عمل مشترك وإنتاج جماعي» في الحياة اليومية، وأن هذه العلاقة متبادلة بيننا وبين الآخرين. وهنا يقوم العلم السائد بتأطير نفسه خارج سياق الحياة، وخارج قلق الأفراد المبني على مشاكل حياتية حقيقية، بل يغلف نفسه في إطارٍ ضيقٍ من تبسيط تطور البشر ليصيروا أفراداً ناضجين قادرين على حلّ المشاكل«الكبرى والمصيرية» ولكنه يبسط مصدر القلق الذي يأتي من ضرورة اتخاذهم مواقف تحدد مصيرهم في الحياة لدرجة، أن ماذا سنأكل اليوم، يشكل قلقاً، أو يجب أن نعتبره موقفاً «يماثل المواقف الوجودية مثلاً!».

السذاجة التي يغلف فيها العلم السائد حياتنا اليومية، تقود وعينا إلى سذاجة مطلقة في المواقف الصعبة «الصراعية أساساً». وبالتالي تصبح أسئلة: أين وماذا سنأكل اليوم هي محددة لمسار حياتنا، ومحددة لأي نوع من الأفراد نحن. لا ينفي هذا بالطبع أن الأمور البسيطة في الحياة تعبر عن مدى مرونة شخصيتنا، ومرونة الحياة التي نتخذها والتي هي نتيجة صقل وتطور وعينا وإدراكنا، ولكنها ليست جوهر المسألة.

انعكاس تغليف العقل البشري

تتكاثر المطالبة بالحقوق الفردية أو الذاتية للأفرد، والتي تأتي من الطريق المسدود الذي وصل إليه العلم السائد في تفسير حياتنا اليومية، وتفسير مصدر اضطرابنا. فيقوم بتبرير هذا القلق بأمور بسيطة يومية، ووضع حلول خارج الإطار العلائقي الاجتماعي، الذي يساعدنا على تقليل القلق. فمثلاً: الحديث المتكاثر عن ضرورة أن نأخذ خياراتنا بأنفسنا من دون التقيد بالأطر الاجتماعية، أو من دون التقيد بالضغط «الهروب بالمعنى الصريح» الذي يتسبب به النظام الاجتماعي، والذي لا يتعدى الحديث عن أمور حياتية بسيطة لا تشكل أي فرق، مقارنة مع الأمور الحياتية المعقدة، والتي ستغير مجرى حياتنا «الدور والمصير والاستغلال والحرية والتطور...». وهنا نعود إلى ذاتية المواقف في الحياة، ومنها: ما الذي يشكل فارقاً في حياتنا، وما الذي لا يشكل فارقاً؟ بالطبع وللتبسيط هنا: ماذا سنأكل يمكن له أن يشكل فارقاً في حال كانت إمكاناتنا ومصادرنا قليلة، لدرجة أنها تشكل ضغطاً على حاجة أساسية لنا كالغذاء. ولكن هذه الحاجة والمشكلة لن تُحَل إذا قلنا: إننا سنأكل أي شيء سيقرره شخص آخر لنا، لكون المشكلة هنا هي ليست في أي من الخيارات سنختار بل أي منها يَسمح لنا وضعنا المادي بأن نختاره.

إذاً، إن تحويل المشاكل اليومية الناتجة عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد إلى مواقف فردية حلها في بساطة التماثل مع شخص آخر، هو تسخيف لقدرة البشر على التفكير، وماذا يعني ضرورة أن نتخذ موقفاً. هذا ما لا يمكن للعلم السائد أن يعترف به، لكونه لا يرى أن مسار الحياة لا يرتبط فقط بالفرد بذاته «وخياراته» بل يرتبط أيضاً بالمحيط «النظام السياسي القائم» الذي يعيش به، ومدى تأثير هذا المحيط عليه.

المحاولات الدائمة إلى عزل العقل البشري، والقدرة البشرية، على خوض تجارب «تناقضات ومشاكل» والتطور من خلالها وتخطيها، هو ما يقوم به العلم السائد، لكي يسيطر على هذا العقل، ولا يسمح له بالانفلات من المحدودية التي وضعت له، إلى إطار أوسع حرٍ. فحتى لو كانت بعض المواقف بسيطة لدرجة أنها لا تعتبر مواقف محددة للمصير، ولكنها بانفصالها عن الواقع، تبقينا في إطارٍ ضيق من معرفة العلاقات، حيث إنّ كسرها من محدوديتها إلى اتساع أفقها وإمكاناتها، يحدد تطور إدراكنا ورفضنا التعليب في حدودٍ مصطنعة، ولا يبقينا ككائنات تَخاف من المواجهة، بل إلى ذواتٍ فاعلة ومصارعة من أجل تخطي الأزمات لا الهروب منها.

المجلس الوطني والحراك الشعبي... مفارقات فلسطينية

خلال الأسبوع المنصرم، شهدت الساحة الفلسطينية حدثين محوريين، شكلا في تزامنهما تكثيفاً للحالة الفلسطينية بالعموم، والتي تقول: إن الفضاء السياسي القديم قد استنفذ دوره، بقواه وأدواته الحالية، وأن الواقع والضرورة يدفعان اتجاه ولادة فضاء سياسي جديد من قلب الشعب المنتفض، بأدوات وقوى جديدة.

■ ديمة كتيلة

بينما عكس انعقاد «المجلس الوطني الفلسطيني» في رام الله، بدورته الـ23، درجة عالية من الانقسام والتخبط، على مستوى القيادات السياسية الفلسطينية، عبّرت فعاليات «مسيرة العودة» في قطاع غزة، والمستمرة للأسبوع السادس على التوالي، عن درجة عالية من الوحدة والتصميم على مستوى الحراك الشعبي.

جمعة عمال فلسطين

في استمرار لفعاليات «مسيرة العودة الكبرى»، التي تشكل حالة غضب شعبي على ممارسات الاحتلال، وتمادي الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والحديث عن «صفقة القرن»، حمل يوم الجمعة 4 أيار الحالي شعار «جمعة عمال فلسطين» تقديراً لعمال فلسطين في يوم العمال العالمي، وهو ما يحمل معه الكثير من الرمزية والدلالات، فعمال فلسطين تتضاعف معاناتهم بفعل ممارسات الاحتلال، ومعاناة عمال غزة تحديداً يضاف إليها الحصار، والعقوبات التي تفرضها السلطة الفلسطينية.

إن رفع شعار يحمل اسم عمال فلسطين، على فعاليات الحراك الجاري، هو في جوهره تعبير حقيقي عن التجاوز الشعبي لمفردات الانقسام التي تفرضها القوى السياسية، فالحراك الجاري الذي لم يحمل شعارات أو أعلاماً فصائلية، يكرم عمال فلسطين، الذين أيضاً يجمعهم وضع اقتصادي ومعيشي عابر للانقسامات الفصائلية. كما أن العمال هم شريحة واسعة وجزء أساس من الشعب المنتفض في غزة على الحصار والحدود والتضييق الاقتصادي والاجتماعي، الذي قد يطال جميع أشكاله بما فيها ممارسات السلطة الفلسطينية.

إبداع المقاومة

من جهة أخرى، يستمر الفلسطينيون في ابتكار أساليب جديدة للمقاومة، التي تشكل مصدر قلق حقيقي لدولة العدو، حيث ذكرت صحيفة «إسرائيل اليوم» إن الفلسطينيين في غزة ابتكروا طريقة جديدة تشكل تهديداً أمنياً جدياً، تتمثل بإطلاق طائرات ورقية محملة بمواد قابلة للاشتعال تجاه مستوطنات محيطة بالقطاع، مما أدى إلى إحراق مئات الدونمات من الأراضي الزراعية والأحراش التي استولى عليها الكيان الصهيوني من الفلسطينيين. واعترف جيش العدو بخسارة اثنتين من طائراته المسيرة التي تقوم بالاستطلاع على الحدود مع قطاع غزة، وذكرت صحيفة «يديعوت آحرونوت»، أن الطائرتين أسقطهما المحتجون على الأرجح بواسطة المقاليع.

كذلك تمكن العشرات من الشبان الفلسطينيين، مساء يوم الجمعة الماضي، من اقتحام السياج الأمني المحيط بقطاع غزة، والوصول إلى موقع كرم أبو سالم العسكري وإضرام النار فيه، مما دفع بحكومة الاحتلال إلى استقدام تعزيزات عسكرية إلى المكان وإطلاق النار على الشبان، وإصابة عدد منهم بجروح مما دفعهم إلى مغادرة الموقع.

وهو ما يؤكد أن لا حدود أمام إرادة الشعب، وهو ما أثبته الفلسطينيون تاريخياً، فابتكار الطائرات الورقية الحارقة، إنما يعني القدرة على تطوير أدوات المقاومة ضمن الإمكانات المتاحة، واقتحام السياج الأمني يعني أن حدود الاشتباك مفتوحة، وقابلة للتطور.

رفع شعار يحمل اسم عمال فلسطين على فعاليات الحراك هو تعبير حقيقي عن التجاوز الشعبي للانقسام الذي تفرضه القوى السياسية

اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني

في الجانب الآخر، وعلى الصعيد الرسمي الفلسطيني، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الـ23 يوم الاثنين 30 نيسان، وهي الدورة العادية الأولى منذ 22 عاماً، تحت مسمى «دورة القدس، وحماية الشرعية الفلسطينية»، والهدف المعلن للاجتماع هو وضع استراتيجية للرد على قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخاصة بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة للكيان الصهيوني، وخطط نقل السفارة الأمريكية إلى المدينة.

ولكن الاجتماع وعلى خلاف الحراك الشعبي، عكس درجة عالية من الانقسام بين المكونات السياسية الأساسية، حيث قاطع الاجتماع عدد من القوى السياسية من بينها حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية». وطالت الانتقادات موقع وتوقيت عقد الاجتماع، حيث اعتبر البعض أن انعقاد الاجتماع في الضفة الغربية سيؤدي إلى استبعاد فلسطينيين سيواجهون خطر اعتقال سلطات الاحتلال لهم، أو رفض دخولهم إذا حاولوا الحضور. فيما دعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى تأجيل الاجتماعات لإتاحة مزيد من الوقت لجهود المصالحة بين «فتح» و«حماس» وتخطي الانقسامات بما يضمن مشاركة أوسع فيها.

هنا يمكن القول: إن إصرار السلطة على إجراء اجتماع «المجلس الوطني»، وهو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت الذي لا يزال فيه ملف المصالحة متعثراً، دون الوصول إلى توافقات حول انعقاده مع الفصائل الأخرى، يعني ترسيخ الانقسام، وزيادة في تراجع دور المنظمة، والحكم مسبقاً بالفشل على الهدف المعلن من الاجتماع، وهو: وضع إستراتيجية لمواجهة التحديات القائمة، طالما أن الإستراتيجية لن تحظى بدعم جزء كبير من مكونات الشعب الفلسطيني.

وفي المحصلة، وبينما أعاد المجلس انتخاب محمود عباس رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، لم ينتج عن الاجتماع استراتيجية واضحة، بل تضمن البيان الختامي مواقف عامة وفضفاضة، وقرارات تكررت مراراً ولم تُنفذ على أرض الواقع. ورغم أن عباس أكد رفضه لما يسمى «صفقة القرن»، بالقول: «لن نقبل صفقة ترامب، ولن نقبل بأمريكا أن تكون وسيطاً للسلام وحدها، ولن نقبل بما تريد أن تقدمه «الصفقة» في منتصف الشهر المقبل.. في حال أرادت أمريكا أن تقدم شيئاً، تقول نحن مع خيار حل الدولتين والقدس الشرقية عاصمة لنا، أما غير ذلك فلن نقبل به».

فإن هذا وحده لن يكفي ولن يفضي إلى نتيجة، إذا لم يتم تقوية الداخل الفلسطيني، من خلال إنهاء الانقسام أولاً، ودعم الحراك الشعبي وتثميره سياسياً من ناحية أخرى، وهو ما يبدو أن السلطة وكذلك الفصائل الفلسطينية، استنفذت إمكانية القيام به، وجعلت الشعب الفلسطيني يفقد الثقة بها، مما سيدفعه في نهاية المطاف إلى تجاوز كل تلك القوى، ليولد الجديد من قلب الحركة الشعبية. يشكل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأخير مرآة للانهيار السياسي الفلسطيني، بينما يشكل الحراك الشعبي الجاري نموذجاً للإرادة الشعبية، في لحظة تاريخية تتغير فيها الموازين الدولية، لمصلحة الشعوب، أي: أن تغيراً على صعيد الداخل الفلسطيني، يجري بالتوازي مع تغير تاريخي على المستوى العالمي، وهو ما يخلق جميع المقدمات الضرورية لهزيمة الكيان الصهيوني.

الصين والهند: التعددية القطبية قيد الإنجاز

في أواخر شهر نيسان الماضي قام رئيس الوزراء الهندي، نارندرا مودي، بزيارة تم اعتبارها غير رسمية إلى الصين للقاء رئيسها، شي جين بينغ، بجدول أعمال شبه مفتوح حيث استغرقت الزيارة 3 أيام تمت فيها 6 جلسات من النقاش المباشر بين الرئيسين.

■ وائل سعد

إن هذه الزيارة جاءت بعد توتر سياسي وعسكري طفى على سطح العلاقات بين الجارين الآسيويين الكبيرين في العام الماضي، دون المساس جدياً بالعلاقات الاقتصادية بينهما، ليس لأنهما لا يريدان المساس بهذه العلاقات تحديداً، بل لأن حجم كل منهما وتموضعهما الجغرافي فرض عدم إمكانية التعرض للعلاقات الاقتصادية سلباً، ولكن إلى أي مدى يمكن أن يمتد هذا التوتر السياسي بين الجانبين؟ وما هي أوجه الخلاف والتشابه بينهما، والتي يمكن أن تمضي بالعلاقة سلباً أو إيجاباً؟

نقاط خلاف

توجد في واقع الأمر الكثير من نقاط الاختلاف التي يمكن أن تكبّل العلاقات الهندية- الصينية من المضي قدماً نحو الأمام، ولكن أغلبها خلافات روتينية، ولا يمكن أن تكون أكثر من ذلك، ولكن ما يمكن اعتباره خلافات جدية يتمثل بالتالي:

أولاً: الحجم الاقتصادي الكبير لكلا البلدين الواقعين على مقربة من بعضهما جغرافياً، إذ أن هذا الأمر لابد أن يدفع بهاتين القوتين إلى الاصطدام في القضايا التجارية على الأقل، إن لم نقل في جوانب توفير الموارد القريبة والرخيصة والنقل والملاحة، بمعنى آخر الحجم الكبير لكليهما يجعل الجغرافية مدعى للمواجهة وإن كانت غير مباشرة.

ثانياً: إن النزاعات الحدودية القديمة المتجددة بين البلدين تستعر بين الفترة والأخرى على حدودهما المشتركة الممتدة على ما يزيد عن 3000 كم، والتي لها اعتبارات أمنية قديمة ومزمنة. وهو الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية اللعب على وتر هذا الخلاف، وممارسة تأثيرها، تحديداً على الهند، بهدف خلق بؤرة توتر على تخوم الصين واختراق منظومة البريكس.

ثالثاً: إن المشروع الصيني المدعو «حزام واحد، طريق واحد»، الذي يهدف إلى ربطها بمناطق بعيدة برياً كآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا عموماً، يتيح إمكانية تهميش الهند نسبياً لاعتبارات جغرافية تتمثل بتموضع الهند الذي يمكن الصين من تجنب المرور بها، بينما يعطي المشروع لباكستان التي هي أحد أهم «أنداد» الهند، إن جاز التعبير.

نقاط التوافق

إن نقاط التوافق بين الهند والصين هي في واقع الأمر أكثر تجذراً من نقاط الاختلاف، نظراً لتاريخ العلاقة بين الطرفين، والتي لا يمكن إلا أن تكون محكومة بالتعايش، ولكنها كانت تسوء طبيعياً عندما تتمدد أذرع التدخلات الخارجية، ولا سيما في القرن العشرين، وهنا نذكر أهم نقاط التوافق بين الطرفين:

إن الدور الروسي يدفع بالعلاقات بين البلدين إلى مزيد من الهدوء والاستيعاب المتبادل نظراً للمصالح المشتركة بالتكامل والنمو

أولاً: إن كَلاً من الصين والهند تعتبران من البلدان النامية، ومازال أفق التطور والنمو أمامهما مفتوحاً وواسعاً، وبالتالي كلاهما بحاجة إلى عدة عوامل للحفاظ على وتائر النمو والتطور، لذلك إن كانا بوارد الحفاظ على وتائر النمو هذه وتحسينها عليهما بكسر معادلة التبادل اللامتكافئ مع القوى الغربية واليابان.

كما أن كون كل من الهند والصين في مصاف الدول النامية، فإن هذا يدفع البلدين إلى ضرورة تأريض ما أمكن من تلك الحروب التجارية التي تعلنها الأطراف الدولية المتراجعة أمام القوى الصاعدة، ليصبح التقوقع هو الخيار الوحيد في نهاية المطاف في مواجهة القوى النامية كالهند والصين. هذا بالإضافة إلى الحاجة نحو مزيد من الهدوء السياسي والعسكري إقليمياً ودولياً، وفض النزاعات المنتشرة هنا وهناك، والتي عادةً تشعلها تلك القوى التي تريد تكبيل الدول التي تسعى لمكانتها الطبيعية.

ثانياً: إن الاعتبارات الجغرافية التي اعتبرناها في أحد جوانبها عاملاً معيقاً لتحسين العلاقات، هي في الوقت نفسه عامل دافع لتحسينها، إذ إن هذا الأمر يدفعهما بالضرورة إلى التنسيق في المسائل التجارية والعسكرية والأمنية، وبخلاف ذلك عليهما دفع الفاتورة غير المبررة للصراع المحتمل بينهما والتي لن تكون أبداً زهيدة.

ثالثاً: إن التداخل الجغرافي التاريخي، والإرث المشترك بين الجانبين الممتد منذ قرون عديدة، سمح بحالات هجرة كانت نتيجتها الكثير من الصينيين في الهند والكثير من الهنود في الصين، ويصل عددهم إلى عشرات الملايين، الأمر الذي يحتم على الجانبين ضبط العلاقات والسعي نحو استمراريتها بما يخدم هذه الجالية من السكان ولو جزئياً.

في سياق المقارنة

لا يحتاج الواحد منا لأن يكون سياسياً أو استراتيجياً ليتوصل إلى استنتاج: أن نقاط التوافق بين البلدين أكثر جذرية وعمقاً من تلك الخلافية، وذلك انطلاقاً من كون النقاط الخلافية هي قضايا تقنية تكتيكية، يمكن التفاوض عليها، كما أنها مدعومة بانخفاض دور وفعالية الولايات المتحدة، التي كانت ولا زالت المستفيد الأول من حالات الخصام بين القوى الدولية الكبرى، بالإضافة إلى بروز الدور الروسي الذي يدفع بالعلاقات بين البلدين إلى مزيد من الهدوء والاستيعاب المتبادل نظراً للمصالح المشتركة بالتكامل والنمو، وفي تشكيل جبهة موحدة لمواجهة مشروع الفوضى الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب، وفي هذا السياق قال، جيانغ جينغ كوي، مدير «مركز بحوث جنوب آسيا» بجامعة بكين في لقاء صحفي مع مراسل صحيفة «الشعب اليومية» إن: «الصين والهند لديهما نفوذ واسع في جميع أنحاء العالم باعتبارهما أكبر دولتين ناميتين في العالم، وأكثر دولتين ذات كثافة سكانية في العالم، وثاني أكبر اقتصاد وسادس أكبر اقتصاد في العالم. يعتقد الجانبان أنه بات ضرورياً أن يصبحا شركاء عالميين، والقيام بالتشاور كل منهما مع الآخر بشأن التعامل مع القضايا الإقليمية والعالمية».

بريطانيا ومأزق الـ «بريكست»

يرى العديد من المراقبين أن الحكومة البريطانية اليوم محاطة بالأزمات، وهي في موقفٍ ضعيفٍ في ما يتعلق باتخاذ القرارات اتجاه قضايا عدة، خارجية وداخلية...

■ إعداد: قاسيون

ينطبق هذا على الموقف من الاتفاق النووي الإيراني، والعلاقات مع روسيا، وأهمها: مسألة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، التي لا تزال تواجه العديد من العقبات والتعقيدات، مما يجعل البلاد عالقة بين مساوئ العودة للاتحاد الأوروبي، وصعوبة الانفكاك عنه بحكم الارتباطات التاريخية. وفي هذا السياق يشير الكاتب، مايكل بلومبيرغ، إلى واحدة من أهم تلك التعقيدات، والمتعلقة بالانسحاب من اتحاد الجمارك الأوروبي وتأثيره على بريطانيا...

يبدو أن وقوع أزمة سياسية كبرى هو السبيل الوحيد للفكاك من حالة الشلل الجماعي التي تعانيها البلاد

من سيءٍ إلى أسوأ؟

حسب الكاتب، فإن حكومة تيريزا ماي لا تزال تطلق الوعود بالرحيل عن اتحاد الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي بمجرد إنجاز «البريكست» العام المقبل. ويبدو موقف رئيسة الوزراء متفهماً من الناحية السياسية، لكن من المتعذر تماماً الدفاع عنه.

ويعكس هذا الموقف المأزق الذي وضعت بريطانيا نفسها فيه. حيث من شأن البقاء داخل اتحاد الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي بعد «البريكست»، أو الانضمام إلى نسخة منه مصممة خصيصاً لها، أن يترك المملكة المتحدة أمام اتفاقٍ أسوأ عما عليه الحال الآن، في ظل تمتعها بعضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي. ويسود هذا الاعتقاد في صفوف أنصار الاستمرار داخل الاتحاد الأوروبي، بل وربما يتفق معهم الكثير من أنصار الرحيل. في الواقع، مجرد اقتراح مثل هذه النتيجة يعني: أن مجمل مشروع «البريكست» قد اتخذ منحىً خاطئاً. وفي هذه الحالة فإنه من الواضح ولأسباب مفهومة، أنه ليس لدى ماي وزملائها استعداد للاعتراف بذلك.

ورغم كل القيود التي تفرضها الترتيبات المرتبطة باتحاد الجمارك، فإن الخروج من الاتحاد الأوروبي دون إبرام أي اتفاق ـ فيما يطلق عليه «البريكست الصعب» ـ يعني: مواجهة البلاد وضعاً أسوأ بكثير. كما سيشكل ذلك تهديداً للسلام في آيرلندا الشمالية لأنه سيتطلب فرض حدود مغلقة بصرامة بين آيرلندا الشمالية وجمهورية آيرلندا.

«البريكست» الصعب

يعتبر الكاتب: أن البقاء داخل اتحاد الجمارك من شأنه تقليل جميع هذه المخاطر. وجدير بالذكر أن أعضاء أي اتحاد جمركي يفرضون تعريفة خارجية مشتركة على السلع، بينما تبقى التجارة بين بعضهم البعض معفاة من أية تعريفات. ومن ثم، لن يحل اتحاد الجمارك مشكلة الحدود، لكنه سيساعد على حلها. في تلك الأثناء، سيشعر المصدرون البريطانيون بالارتياح لدى علمهم أن تعاملاتهم التجارية مع الاتحاد الأوروبي لن تتوقف فجأة.

تكمن المشكلة في أن اتحاد الجمارك يحول دون إبرام المملكة المتحدة اتفاقات جديدة من تلقاء نفسها، الأمر الذي يقضي على واحدة من الفوائد الأساسية المفترضة في «البريكست». الأسوأ من ذلك، أن بريطانيا سوف تلتزم العمل بالاتفاقات التجارية القائمة بين الاتحاد الأوروبي وأطراف ثالثة، رغم افتقارها إلى القدرة على التصويت بشأنها، وعدم وجود ضمانات لأن تشارك في جني ثمارها التي ستعود على أعضاء الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الذي ينظر فيه نصف سكان المملكة المتحدة بالفعل على نحوٍ سلبي إلى عضوية الاتحاد الأوروبيِ، فإن مثل هذه الترتيبات الظالمة ستزيد الوضع سوءاً بالتأكيد.

علاوة على ذلك، فإن لدى أنصار «البريكست» سبباً للاشتباه في أن أنصار البقاء داخل اتحاد الجمارك لديهم أجندة خفية، خاصة أن هذه التسوية تعني: اعترافاً ضمنياً بأن قرار «البريكست» كان خاطئاً، وبالتالي يبدو الأمر وكأنه خطوة أولى نحو دفع قطار «البريكست» نحو الاتجاه المعاكس.

بيد أن أنصار «البريكست» أنفسهم ليس لهم أي حق في الشكوى، ذلك أنهم في ظل قيادة تفتقد الثقة في سياساتها، فشلوا في تقديم أي طرح يبدو منطقياً، كيف يمكن أن يحالف النجاح المسار الذي اقترحوه تحت عنوان «البريكست الصعب».

أزمة سياسية مرتقبة

ينهي الكاتب مقاله بالقول: إن التصويت على قرار «البريكست» كان خطأً، ويجب العمل على تصحيحه الآن، وليس لاحقاً. ورغم أن غالبية أعضاء البرلمان البريطاني يعارضون «البريكست»، فإنهم لم يتحركوا حتى الآن نحو الاضطلاع بمهام مناصبهم والالتزام بقناعاتهم. وعليه، وجدت البلاد ومشرّعوها أنفسهم في مواجهة ضرورة الاختيار ما بين السيئ والأسوأ.

ومن غير الواضح حتى هذه اللحظة، كيف ستتغلب البلاد على هذا الغياب الكارثي للقيادة، خاصة في ظل عدم وجود مرشح مؤيد للاتحاد الأوروبي لمنصب رئيس الوزراء من قبل أيٍّ من الحزبين الكبار. كما تبدو البلاد منهكة، ولا تلقى الدعوات نحو عقد استفتاء جديد ـ يدفع قطار «البريكست» في الاتجاه المعاكس ـ استجابة تذكر. وعليه، يبدو أن وقوع أزمة سياسية كبرى السبيل الوحيد للفكاك من حالة الشلل الجماعي التي تعانيها البلاد.

الصورة عالمياً

• توجه اللبنانيون يوم الأحد 6 أيار إلى صناديق الاقتراع لانتخاب 128 نائباً في البرلمان للمرة الأولى منذ نحو عقد تقريباً، ويتنافس 597 مرشحاً، منضوين في 77 قائمة.

• اتفق مسؤولون أميركيون وصينيون على وضع آلية للعمل على تسوية القضايا المتعلقة بالتجارة بين الجانبين رغم «الخلافات الكبيرة» بينهما، في زيارة يقوم بها وفد تجاري أمريكي إلى الصين.

• قال سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني: إن إيران مصممة على رفض مطالب الرئيس دونالد ترامب بتغيير اتفاقها النووي، واصفاً تلك المطالب بأنها ترقى إلى حد البلطجة.

• نزل عشرات الآلاف من الفرنسيين إلى الشارع، في ما اعتبروه «حفلة» تنديد بسياسات الرئيس إيمانويل ماكرون، في الذكرى الأولى لتنصيبه، تحت شعارات «لا لرئيس الأثرياء» و«البديل موجود».

• شددت روسيا والصين في بيان مشترك على ضرورة الحفاظ على الاتفاق الإيراني النووي والالتزام الصارم بمبادئ هذه الصفقة، محذرتين من اتخاذ أيةِ خطوات قد تقوض تطبيقها.

• أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: أنه تم تحديد موعد ومكان لقائه مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وسيسبقه لقاء مع نظيره الكوري الجنوبي، يوم 22 أيار الجاري.

إعاقة التقدم البشري: تعمية

يتمتع العلم بإمكانية هائلة للتحرر، ولكن يجب أن يتم إنقاذه من أيديولوجياته المعادية للديمقراطية. بالنسبة لأعظم «الناطقين» باسم العلم أيديولوجياً منذ أيام فرانسيس بيكون فصاعداً، لطالما كان العلم بلا حدود، ومجاله: «التأثير في كلّ شيء ممكن». إنّ الفضول البشري في نهاية المطاف لا حدود له، ويبدو أنّ الأسئلة بشأن الطبيعة لا نهاية لها.

■ ستيفن روز
تعريب وإعداد: عروة درويش

لأنّ العلم لا يدور حول كشف مستور الطبيعة فقط، بل أيضاً حول تطوير طرق تغييرها، وتحويل العالم عبر الابتكارات التقنية، فإن جزءاً من هؤلاء المدافعين عن أيديولوجية العلم يقدمون لنا نظرة جذابة عن العالم والطبيعة، ومن ضمنها الطبيعة البشرية، فيقولون: إنّ العلم موجود لتلبية احتياجات البشر.

العلم والمصالح الطبقية

لكن يمكننا فقط عندما نلقي نظرة أقرب على رؤى العلم هذه، التي تدعي بأنّها تعبّر عن عالمية الظروف البشرية، وتسعى لتلبية احتياجاتهم دون مصلحة خاصة، أن نرى حقيقة، أنها لا تعبّر إلّا عن فئة محددة. فقد بات واضحاً أنّ عالميتها التي يُراد إظهارها كأسس للفضول وكطرق لتقدير العالم، إنّما تعبّر عن طبقة وعرق وجنس محددين هم الذين صنعوا هذا العلم وبذروا أسئلته منذ أيام فرانسيس بيكون.

قرابة نهاية الحرب العالمية الثانية، عرض، فانيفر بوش، الذي «كرّس» حياته للعلم على الرئيسين روزفلت وترومان ما يدعى «العلم، الجبهة التي لا تنتهي» كرؤية لكيفيّة توسيع عظمة وقوّة الولايات المتحدة لأجل غير مسمّى. وفي بريطانيا ألهمت التقاليدُ الماركسية لبيرنال رئيس الوزراء، هارولد ويلسون، في 1964 للحديث عن «بناء الاشتراكية في أوج انفعال الثورة العلمية والتكنولوجية»، والتي أصبحت محرّكاً للنمو في الاتحاد السوفييتي، عوضاً عن السياسة والصراع الطبقي.

ونادت حركة «مناهضة العلم» في العقود الماضية، وذلك في مواجهة دعاوى الفضول غير المقيّد للبشرية وتهليل السياسيين للتكنولوجيا، بعدد من المطالب، من ضمنها: مقاطعة «العبث بالطبيعة» عبر الصناعات النووية والعسكرية، ووقف تحصيل المعرفة عبر التشريح غير النهائي للحيوانات إلى جزيئات والجزيئات إلى عواملها الأولية، وكذلك التوقف عن إجراء التجارب التي لا تهدأ، والتي تنطوي على استخدام المنهج العلمي كطريقة لمعرفة الكون، وذلك بدلاً من الاعتماد على المعرفة التأملية التي تقدمها لنا الأنظمة الفلسفية البديلة.

أنا لا أؤيد «مناهضة العلم» هنا ولا في أيّ مكانٍ آخر، لكنني أريد أن أجادل بأننا غير قادرين على فهم العلم أو الحديث عن حدوده أو عدم محدوديته هكذا بشكل مجرّد. فالحديث عن «العلم لأجل العلم» اقتداءً بكلمة صامويل بتلر عن الفن، وكأنّ العلم يحوي على «غرض ذاتي داخله»، هو أمر يُعمي العلم ويربك عمل العلماء. لكنّ هذه التعمية، وهي التي لا تزال غالبة على شفاه أيديولوجيي العلم، تعمل على تبرير مصالح وامتيازات محددة. ولهذا علينا بدلاً من ذلك أن ننظر إلى العلم في سياق المجتمع. لا بدّ لي من القول: إنّ العلم محدود بالضرورة، وحدوده يصوغها مزيج من عاملين هامين، الأول: مادي. والثاني: أيديولوجي. وسنتحدث عن كليهما.

الحديث عن العلم لأجل العلم وكأنّ العلم يحوي على غرض ذاتي داخله هو أمر يُعمي العلم ويربك عمل العلماء

الحدود المادية للعلم

العنصر المادي هو ذاك المتعلق بالتأكيد بالموارد. العلم مكلف مالياً، فهو يستهلك في الدول الاقتصادية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة حوالي 2 إلى 3% من المنتج القومي الإجمالي «GNP». كان العلم يتوسع ما بين عام 1945 والستينيات بمعدلات هائلة، وذلك بنموّ أسّي متضاعف لمدّة عشرة إلى خمسة عشر عاماً تقريباً. أشار مؤرخ العلوم، ديريك دي سولا برايس، إلى أنّ معدل التضاعف كان ثابتاً ومستمراً منذ القرن السابع عشر. كان من الرائج في الستينيات القول: أنّه في نهاية القرن العشرين سيكون كلّ رجل وامرأة وطفل وكلب على وجه الأرض عالماً، وبأنّ الورقات البحثية التي ستنشر لن تتسع لها الأرض. لكن مثله مثل النمو السكاني، لا يمكن ترك النمو العلمي دون تفحص.

شيء ما يجب أن يتوقف، وهذا ما حدث. فمنذ أواخر الستينيات باتت حصّة النمو العلمي من المنتج القومي الإجمالي، إمّا متباطئة، أو منقطعة، أو حتّى معكوسة كما حصل في بريطانيا. والأهم من ذلك: أنّ تمويل الأبحاث العلمية ليس محدوداً فقط، بل هو موجّه أيضاً. فمن بين نسبة الـ 2 إلى 3% التي أنفقتها بريطانيا على العلوم منذ الخمسينيات في القرن العشرين، فإنّ أكثر من نصفها قد ذهب إلى الأبحاث العسكرية. النسبة في وقت كتابة المقال هي 53%، وهي الأعلى منذ أعوام، وكذلك أعلى من إنفاق أيّة دولة أخرى باستثناء الولايات المتحدة، وذلك بالمقارنة مع فرنسا 35% وألمانيا 12% واليابان أقل من 5%. وإن كنت راغباً بمعرفة سبب تخصيص كلّ هذه الموارد للأبحاث العسكرية، فعليك أن تسأل عن كيفية اتخاذ القرارات السياسية. لكن ممّا لا شكّ فيه أنّ تركيز توجيه الأبحاث ناحية العسكرة وناحية أولوية تحقيق الأرباح في الصناعات، هو الذي صاغ المسار الذي يتبعه العلم اليوم.

قد يجادل المدافعون عن نقاء العلم – رغم أنّ علم الفيزياء في أنقى حالاته هو من أخرج لنا القنبلة النووية– بأنّ هذا الأمر هو تكنولوجيا محضة، وبأنّ العلم الحقيقي لا يتأثر بمثل عمليات التوجيه هذه. لكنّ جدالهم المعتمد على التفريق بين العلم والتكنولوجيا مهترئ.

فقد ابتكر الكيميائي الأمريكي البارز، لويس فيزر، أسوأ الأسلحة التقليدية: «النابالم»، وهو يقوم بتجاربه في ملاعب جامعة «هارفارد» أثناء الحرب العالمية الثانية، كتب فيما بعد عن ابتكاره في كتاب مذهل اسمه ببساطة «المنهج العلمي». إنّ الجدال بأنّ العلم النقي منزه عن التوجيه ليس إلّا لغواً وهراءً.

لنأخذ مثالاً: التقدم في البيولوجيا الجزيئية في العقود الماضية. لطالما كان هنالك تقليدان متناقضان إلى حدّ كبير في علم الأحياء: الاختزالي أو التبسيطي من جهة، والشامل أو الأكثر تركيبيّة من جهة ثانية. تمّ تقديم التقليد الأخير في الثلاثينيات عبر بيولوجيين تطويريين ونظريين، مثل: نيدهام وودجر ووادينغتون. وكان هنالك اقتراح لإنشاء معهد رئيس للبيولوجيا النظرية في كامبريدج من شأنها أن تجمع كامل الحقل، لكن التمويل كان عن طريق، روكفيلر، الذي قرر بإرشاد من، وارن ويفر، بأنّ المستقبل يجب أن يكون للكيمياء. ولهذا تمّ دعم الكيمياء الحيوية والبيولوجيا الحيوية عوضاً عن الخطّة الأصلية. وكانت البنية الحلزونية للحمض النووي وما تبعها منذ 1953 نتاجاً مباشراً للقرار التمويلي.

قد يجادل الكثيرون بأنّه كان قراراً صائباً وربّما أوافق معهم، لكنّ الحقيقة أنّ مسار البيولوجيا قد تغيّر عبر فعل سياسي متعمد. وفي هذا السياق يمكننا مقارنة قرار روكفيلر بالقرارات الروتينية التي تتخذها الحكومات ووكالات التمويل الخيرية، عندما يقررون أيّ المجالات لها أولوية الدعم، وأيّ المجالات يجب التوقف عن دعمها. وأحد الأدلّة الواضحة على هذه الحقيقة هي الجهود المشتركة لريتشارد نيكسون، وجيم واتسون في السبعينيات من أجل «علاج» السرطان في نهاية العقد عبر البيولوجيا الجزيئية، إذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ البيولوجيا الجزيئية الرائعة هذه لم تقربنا حتّى من السيطرة

العلم وتوجيهه لخدمة القلّة

على السرطان، وهو المرض الذي تترسب معظم أسبابه في البيئة الكيميائية لمجتمعنا الصناعي. ورغم ذلك فقد وجّه نيكسون صناديق التمويل الهائلة ليصبح لدينا المزيد والمزيد من البيولوجيا الجزيئيّة.

الحدود الأيديولوجية للعلم

دعونا ننتقل من الحدود المادية للعلم إلى الحدود الأيديولوجية. إنّ ما أريد إثباته هنا ليس فقط أننا نحصل على العلم الذي ندفع لأجله، بل الولوج إلى مستوى أعمق، إلى ماهيّة هذا العلم، وما هي الأسئلة التي يعتبرها العلماء هامّة، وتستحق أن تُسأل في أيّ وقت. بكل تأكيد، تتشكّل الطريقة التي يؤطرون فيها الأسئلة بعمق عبر السياق التاريخي والاجتماعي الذي نؤطر فيه نظرياتنا، وندرك فيه تجاربنا. دعوني أتحدث بهذا الشأن على مستويات ثلاثة.

أولاً: يمكننا فقط أن نطرح الأسئلة التي نستطيع تأطيرها: فلم يكن من الممكن التساؤل عن دور الكروموسومات في استنساخ الخليّة والانتقال الجيني حتّى أصبح الميكروسكوب قويّاً كفاية لنستطيع رؤية هذه الكروموسومات، وكذلك النظرية الوراثية التي يجب اختبارها، فقد جاءت التكنولوجيا والنظرية معاً في بداية القرن الماضي.

ثانياً: ليس لجميع الحقائق العلمية القيمة ذاتها. هنالك لا نهائية، بالمعنى الصارم للكلمة، في الأسئلة التي يمكن للمرء طرحها عن العالم المادي، ومدى صلة هذه الأسئلة بالمطلق، هو أمر مشروط بالصرامة التاريخية. دعونا نأخذ مثالاً: نشر سانغر في 1956 التسلسل الكامل للأحماض الأمينية لأحد البروتينات، وكانت هي المرّة الأولى التي يفعلها أحدٌ ما. لقد استغرقه الأمر عشرة أعوام. لقد كان الأنسولين هو الذي أتى بمحض الصدفة، وليس غيره من المائة ألف بروتين بشري فردي الأخرى، أو من آلاف الملايين من بروتينات الطبيعة الأخرى التي تحدث بشكل طبيعي. تصادف وجود جزيء صغير نسبياً كان متاحاً بكميات كبيرة. وفي غضون بضعة أعوام ظهرت الكثير من التسلسلات للعديد من البروتينات الأخرى، وكانت تحظى كلّ مرة بضجة كبيرة، ولكن بأهمية متناقصة.

يمكن اليوم لأيّ أحد أن يفعلها باستخدام آلة أوتوماتيكية، لكن هل يريد أيّ أحد أن يحدد بنى جميع البروتينات التي تحدث بشكل طبيعي، أو حتّى جميع البروتينات البشرية؟ ينطبق هنا قانون تناقص المنفعة، والذي يتماشى مع كلّ شيء عدا جامعي الطوابع وطلاب الدكتوراه في بعض الأحيان. ولهذا فإنّ الوصول لحقيقة جديدة «تسلسل بروتين آخر هنا»، ليست مثيرة للاهتمام مثلما كانت الحقائق الأولى عن البروتين. هنالك حدود لكميّة الحقائق المرغوبة، وفي هذه الأيام نادراً ما تحصل مشاريع تسلسل بروتين ما على منحة بحثية.

ثالثاً: على مستوى أكثر عمقاً من المستويين السابقين، هنالك قضيّة الاختزاليّة وبدائلها. إنّ نمط التفكير الذي اتسمت به حقبة نشوء عقول العلم منذ القرن السابع عشر هو اختزالي. تعتبر الاختزالية أنّ فهم العالم يتطلب تفكيكه إلى الأجزاء المكونة له، وبأنّ هذه الأجزاء هي بطريقة ما أكثر جوهرية من المجموع الكلي الذي تشكله. فمن أجل فهم المجتمعات، عليك دراسة الأفراد، ولفهم الأفراد عليك أن تدرس أعضاءهم، ولفهم أعضائهم عليك أن تدرس خلاياهم، ومن أجل الخلايا عليك بجزيئاتها، ومن أجل الجزيئات عليك بالذرات...إلخ. وهكذا حتّى تصل إلى أكثر الجسيمات الفيزيائية «جوهريّة». تلتزم الاختزالية بالادعاء بأنّ هذا الأمر هو المنهجية العلمية، وبأنّ معرفة قوانين حركة الجسيمات في نهاية المطاف سيمكننا من فهم كلّ شيء من صعود الرأسمالية إلى طبيعة الحب، وحتّى من سيفوز في سباق للعدائين. يجب أن تكون مغالطات مثل هذه الاختزالية واضحة. لا يمكننا فهم الموسيقى التي يولدها شريط مسجل ببساطة عبر تحليل السمات الكيميائية والمغناطيسية للشريط، أو طبيعة التسجيل، أو العازفين، وذلك رغم أنّهم سيشكلون جزءاً من أيّ تفسير من هذا القبيل. بالنسبة لريتشارد دوكينز يجب تفسير الدوافع الطيبة للبشر عبر تحليل الحمض النووي لديهم، وبالنسبة لجيم واتسون: «ماذا هنالك غير الذرات؟». والجواب ببساطة هو: العلاقات التنظيمية بين الذرات، والتي لا يمكن استنتاجها حتماً عبر سمات الذرات نفسها. ففي النهاية لا يمكن لفيزياء الكم حتّى أن تتعامل مع تفاعلات أكثر من جزيئين في وقت واحد، أو حتّى التنبؤ بخصائص جزيء بسيط، مثل: الماء عبر سمات مكوناته. فقد باتت هذه البداية كطريقة لاكتساب معرفة جديدة وحقيقة حول العالم «من بنية الجزيئات إلى حركة الكواكب» تشكل عقبة أمام التقدم العلمي.

طالما يتمّ تبسيط العلم «في الأسئلة التي يطرحها والأجوبة التي يقبلها» بمصطلحات اختزالية وحتمية، فسيكون فهمنا للظواهر المعقدة مخيباً للآمال. أنا أرى أنّ العلم الاختزالي لا يمكنه أن يدفع المعرفة بوظائف الدماغ قدماً، أو أن يحلّ أحجية العلاقة بين مستويات وصف الظواهر مثل «مشكلات العقل- الدماغ»، وهي التي لا يستطيع العلم الغربي تصورها إلّا عبر الثنائيّة الديكارتية أو التعبيرات المادية الميكانيكية. لا يمكن للاختزالية أن تتماشى مع الأنظمة البيئية المفتوحة والثريّة والمترابطة بشكل لا يفصم، أو مع الدمج بين إدراكاتها العلمية في اللحظة الحالية وبين الاعتراف الديناميكي بأنّ الحاضر جزء من الدفق التاريخي، سواء أكان ذلك من أجل تطور الأفراد أو من أجل تطور الأنواع

تلجأ الاختزالية، تبعاً لفشلها في مقاربة تعقيد مثل هذه الأنظمة، إلى تبسيط مبتذل. وهو التبسيط الذي يتشظى ليدافع عن الوضع القائم في صيغة «الحتمية البيولوجية»، فيدّعي بأنّ النظام الاجتماعي الحالي، مع كلّ ما فيه من لا مساواة في المكانة والثروة والسلطة بين الأفراد والطبقات والجنسين والأعراق، هو أمر محتّم علينا جينياً.

مسألة الأخلاق

يتضح ممّا قلته بأنّ لديّ رداً معقداً على المقاربة المجردة للأخلاق. فبالنسبة لي تعدّ مسألتا الأيديولوجيا والموارد أساسيتين، وجميع المسائل المتعلقة بالأخلاق تضمحل في نهاية المطاف لتدور حول الأولوية والأيديولوجيا. مثال: ساد الكثير من الهرج والمرج حول أخلاقية التلقيح الاصطناعي «هل يجب السماح به أم منعه؟». يبدو السؤال بالنسبة لي مطروحاً بشكل خاطئ، فعلى المرء أن يسأل أولاً «ويفترض أنّ تقنيات التلقيح الصناعي قادرة على الإجابة»: كيف بإمكاننا زيادة عدد الأطفال الأصحاء المرغوبين؟ فإن سألت هذا السؤال فعليّ كذلك أن أسأل عن السبب الذي يحرم الأطفال الأصحاء المرغوبين من النجاة.

لقد لاحظت بأنّ إمكانية عدم نجاة الأطفال تتضاعف عدّة مرّات إن ولدوا لأمّ فقيرة أو منتمية لطبقة العمّال اليدويين، مقارنة بالأطفال الذين يولدون لأمهات ثريات أو منتميات إلى الطبقة الوسطى- الأعلى. وأستنتج من هذا بأننا عندما نرغب في إنقاذ الأطفال، يمكننا القيام بذلك بأفضل شكل عبر تطبيق تحسينات اجتماعية واقتصادية وصحيّة في المناطق الجغرافية التي فيها طبقات محرومة. إنّ سبل الإخصاب الصناعي مفيدة لعدد صغير نسبياً من النسوة القادرات على تحمل كلفتها، ولهذا فإنّ منطق الأولوية يقول: أنّ علينا ألّا نتحمس كثيراً لمثل هذه التقنيات حتّى نعالج مشاكل كيفيّة إنقاذ الأطفال الذين نعلم إحصائياً بأنهم سيموتون لعدم تطبيق أبسط معايير الرعاية الصحية والوقائية.

عندما نرغب في إنقاذ الأطفال يمكننا القيام بذلك بأفضل شكل عبر تطبيق تحسينات اجتماعية واقتصادية وصحيّة في المناطق التي فيها طبقات محرومة

الأخلاق والتغيير الجذري

إن الأمر هو مسألة أخلاقية، لكنّه كذلك مسألة اقتصادية وسياسية. مثال: رغم أنّ العلماء قد يتخذون موقفاً أخلاقياً بعدم المشاركة في أبحاث ممولة بشكل كلي أو مشترك من المؤسسات العسكرية، فلن يكون هذا الأمر كافياً لأنّ المجتمع العسكري قادر على الاستفادة من أيّ شيء بحثي لخدمة الأغراض العسكرية. ولهذا فإنّ كنّا لا نريد أبحاثاً موجهة عسكرياً، لن تكون القرارات الأخلاقية الفردية كافية، بل سنحتاج إلى قرارات سياسية تقضي بعدم تمويل أبحاث الحرب. وينسحب على ذلك بقيّة الأشياء. إن اتبعنا الطرق الصحيحة، والتي تقضي بالمشاركة الديمقراطية في صناعة القرارات بشأن أيّ العلوم يجب إنجازها، فأؤمن بأننا لن نتجاوز مشكلة الأولويات والحدود المختلفة فقط، بل سيكون بإمكاننا البدء برؤية بزوغ علوم أقلّ اختزالية وأكثر شمولية، يكون مركزها البشر.

زواج القاصرات جريمة بحق الطفولة

أعلن عن مشروع قانون لتعديل بعض نصوص قانون العقوبات العام فيما يتعلق بعقد الزواج خارج المحكمة، حيث نص المشروع على فرض عقوبة الحبس من عشرة أيام إلى ستة أشهر، على كل من يعقد زواجاً خارج المحكمة.

■ أديب خالد

وينص المشرع على أن تفرض عقوبة مالية من خمسة إلى عشرة آلاف ليرة سورية على من يعقد زواجاً خارج المحكمة، بعدما كانت الغرامة تتراوح بين مئة ومئتين ليرة سورية فقط.

وعدل المشرع المادة 649 من قانون العقوبات المتعلقة بـزواج القاصرات، ليفرض عقوبة الحبس من شهر إلى سنة على من يعقد زواج قاصر لم تُتمِ الثامنَ عشرة خارج المحكمة المختصة دون موافقة الولي، وتفرض العقوبة نفسها على المتعاقدين وممثليهم والشهود الذين حضروا الزواج بصفتهم هذه.

الزواج العرفي

رغم أن المشرع يقصد مكافحة ظاهرة الزواج العرفي، كما هو مفهوم من مشروع القانون، حيث انتشر هذا النوع من الزواج بشكل خطير خلال فترة الحرب والأزمة لعدة أسباب، إلا أن العقوبات المقترحة على هذا النوع من الزواج ليست بكافية.

فهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الزواج العرفي، منها: قانون الأحوال الشخصية نفسه، والفقه والتشريع الإسلامي، الذي يعتبر هذا النوع من الزواج صحيحاً طالما توافرت أركان عقد الزواج الأخرى فيه، بالرغم من نتائجه الكارثية على المجتمع، والتي لا يسعنا ذكرها هنا، وبالتالي كان على المشرع تشديد العقوبة أكثر، وخاصة لما يسببه من آثار ضارة على المجتمع، وصولاً لاعتباره باطلاً بحال كانت الغاية مكافحة ظاهرة انتشاره.

فعقد الزواج العرفي يتم اللجوء إليه إما ظناً أنه الأكثر شرعية بسبب عقده من شيخ، وإما لاستسهاله للسرعة مثلاً، أو لعدم الحصول على بعض الموافقات، أو نتيجة للعادات والتقاليد، أو نتيجة لظروف عديدة أخرى انتشرت خلال سني الحرب والأزمة.

لا بد من إجراء تعديلات جذرية على قانون الأحوال الشخصية الساري في بلادنا فعقد زواج القاصرات داخل المحاكم لا يعطي أية شرعية لهذه الظاهرة

منع زواج القاصرات خارج المحاكم فقط!!

إن المقترح على تشديد العقوبة على زواج القاصرات العرفي فقط دون إيجاد حل لمكافحة هذه الظاهرة ليس كافياً، حيث لم يمنع القانون هذه الظاهرة التي تعتبر جريمة بحق الطفولة. فقد سمح قانون الأحوال الشخصية في المادة الثامنة عشرة منه بزواج القاصر شرط موافقة الولي، واقتصر التعديل المقترح على تشديد العقوبة على زواج القاصرات العرفي فقط، أي: الذي يتم خارج المحكمة المختصة، كما أن العقوبة لا تعتبر عقوبة رادعة من حيث الهدف منها.

استغلال الطفولة

خلال الأزمة السورية، وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وفقدان رب العائلة بسبب الحرب، أو غيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى، سُجّل ارتفاع لعدد الزيجات المعقودة لقاصرات من 7 إلى 30 في المائة في عام 2015، وتزيد النسبة كثيراً في مناطق الأرياف البعيدة عن العاصمة، إذ أن 60 في المائة من الزيجات غير المسجّلة في المحاكم الشرعية عُقدت على قاصرات، وترتفع نسب زواج القاصرات بين اللاجئين في الدول المجاورة ففي الأردن، هناك 35 في المائة من مجموع زيجات اللاجئات السوريات زواج مبكر، بينما 32 في المائة من حالات الزواج بين اللاجئين في لبنان لفتيات تحت سن الثامنَ عشرةَ، ونسبة 25 في المائة لزواج القاصرات السوريات في مصر، وأغلب هذه الزيجات تتم لفترة قصيرة الأجل، أي: تكون هذه الزيجات مجرد غطاء شرعي لعمليات الاستغلال الجنسي بحق السوريات.

القانون لا يساعد على بناء أسرة سليمة

هذه الظواهر السلبية، التي انتشرت في البلاد بشكل مخيف خلال الأزمة، ومنها زواج القاصرات، لا يكفي لمعالجتها تعديل بعض قوانين العقوبات، فمعالجة النتائج ليست كافية بل لا بد من البحث عن الأسباب التي أدت إلى انتشارها، وهي الحرب والبطالة والفقر الشديد والتخلف والجهل وعوامل الاستغلال، وغيرها الكثير.

على ذلك لا بد من إجراء تعديلات جذرية على قانون الأحوال الشخصية الساري في بلادنا، فعقد زواج القاصرات داخل المحاكم لا يعطي أية شرعية لهذه الظاهرة، بل تبقى جريمة بحق الطفولة وبحق المجتمع ولا بد من مكافحتها، ويبدأ ذلك أولاً من خلال اعتماد قانون عصري يساهم في بناء أسرة سليمة ويحفظ حقوق المرأة.

نحو الخصخصة والمزيد من الاستنزاف

قرار جديد أقرته لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية برئاسة مجلس الوزراء، يتمثل بالتوجه نحو إنشاء شركات مساهمة عامة.

■ عادل ابراهيم

ففي الاجتماع المنعقد بتاريخ 2018/4/28، قررت اللجنة التوجه نحو إنشاء شركات مساهمة عامة، كونها تمثل ضرورة ومكوناً هاماً من مكونات التنمية الاقتصادية.

توسيع قاعدة الملكية

القرار أعلاه، يبدو موجهاً للشركات المملوكة من قبل القطاع الخاص، من أجل تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، حيث ورد عبر موقع الحكومة: «تعتبر الشركات المساهمة العامة أحد أبرز الأشكال القانونية للشركات أهمية على مستوى الاقتصاد.. الأمر الذي يتطلب تعزيز دور الشركات المساهمة العامة في مرحلة إعادة الإعمار، كونها تعمل على توسيع قاعدة الملكية وتوفير بدائل استثمارية أمام صغار المستثمرين، وخلق كيانات اقتصادية كبيرة تتمتع بمزايا الاستمرارية..».

وقد كلفت اللجنة وزارة الاقتصاد التجارة الخارجية، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وبعض الجهات الأخرى، بتحديد القطاعات التي يجب أن يشملها التحول، ووضع الصك التشريعي وإجراء تقييم شامل لواقع الشركات العاملة حالياً، والتحديات التي تواجهها وإمكانية التوسع في نشاطاتها.

ومن المتوقع أن يشمل هذا التوجه مجالات الجامعات الخاصة، وقطاع التمويل والتطوير العقاري، وقطاع التأمين والصناعات الدوائية.

وفقاً للقانون

بموجب المرسوم التشريعي 29، قانون الشركات، وبحسب المادة 6 منه، فقد حددت أنواع الشركات على النحو التالي: «الشركات التجارية_ الشركات المشتركة_ الشركات المساهمة المملوكة بالكامل للدولة_ شركات المناطق الحرة_ الشركات القابضة_ الشركات الخارجية_ الشركات المدنية».

خشية مشروعة

بناءً على ما تقدم، تبدو الخشية مشروعة على جانبين:

الأول: على شركات ومؤسسات الدولة، الخدمية والإنتاجية والإنشائية، فمن الممكن أن يتم توسيع ما يمكن أن يشمله التوجه الجديد المُقر، بحيث تطال هذه الشركات والمؤسسات، خاصة وأنه سبق للحكومة أن أقرت تحويل بعض جهات قطاع الدولة إلى شركات مساهمة، تحت عناوين تطوير الأداء والمرونة و..

وربما تزداد الخشية مع إمكانية طرح الأسهم للاكتتاب العام، أو للتداول لاحقاً، وفقاً للقوانين الناظمة لعمل الشركات، ووفقاً لأنظمة سوق الأوراق المالية، ووفقاً لما يمكن أن يقر من تعديلات على مراسيم إحداث هذه المؤسسات وأنظمتها الداخلية، حسب التوجهات الحكومية، ما يعني المضي بالخصخصة تدريجياً.

ولعل ذلك ليس مستغرباً في ظل السياسات الليبرالية المعتمدة والمتبعة من الحكومة، وفي ظل تعدد أشكال وأنماط التعامل الحكومي مع شركات ومؤسسات الدولة، تحت عناوين التشاركية وغيرها.. حتى نكاد نظن وكأن الحكومة تعتبر هذه الشركات عبئاً ثقيلاً عليها، وهي تسعى جاهدة للتخلص منها، وكل مرة بتسمية مبتكرة، أو وفقاً لشعارات وتوجهات مستحدثة، حسب الحال.

أما الثاني: فيتمثل بفكرة توسيع قاعدة الملكية للشركات بحسب التوجه الجديد: «توفير بدائل استثمارية أمام صغار المستثمرين»، أي: المواطنين الذين سيتم استقطابهم في لعبة تداول الأسهم وبيعها وشرائها، عبر وسائل الدعاية والترويج، مع ما يعنيه ذلك من استنفاذ جديد لمدخرات هؤلاء، على قلتها، لتصب في جيوب الكبار، من «الكيانات الاقتصادية الكبيرة» التي لا شك بأنها هي من ستتحكم عملياً بجملة عمليات التداول والبيع، بما يحقق مصلحتها أولاً وآخراً، ولعل آخر هم هؤلاء الكبار أن يحقق المساهمون الصغار أية هوامش ربح من هذه العمليات، أي: وبالمحصلة زيادة أرباح هذه الكيانات الاقتصادية الكبيرة على حساب مالكي الأسهم من الصغار بالنتيجة والمآل، بغض النظر عن كل ما يمكن أن يقال عن الشفافية والمشروعية القانونية لهذه العملية.

والمشكلة، أن مثل هذه العمليات من النهب المنظم للصغار من قبل الكبار تتم بكل هدوء وبأقل قدرٍ من الضجيج، مع بعض الاستثناءات التي تؤكد هذه القاعدة، وربما ليس من الصعب الاستشهاد بالكثير من الأمثلة الحية على ذلك في الكثير من الدول.

السادس من أيار في حركة التاريخ

كتبت الدكتورة ن.ك.نيفيودوفا في رسالة الدكتوراه في التاريخ بجامعة الصداقة في موسكو 1970 والتي حملت عنواناً «على المبدأ، نضال الحزب الشيوعي السوري من أجل الجبهة الوطنية الموحدة 1936-1966»: ظهرت حركة التحرر الوطني السورية في نهاية القرن التاسع عشر– بداية القرن العشرين كانعكاسٍ لعملية التوحيد الوطني من جهة، وكتعبيرٍ عن الاحتجاج ضد الحكم الاستبدادي التركي، المرتبط برأس المال الأجنبي من جهة أخرى.

■ لؤي محمد

يقول لينين «المؤلفات، المجلد 19، الصفحة 66»: إن الرأسمالية العالمية والحركة الروسية عام 1905 قد أيقظتا آسيا نهائياً. ويقول محمد دكروب في جذور السنديانة الحمراء: أن أول مظاهرة للاشتراكيين حدثت في بيروت في الأول من أيار عام 1907 ضد الاستبداد الحميدي، ولم يجرؤ العثمانيون على قمعها بسبب التعاطف الجماهيري العام معهم.

بدءاً من 1908 بدأت تتكون المنظمات العلنية والسرية المختلفة في سورية، والتي ترأستها فئة المثقفين البرجوازية الاقطاعية، وكانت تطالب بالاستقلال.

تصاعد النضال ضد الاستبداد العثماني المرتبط برأس المال الأجنبي، وأصدر الشاب الدمشقي حلمي الفتياني جريدة «الاشتراكية» عام 1912 والتي أغلقها العثمانيون بعد صدور عدة أعداد، كما سمع سكان سورية ولبنان بكلمة بلشفي لأول مرة أثناء إضراب عمال السكك الحديدية عام 1914، وأعدم جمال باشا السفاح مجموعات من الوطنيين في بيروت ودمشق بين 21 آب 1915 وأوائل 1916، بينهم شهداء السادس من أيار 1916 في ساحة البرج في بيروت، التي سميت ساحة الشهداء، وساحة المرجة بدمشق، وعرف هذا اليوم بيوم الشهداء في سورية. وانتفض الفيلق العربي الذي حرر حلب من العثمانيين وضد وجود الإنكليز والفرنسيين عام 1919 وقمعت الانتفاضة بدموية.

في احتفال الأول من أيار الذي نظمه الشيوعيون في ساحة الشهداء في بيروت عام 1925، حملت منظمة عمالية اسم الشهيد عمر حمد: وهو أحد شهداء السادس من أيار عام 1916، كما استشهد الرفيق إدوار شرتوني عام 1945 في الساحة نفسها التي أعدم فيها شهداء السادس من أيار في بيروت، وهو يهتف ضد الفاشية والصهيونية.

أخبار ثقافية

«حنا مينه» في المهرجان الـ 5 لسينما الشباب

افتتحت عروض اليوم الثالث لمسابقة الأفلام الاحترافية القصيرة لمهرجان سينما الشباب والأفلام القصيرة الخامس، بالفيلم الوثائقي «حنا مينه، الريس» وذلك في القاعة متعددة الاستعمالات بدار الأسد للثقافة والفنون. الفيلم الذي أنتجته مؤسسة السينما، سيناريو وإخراج نضال قوشحة يجول في عوالم الأديب السوري الكبير حنا مينة السياسية والأدبية والعائلية، ويتعرض لمحطات في حياته من خلال شهادات لأشخاص كانوا معه على درب الحياة الطويل.

«شوك الياسمين» فيلم من الجولان المحتل

عرض الفيلم القصير «شوك الياسمين» القادم من الجولان السوري المحتل كضيفٍ ضمن فعاليات مهرجان سينما الشباب والأفلام القصيرة بدورته الخامسة. الفيلم الذي تصل مدته لسبع دقائق، يحكي عن حالة قلق لدى فتاة كانت تقيم في دمشق وتزوجت في الجولان السوري المحتل، وأثناء سنوات الحرب على سورية كان ينتابها كابوس رمز إليه صناع الفيلم بسمكة ترتعد خارج المياه، وهي بحالة احتضار، وينتهي الفيلم والفتاة تمسك بالشريط الشائك الذي يفصل الجولان السوري المحتل عن الوطن الأم.

كانوا وكنا

قمح الجزيرة، مياه الفرات، تفاح السويداء، حمضيات اللاذقية وطرطوس، زيتون عفرين وإدلب، قلاع دمشق وحلب والحصن والمرقب، تمثال يوسف العظمة وزير الحربية الشامخ في دمشق، سكك الحديد التي تربط البلاد من القامشلي في الشمال الشرقي، إلى حلب واللاذقية في الشمال والغرب، حتى دمشق وحوران في الجنوب، كل ذلك امتداد للبلاد الواحدة. في الصورة مجموعة من مواطني محافظة دير الزور في رحلة ترفيهية إلى قلعة الحصن في محافظة حمص، منتصف ستينيات القرن العشرين.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2018/05/06» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«الفوضوية» في زمن الفسيبوك والنيوليبرالية

اختلاف نمط العيش «العلاقة مع الواقع» يؤدي إلى اختلاف الأمزجة الفكرية والسياسية، فالفروقات في ظروف الحياة الاجتماعية، ما بين مختلف الفئات تنتج فروقات في ميولهم الفكرية والعاطفية، واتجاهاتهم تجاه الواقع وذاتهم، وبالتالي ما يمكن أن يجد تكثيفه في الاتجاهات السياسية الخاصة بهم. وغالباً ما يُعتبر هذا الموقف بالميكانيكي من قبل الفكر السائد، أي أن "الماركسية تختزل غنى الحياة وتسطّحها بهكذا معادلة"، ولكن الواقع يثبت تاريخياً، أن طبقة ما يكون مزاجها متشابه ويختلف عن مزاج الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهذا لا يعني أن كل الأفراد في طبقة معينة، هم نسخة عن بعضهم البعض، ولكن التجانس، هو: في تشكل وعي الأفراد في طبقة ما، وجهوزيتهم السياسية مثلاً، وعلاقتهم بواقعهم والخيارات المتولدة عندهم ونزوعهم النفسي.

■ محمد المعوش

لهذا، مثلاً: إن أفراد الطبقات المسحوقة مغلقة الأفق اجتماعياً، نجدهم أكثر جذرية تجاه الواقع من أفراد الطبقات التي تملك هوامش اجتماعية أوسع للمناورة في معيشتها. على هذا الأساس المادي في حياة الناس وموقعهم الاجتماعي، وفي سياق الحركة الاجتماعية، ومآلات حياتهم المستقبلية، يحصل عادة تمييز التيارات السياسية كاتجاهات معبرة في الوعي عن هذا الوجود المادي.

وهذا لا ينفي وجود أفراد من طبقات "أعلى"«ولكنهم ليسوا حالة عامة» ولكنهم في موقعهم الفكري والسياسي في موقع التغيير والمواجهة مع علاقات الاستغلال، فالتناقضات في مجتمع ما لا يمكن اختصارها بالحرمان المادي، الذي يمكن أن ينتج أفراداً ثوريين فقط، بل إن حضور الحرمان المعنوي مثلاً «دور الفرد المنتج الحقيقي علمياً أو فنياً أو ثقافياً...» هو أساس أيضاً في تشكل وعي ثوري عند الأفراد، ولظروف محددة قدروا على الربط بين معاناتهم واصلها الطبقي الاجتماعي في علاقات الإنتاج الاستغلالية «تجاهل هذا التوصيف في الماركسية هو نفسه الموقف الميكانيكي»، وتشكل النزوع ضد السائد ليس هو وحده المعيار في تحديد التيار السياسي الذي يمكن للفرد أن يكون على استعداد لتبنيه، بل إن معياراً أكثر أهمية هو: كيفية سلوك الفرد خلال ممارسته الصراع ضد علاقات الاستغلال بالشكل السياسي والفكري، ومراحل هذا الصراع، أي في قدرته على عدم الوقوع في مواقع الانتهازية تجاه الواقع، على حساب قراءة القوانين المحركة وضرورات التغيير وشروطه والقوى المطلوب تجميعها.

أصول التيار الفوضوي سياسياً

على هذا الأساس المادي مثلاً، ميز لينين بشكل واضح تيار الفوضوية السياسية الحامل لميول عدمية، والذي يستند إلى نفسية فردانية في جوهرها، تكون تعبيراً عن "الروح المختارة" لصاحبها، والتي هي فوق التنظيم والالتزام والانضباط الحزبي، الرافض للالتزام بالعمل الجماعي والبرنامجي الصارم، فكتب: "إن هذه الفوضوية المتعالية هي من خصائص العدمي..."، وأن "مبدأ تقسيم العمل تحت قيادة مركز واحد، هو أمر يدفعه إلى إرسال صرخات مبكية مضحكة احتجاجاً على تحويل الناس إلى دواليب ونوابض...وما أن نذكر أمامه قوانين تنظيم الحزب، حتى ترتسم على وجهه تكشيرة احتقار" «لينين، المؤلفات المختارة_ المجلد الأول_ ص393». هذا التمييز في الموقف التنظيمي للفوضوية، يقوم على موقفها السياسي، حيث تدعو إلى هدم كل سلطة وسيادة، الفرد مثلاً، ومعاداة العمل المنظم النضالي، وخصوصاً فكرة الحزب، من هنا كانت ناحية رفض الالتزام بالتنظيم ضمن حزب مركزي منضبط، هو أساس ضروري للتغيير السياسي، فدون عمل جماعي منظم وملتزم لا يمكن لا الدفاع عن القضية، ولا الوصول إلى الأهداف. وهذا مثلاً، كان أساس محاربة لينين«وكتلة البلاشفة» لكتلة المناشفة «وتروتسكي منهم» ونعتهم بالانتهازيين تنظيمياً ومن ثم سياسياً.

يعمل الفيسبوك على تغذية العقلية والروح الفوضوية في رفعه من أهمية «الدور الفردي» على حساب العمل المنظم الجماعي

الفيسبوك وتعزيز الروح الفوضوية والفردانية

من المعايير التي يمكن التمييز إذاً على أساسها، بين العقلية المكافحة الملتزمة وبين العقلية الفوضوية العدمية، هي: مدى وجود عمل جماعي منظم في حزب مركزي «يسترشد بالنظرية العلمية الماركسية في تفسير الواقع». هذا التمييز يقوم أيضاً بين توصيفي "المثقف الثوري"«المكافح» من جهة، وبين "المثقف ذا النزوع الفوضوي" من جهة أخرى. هكذا يكون الفيسبوك، هو المنصة "المثالية" لتعزيز الروح الفردية خارج كل تنظيم، فهو من حيث بنيته وشكله يقوم على منصات فردية كأساس للوجود فيه، وهو إضافة إلى العزلة النسبية التي فرضها على الفئات التي تملك هامش العمل الاجتماعي، فما هو أقصى عدد من الأصدقاء يمكن لشخص واحد أن يضيفه إلى فيسبوك مثلاً؟ إذا أخذنا الجانب الكمّي للعلاقات، وعادة أن منطق الأمور على المنصة من حيث انجذاب "المتشابهين فكرياً" إلى بعضهم البعض، يعزز من عملية العزلة هذه، إذا أخذنا الجانب النوعي للعلاقات.

تغذية الفوضوية عبر منصات كفيسبوك وغيره، تستند في جانبها التاريخي الاقتصادي إلى كون الفوضوية غالباً تكون أكثر تقدماً في البنيات الاجتماعية المتأخرة انتاجياً، لغياب أطر العمل الصناعي الواسع القادرة على تأطير الأفراد، أكثر من البنى الريعية الخدمية، وهذا هو جوهر المرحلة النيوليبرالية «وثقافتها الفردانية الموهومة أساساً» وتراجع الاقتصاد المنتج، أو غيابه في دول محددة، لتوسع الفئات المرتبطة بأشكال إنتاج مفكك أو خدمي أو ريعي، غير حقيقي«مالي».

هكذا يعمل الفيسبوك في هذا الجانب على تغذية العقلية والروح الفوضوية، في رفعه من أهمية "الدور الفردي" على حساب العمل المنظم الجماعي، كون منطق ارتباطه بالفيسبوك يكون أساسه فردياً، ولهذا من الضروري التمييز بين اللحظة الابتدائية في علاقة فرد_ فيسبوك. فالعلاقة تختلف إن كانت: فرداً كجزء من عمله الجماعي، الذي يجد في الفيسبوك أداة جماعية له، وليست فردية مضافة إلى عمله الجماعي«خارج الفيسبوك».

تحديد التيار الفوضوي مرة جديدة، وفي لحظة عودة القوى المتضررة إلى مسرح الفعل، هو ضرورة من أجل صيانة عملية التغيير«وبالتالي إنجاز مهام حماية المجتمع والتقدم والعدالة» التي لا يمكن أن تكون إلا عملاً جماعياً منضبطاً يتحرك ضمن روح واحدة وجسم واحد.